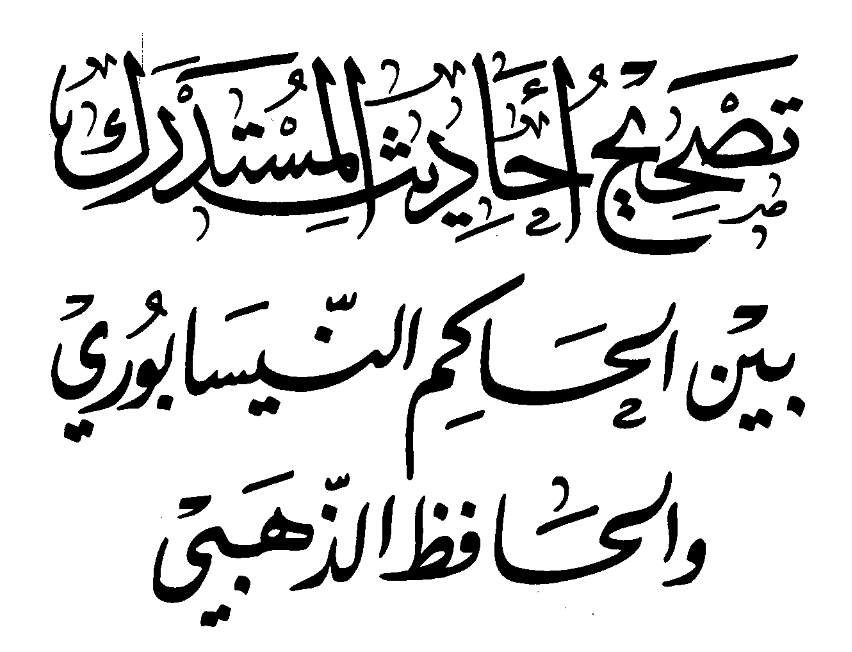


تأليف

الدكتور عزيز رشيد محمد الدايني

مدرس الحديث في الجامعة الإسلامية ببغداد

كلية أصول الدين - قسم الحديث النبوي الشريف

راجعه ودققه

الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف العبيدي



Title: TAṢḤĪḤ AḤĀDĪṮ AL-MUSTADRAK
BAYN AL-ḤĀKIM AL-NAYSĀBŪRI
WAL-ḤĀFIẒ AL-ḌAHABI
(*The method of Al-Hafedh Al-Thahabi in summarizing Mustadrak Al-Hakem*)

Author: Dr. ᶜAzīz Rašīd Muḥammad Al-Dāyini

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 256

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: تصحيح أحاديث المستدرك
بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي

المؤلف: د. عزيز رشيد محمد الدايني

الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

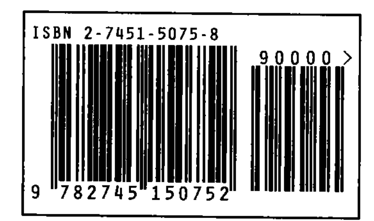
عدد الصفحات: 256

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الأولى

هذا الكتاب بالأصل رسالة بنفس العنوان نالت رتبة الماجستير وبتقدير امتياز، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف


ISBN 2-7451-5075-8

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م.١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لا بد لي وقد أنهيت هذه الرسالة أن أتقدم بالشكر والتقدير، آثر ذي أثيرٍ إلى الجامعة التي هيأت لي هذه الفرصة العلمية، الجامعة الإسلامية، وإلى جميع أساتذتي الكرام الذين أعدوني في السنة الأولى من سنوات الدراسة بحيث أصبحت مهيأً للبدءِ بكتابة هذه الدراسة.

وإلى أستاذي الأب الفاضل الأستاذ العلامة الدكتور حارث سليمان الضاري الذي بدأ بالإشراف على الرسالة أول الأمر، فلم يدخر لأجل منفعتي وسعاً، فجزاه الله عني من أستاذ وأب.

ثم إلى أستاذي الدكتور العلامة المحدث بشار عواد معروف الذي أشرف على الرسالة ووظف خبرته ومعرفته بهذا العلم الشريف في خدمتها فجزاه الله عني خير ما يجزي به عباده العلماء.

ثم إلى كلٍّ من أعانني ولو بدعوة من مشايخي وإخواني والأصدقاء، ورحم الله من قال:

سيبقى الخط مني في الكتاب … وتبلى اليد مني في التراب
فيا ليت الذي يقرأ كتابي … دعا لي بالخلاص من الحساب

ثم إلى أُسر المكتبات العامة والخاصة، ولولا أن تطول صفحات هذه الرسالة لبيضتها وزينتها بذكر أسمائهم الجليلة الجميلة، ولكن عزائي فيهم أن الله يعلمهم، فجزى الله الجميع خير ما يجزي به عباده الصالحين.

اللهم آمين



الإهداء

يا ربِّ اجعل هذا العمل خالصاً لك مقبولاً عندك واجعله يا ربِّ في ميزان حسنات من أفنيا نفسيهما وهما يقومان على تربيتي ورعايتي حتى اشتد ساعدي واخضر عودي فتمكنت من أخذ بعض هذا العلم الشريف:

والديَّ العزيزين

فجزاهما الله عني خير ما يجزي أبوين حرصًا على تربية ولدهما تربية صالحة طيبة مباركة.

اللهم آمين

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا الله، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهد أنْ لا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له إلهاً صمداً، وأشهد أن سيدنا وإمامنا وقدوتنا وأسوتنا وشفيعنا وحبيبنا محمداً عبده ورسوله، بعثه الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. قال تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ «الأحزاب».

أما بعد

فإن كتاب «المستدرك» للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت 405هـ) من كتب السُّنة الوسيعة المشهورة التي يكثر العلماءُ النقل منها، ويعتمدون كلامه على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً. وقد زاد من قيمة هذا الكتاب وشيوعه قيام إمام كبير من أئمة الحديث ونقده باختصاره هو الإمام شمس الدين الذهبي (ت 748هـ) صاحب الكتب النافعة الماتعة.

وحين كنت أقرأ في كتب الحديث النبوي الشريف كنت أرى كثيراً من علمائنا الأعلام أمثال العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، والعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة الشيخ شعيب الأرناؤوطي، الذين عنوا بتخريج الحديث يستعملون «مستدرك» الحاكم بكثرة، ويُشيرون في الوقت نفسه إلى موقف الذهبي من كل حديث بقولهم «ووافقه الذهبي» أو «أقرهُ الذهبي»، وكان صنيعهم هذا يستند إلى أنَّ الذهبي قد حرر الكتاب الحاكم عند اختصاره، وأنّ الأحكام التي كتبها في تلخيصه هي أحكامه، وانتقدوه لأجل ذلك في مواضع لموافقته الحاكم -زعموا- على تصحيحِ كثيرٍ من الأحاديث الواهية أو موافقته الحاكم على قوله إنَّ هذا الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما.

وكنت في الوقت نفسه معنياً بقراءة كتب الذهبي والرجوع إليها عند الحاجة، فكنت أجد تناقضاً واضحاً بين صنيعه في تلخيص المستدرك، وبين صنيعه في تلك الكتب، فيظهر لي في التلخيص أنه أقل علماً ومعرفةً منه في كتبه الأخرى التي تظهر براعته النقدية في أسانيدِ الأحاديث ومتونِها، وكنتُ أستعجبُ من هذا التناقضِ البيِّنِ، مع معرفتي بأن الذهبي قد لخص هذا الكتاب وهو لما يزل بعد طالب علم لم يتمرس فيه التمرس الذي صار له فيما بعد. ومع ذلك كنت أتعجب من موافقته للحاكم على كل تلك الهفوات والأخطاء الشنيعة التي وقعت في المستدرك، ولا سيما بعد وقوفي على أقوال له ينتقد فيها الحاكم نحو قوله في «الميزان»: «إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهي خيانة عظيمة...[1]». وقوله في «تذكرة الحفاظ»: «وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه[2]». وقوله في «سير أعلام النبلاء»: «... وقد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً[3]».

كلُّ هذه التساؤلات دفعتني إلى التفكير في دراسة هذا الموضوع دراسةً علميةً قائمةً على البحث العلمي الرصين الذي عرف به أسلافنا أهل الحديث الذين كانوا أول من ابتكر في الدنيا مناهج البحث العلمي.

وكان من نعم الله عليَّ أن هيأت لي الجامعة الإسلامية الأستاذ العلامة الدكتور بشار عواد معروف مشرفاً على هذا الكتاب-إذ إن هذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير نالت رتبة الماجستير وبتقدير امتياز-، وهو ممن قضى جلَّ عمره في خدمة هذا العلم الشريف، وحين قابلته أول مرة نبهني إلى خطورة هذا الموضوع، وأهميته العظمى، وأَحالني إلى كلمات كتبها عن الذهبي ومستدرك الحاكم في آخر تقديمه لتحقيق كتاب «الجامع الكبير» للإمام الترمذي الذي صدر ببيروت سنة 1996م، والتي نبّه فيها إلى أنَّ الذهبي لم يحرر «المستدرك» وإنما

(1) ميزان الاعتدال للذهبي: 3/ 608.
(2) تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/ 233.
(3) سير أعلام النبلاء: 17/ 176.

قام بتلخيصه فحسب، وأنَّ القول «صححه الحاكم ووافقه الذهبي» أو «أقره الذهبي» وهمٌ كبير يتعين التنبيه عليه لا يعلم من أين جاء؟! ولا كيف بدأ؟! وأنّ الأقوال التي ظنها بعض العلماء المعاصرين من كلام الذهبي هي للحاكم اختصرها الذهبي فقط[1].

وكانت هذه الإشارة مفتاحاً لعملي في هذه الدراسة حيث شعرت بأن الإمام الذهبي قد ظلم ظلماً فادحاً بنسبة أمثال هذه الأخطاء إليه، واستذكرت عندئذٍ قول رسول الله ﷺ في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربه: «**يا عبادي إني حرمتُ الظلم على نفسي وجعلتُه بينكم محرماً، فلا تظالموا...**»[2]. ورأيت الواجب عليَّ دراسة هذا الأمر دراسةً استقرائيةً قائمةً على المقابلة بين صنيعه في التلخيص وصنيعه في كتبه الأخرى، فوضعت خطةً للقيام بهذا البحث تقوم على مسألتين رئيستين صارتا فيما بعد بابين أولهما: منهجَ الذهبي في تلخيص المستدرك، وثانيهما: تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي.

وقد اقتضت الدراسة أن يكون الباب الأول في ثلاثة فصول، تناولت في الأول منها حياة الحاكم بإيجاز لاستيفاء الشيخ صلاح الدين السنكَاوي الكلام على حياته في رسالته الموسومة «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين»، إذ أنَّ إطالة النفس في هذا معناه تكرار كثير من الكلام والجهد وهو فضلاً عن ذلك ليس من مقصود هذا البحث ولا من غاياته. وقد بينت فيه منزلة هذا الكتاب بين كتب السُّنة.

أما الفصل الثاني فقد تكلمت فيه على حياة الذهبي بإيجاز كذلك لاستيفاء شيخي الفاضل الدكتور بشار عواد معروف الكلام على حياته مفصلاً في كتابه المفيد «الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام».

وبينت في هذا الفصل منهجَ الذهبي في مختصراته الأخرى غير التلخيص.

---

(1) انظر مقدمة تحقيق «الجامع الكبير» له: 1/ 44-45.

(2) هو طرف من حديث طويل يرويه أبو ذر رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام به، أخرجه البخاري في الأدب برقم (490)، ومسلم في صحيحه (4/ 1994-1995 رقم 2577) واللفظ له من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة عن أبي إدريس عن أبي ذر، به.

أما في الفصل الثالث فقد تكلمت فيه على منهج الذهبي العام في تلخيص «المستدرك».

ثم اقتضت الدراسة أيضاً أن يكون الباب الثاني في توطئة وفصول أربعة.

أما التوطئة فقد ركزت فيها على المحاور الآتية:

المحور الأول: شيوع القول بأنّ الذهبي قد حرر المستدرك.

المحور الثاني: البحث عن تاريخية ظهور المصطلح المشهور «صححه الحاكم ووافقه أو أقره الذهبي»، وعن أول من ابتدعه.

المحور الثالث: أقوال الذهبي في «الميزان» و«تذكرة الحفاظ» و«سير أعلام النبلاء» التي قيمت «المستدرك» من جهةٍ وبينت بوضوحٍ عمله فيه، وأنه اختصره ولم يحرره من جهة أخرى.

المحور الرابع: قولنا نحن من أنّ الذهبي إنما اختصر «المستدرك» فقط، ولم يكن من وَكْدِهِ أنْ يُحررَ جميع أحكامه وكما ستوضحه فصول هذا الباب الأربعة.

ثم تناولت في الفصل الأول نماذج مما صححه الحاكم على شرط الشيخين، ورقم عليها الذهبي في التلخيص «خ م»، مع أنّ فيها من لم يحتج بهم الشيخان أو أحدهما وكما بين الذهبي نفسه ذلك في كتبه الأخرى.

وتناول الفصل الثاني نماذج مما صححه الحاكم على شرط البخاري ورقم عليه الذهبي في التلخيص «خ»، مع أنَّ فيها من لم يحتج بهم البخاري، وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى.

ثم خصصنا الفصل الثالث للكلام على ما صححه الحاكم على شرط مسلم، ورقم عليه الذهبي في التلخيص «م»، مع أنَّ فيها من لم يحتج بهم مسلم وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى، وقدمنا الأمثلة على ذلك.

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه نماذج مما صححه الحاكم في «المستدرك»، وقال عنه الذهبي في التلخيص «صحيح»، مع أنّهُ هو نفسه قد حكم على كثير من هذه الأحاديث بالضعف أو تكلم على رواتها وجرحهم بأنواع

الجروح المختلفة كالوضع أو الكذب أو الترك أو الضعف... الخ أو أعلّها بأنواع العلل الأخرى.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أبرز نتائج البحث.

وبعد:

فإنَّ هذا البحث لم يكن سهلاً ميسوراً إذ أنّه يقوم على الاستقراء، والاستقراء إنما يقوم على الاستيعاب، فكان من شروط هذا الاستيعاب البحث عن كثير من كتب التخاريج التي أُلِّفت بعد الذهبي والتي اعتمدت مستدرك الحاكم مصدراً من مصادر تخريج الحديث النبوي الشريف حتى أتعرّفَ من خلالها عَمَّن استخدم مصطلح الموافقة سالف الذكر، ولكن لم يكن إلى كلِّ ذلك من سبيل، فاكتفيت مضطراً إلى ما توافر من كتب في مكتبات العراق إذ لم يكن من اليسير السفر إلى خارجه. وكان مما عانيت هو البحث عن تاريخية ظهور مصطلح الموافقة، فقد أمضيت الليالي والأيام ووصلت الليل بالنهار وأنا أنتقلُ من مؤلف لآخر ومن مجلد إلى ثانٍ، كما اقتضى البحث قراءة كتب الذهبي قراءةً دقيقةً من أولها إلى آخرها ولاسيما كتبه التي عُني فيها بنقد الحديث كالسِّير، والميزان، وتذكرة الحفاظ، ولكن كل هذا التعب وجميع ذاك النصب كان يذهب ويتلاشى بل ينقلبُ فيصير راحةً وسعادة حين كنت أجد نفسي تطلب علماً شريفاً نافعاً في الدنيا والآخرة، علماً يتصل بسيد الخلق إمامنا وأسوتنا وقدوتنا رسول الله ﷺ، فما أسعدني بهذا، وأسأل الله سبحانه أن يزيدني من فضله، ويمكنني من إدراك دقائق هذا العلم، إنه على ما يشاء قدير.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر شكري وتقديري لكل من قدم لي يد العون من أجل إخراج هذا الكتاب بأحسن صورة خدمة لطلاب العلم وأخص منهم فضيلة الحاج محمد علي بيضون لما يبذله من جهود مباركة طيبة لخدمة ونشر علوم السنة النبوية الشريفة.

كتبه الدكتور

عزيز رشيد محمد الدايني النعيمي

مدرس الحديث في الجامعة الإسلامية-بغداد

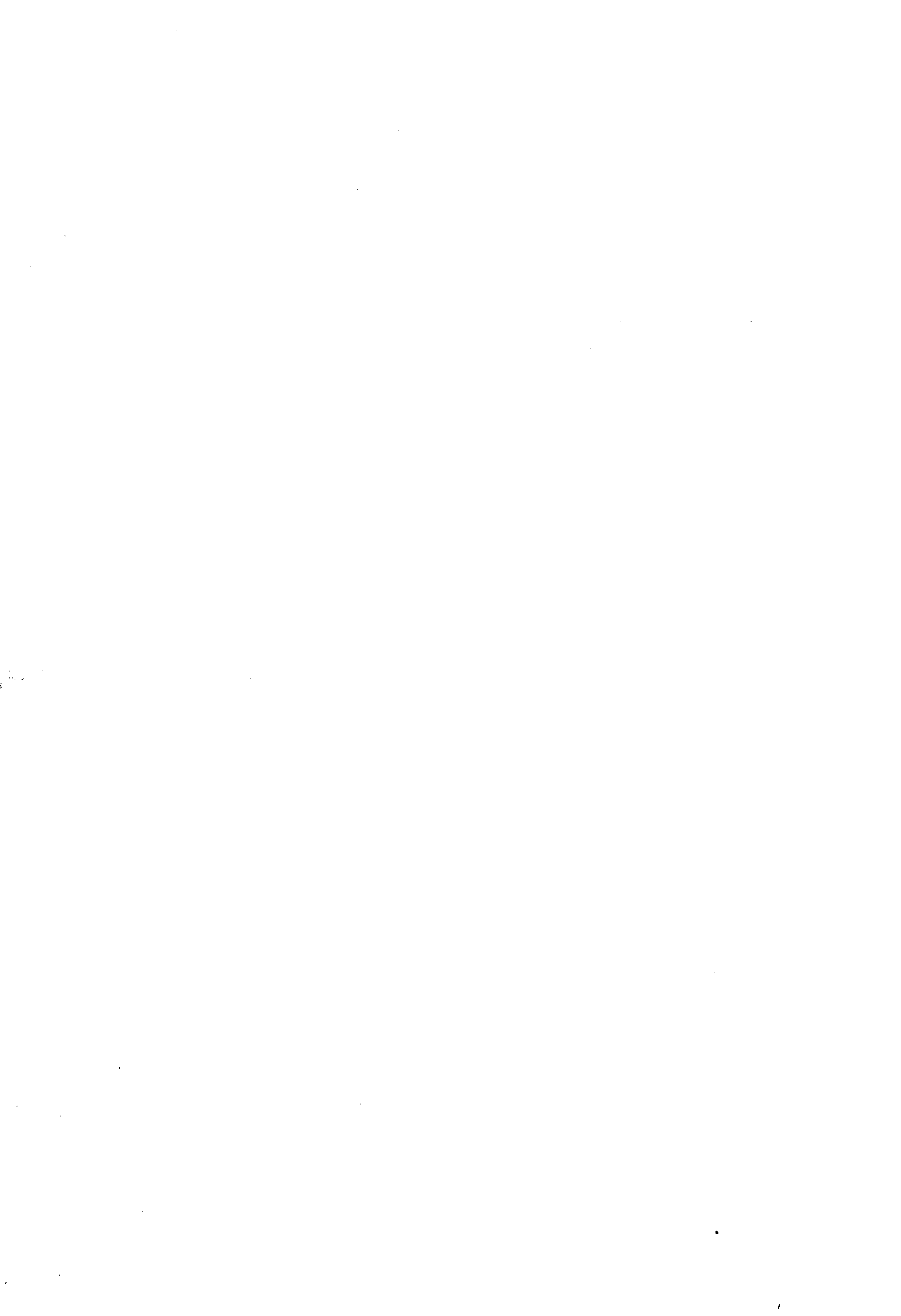


الباب الأول

مَنهَج الذَّهَبي
في تلخيص المستدرك
وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

الحاكم وكتابه
المستدرك
وتحته مبحثان



الفصل الأول

المبحث الأول: ترجمة الحاكم النيسابوري

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ويُعرف بالحاكم وبابن البيّع الضبي[1]، وإنما لقب بالحاكم لأنه تولى القضاء زمناً من حياته[2]، أو لعلة أخرى تتعلق بحفظهِ وسعةِ اطلاعه[3].

ولد الحاكم صبيحة يوم الثالث من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور[4]، وقد هيأ الله تعالى للحاكم أباً وخالاً اعتنيا به عناية كبيرة مكنته أن يأخذ العلم من كبار علماء عصره وهو لم يتجاوز بعد الثالثة عشرة من عمره، فقد ذكر أنه حين قدم ابن حبان نيسابور سنة أربع وثلاثين استملى عليه وهو ابن ثلاث عشرة سنة[5].

وقد قام الحاكم رحمه الله برحلات متعددة لطلب العلم إلى مختلف الأقاليم

---

(1) وفيات الأعيان لابن خلكان: 4/ 281، تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/ 227، سير أعلام النبلاء للذهبي: 17/ 162، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 4/ 158، البداية والنهاية لابن كثير: 11/ 379 وينظر (الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين) ص10، رسالة ماجستير للشيخ صلاح الدين السنكاوي: 1986.

(2) ينظر تبيين كذب المفتري ص229، ووفيات الأعيان 4/ 281، وطبقات الشافعية الكبرى 4/ 158، وينظر (الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين) ص11.

(3) ينظر (الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين) ص11.

(4) تاريخ بغداد 5/ 473، وفيات الأعيان: 4/ 181، سير أعلام النبلاء: 17/ 163، طبقات الشافعي الكبرى: 4/ 156.

(5) ينظر سير أعلام النبلاء: 17/ 163.

والأمصار الإسلامية الكثيرة في تلك الفترة.

فقد رحل إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة[1] وحط رحلهُ في بغداد[2]. ثم انتقل من بغداد إلى الكوفة[3]. في السنة نفسها وهذه هي الرحلة الأولى له إلى العراق، وله رحلة ثانية[4]. ورحل إلى الحجاز[5]، فكان يلتقي في كل جولة من جولاته بعلماء المصر الذي يقصده. يتعرف عليهم وليأخذ عنهم ويستفيد من علومهم ومعارفهم.

وقد رحل إلى سرخس[6] وبخارى[7] وغيرها من بلاد ما وراء النهر[8]. فعادت عليه هذه الرحلات العديدة. وهذا الجهد المضني. والسعي المتواصل بفوائد علمية كبيرة. أسهمت في رفع شأنه وزيادة فضله، حتى أصبح علماً يشار إليه، وفاقت شهرته شهرة الكثير من معاصريه من أقرانه[9] وكانت نتيجة هذه الرحلات أنه تتلمذ على جمهرة كبيرة من العلماء في مختلف العلوم والمعارف. فقدر عدد شيوخه الذين أخذ منهم وسمع بألفي شيخ تفرقوا في العراق والحجاز والشام وما وراء النهر[10]، ومن أشهر شيوخه:

1 - علي بن حمشاذ بن سختويه بن نصر أبو الحسن النيسابوري (ت 338هـ).

---

(1) ينظر الوافي بالوفيات للصفدي: 3/ 320، طبقات الشافعية الكبرى: 4/ 294.

(2) ينظر (الحاكم ومستدركه على الصحيحين) ص30.

(3) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص191.

(4) ينظر تبيين كذب المفتري ص228.

(5) ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/ 229.

(6) ينظر طبقات الشافعية الكبرى: 3/ 294.

(7) ينظر تبيين كذب المفتري ص182، وسير أعلام النبلاء 17/ 32.

(8) ينظر الحاكم وما استدركه على الصحيحين ص37، 38.

(9) الحاكم وما استدركه على الصحيحين ص39، وينظر تفصيل رحلات الحاكم في المصدر نفسه ص30 إلى 38.

(10) ينظر تبيين كذب المفتري ص228، ووفيات الأعيان 3/ 408، وسير أعلام النبلاء 17/ 163، وطبقات الشافعية الكبرى 4/ 156.

2 - أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد أبو بكر الصبغي (ت 342هـ).

3 - عبد الرحمن بن حمدان بن المرزبان أبو محمد الجلاب الهمداني (ت 342هـ).

4 - القاسم بن القاسم بن مهدي أبو العباس السياري المروزي (ت 342هـ).

5 - علي بن محمد بن محمد بن عقبة أبو الحسن الشيباني الكوفي (ت 343هـ).

6 - محمد بن يعقوب بن يوسف أبو عبد الله الشيباني النيسابوري المعروف بابن الأخرم (ت 344هـ).

7 - يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبر بن عطاء أبو زكريا العنبري (ت 344هـ).

8 - محمد بن محمد بن يوسف أبو النضر الطوسي (ت 344هـ).

9 - عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد أبو عمرو الدقاق المعروف بابن السماك (ت344هـ).

10 - محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل أبو العباس الأصم (ت 346هـ).

11 - أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل أبو بكر المعروف بالنجاد (ت 348هـ).

12 - حسان بن محمد بن أحمد أبو الوليد الفقيه القزويني (ت 349هـ).

13 - الحسين بن علي بن يزيد أبو علي الحافظ النيسابوري (ت 349هـ).

14 - عبد الله بن محمد بن إسحاق المكي الفاكهي (ت 353هـ).

15 - دعلج بن أحمد بن دعلج أبو محمد السجستاني (ت 351هـ).

16 - محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه أبو بكر الشافعي (ت 354هـ).

17 - أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطبعي (ت 368هـ).

18 - محمد بن سليمان بن محمد أبو سهل الصعلوكي (ت 369هـ)[1].

هؤلاء هم أبرز شيوخ الحاكم أما تلامذته فهم كثر ومن أشهرهم:

1 - الخليل بن عبد الله بن أحمد بن خليل أبو يعلى الخليلي القزويني (ت 446هـ).

2 - أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى أبو بكر البيهقي (ت 458هـ).

3 - أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد أبو صالح المؤذن النيسابوري (ت 470هـ)[2].

وقد برع الحاكم في التأليف واشتهر بحسن التصنيف قال الحافظ أبو حازم العبدي «سمعت الحاكم يقول وكان إمام أهل الحديث في عصره: شربت ماء زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف»[3].

قلت (الباحث) لعل الله تعالى استجاب دعاء الحاكم ببركة ماء زمزم فقد بلغت تصانيفه ما يقرب من ألفِ جزء[4]. وقال محمد بن طاهر الحافظ: «سمعت سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة وقلت له أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال من؟ قلت: الدارقطني ببغداد وعبد الغني بمصر وابن مندة بأصبهان والحاكم بنيسابور فسكت فألححت عليه فقال أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل وأما

(1) ينظر تراجم هؤلاء الأئمة في (الحاكم وما استدركه على الصحيحين) ص41-56، وينظر بقية شيوخه في (السير: 17/ 163-164)، وتذكرة الحفاظ 3/ 228.

(2) ينظر تراجم هؤلاء الأئمة كاملة في «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين» ص52، 54 ولمزيد بيان ينظر سير أعلام النبلاء: 17/ 164-165، وتذكرة الحفاظ: 3/ 288.

(3) تذكرة الحفاظ: 3/ 232.

(4) ينظر تذكرة الحفاظ 3/ 231.

عبد الغني فأعلمهم بالأنساب وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً»[1].

قلت قد جمع الشيخ (صلاح الدين عبد الله السنكَاوي) كتب الحاكم المطبوعة والمخطوطة والمفقودة ورتبها على حروف المعجم في رسالته الموسومة «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين» وأرى من المفيد أن أعيد ذكر أسامي هذه الكتب وسأميل إلى هذه الرسالة لمعرفة التفاصيل وهذه الكتب هي:

1- الأبواب 2- أجوبة الحاكم النيسابوري 3- الأربعين 4- الإكليل 5- الأمالي 6- أمالي العشيات 7- تاريخ نيسابور 8- تراجم الشيوخ 9- تراجم المسند على شرط الصحيحين 10- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم 11- التفسير 12- التلخيص 13- جزء وهو جزء مختصر من كتاب حديث بدون عنوان 14- الصحيحان 15- الضعفاء 16- العلل 17- فضائل الشافعي 18- فضائل فاطمة -رضي الله عنها- 19- الفوائد 20- فوائد الخراسانيين 21- فوائد الشيوخ 22- فوائد النسخ 23- الكنى والألقاب 24- ما تفرد بإخراجه كل واحد من الإمامين 25- المدخل إلى الإكليل 26- المدخل إلى الصحيح 27- مزكيّ الأخبار 28- المستدرك على الصحيحين 29- المعجم أو معجم الشيوخ 30- معرفة علوم الحديث 31- مقتل الحسين -رضي الله عنه- 32- مناقب الحسن والحسين -رضي الله عنهما-[2].

ومما ينبغي الإشارة إليه إلى أن الحاكم رحمه الله كان على سعة علمه، وعلو منزلته، وارتفاع درجته بين العلماء متواضعاً يقبلُ النصيحة بصدر رحب[3]. وكان كثير الاحترام لشيوخه يجلُّهم ويعرف لهم قدرهم، ويقوم لهم إذا دخلوا مبالغةً منه في الاحترام والتقدير[4].

---

(1) المصدر نفسه: 3/ 233، ينظر سير أعلام النبلاء: 17/ 174.

(2) ينظر الكلام على هذه الكتب مفصلاً في (الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين) ص58-66.

(3) ينظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع لأبي الفضل اليحمصي ص228-229، مطبعة السنة - القاهرة/ط، 1 1970.

(4) ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 4/ 276.

وكان -رحمه الله- ذا نكتةٍ، طريف المنطق مع الوقار والاحترام[1]. وقد نال بهذا كله ثقة أساتذته وشيوخه وأمرائه فأوكلوا له مختلف الوظائف[2].

وقد توفي -رحمه الله- في الثالث من صفر سنة خمس وأربعمائة للهجرة[3]. قال الحافظ أبو موسى: كان الحاكم قد دخل الحمام واغتسل وخرج فقال:

«آه فقبض روحه لم يلبس قميصه بعد وصلّى عليه القاضي أبو بكر الخيري»[4].

هذه خلاصةٌ مبسطة عن الحاكم وسيرته وأخلاقه وعلمه وفضله وآثارِه، ومن أراد التفصيل والاستزادة فعليه بـ «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين» للشيخ صلاح الدين السنكَاوي فهي مظنة الإسهاب والتفصيل[5].

---

(1) ينظر المصدر نفسه: 4/ 159.

(2) ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي: 17/ 170، وينظر وفيات الأعيان لابن خلكان: 4/ 281.

(3) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر ص231، وينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 5/ 474، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 4/ 281، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 4/ 161.

(4) تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/ 233. وينظر سير أعلام النبلاء: 17/ 173.

(5) ينظر «الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين» ص7-83.

المبحث الثاني: منزلة كتاب المستدرك

إن مستدرك الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري من كتب السُّنةِ الضخمة، المروية خارج الصحيحين. فهو كتاب وسيع مشهور بين أهل العلم. متنوع الاتجاهات في الرواية والعلل ونقد الرجال وقد بلغ مجموع أحاديث المستدرك بالمكرر (9588) حديثاً، حوى المجلد الأول (2650) حديثاً، والمجلد الثاني (2296) حديثاً، والمجلد الثالث (2451) حديثاً، والمجلد الرابع (2204) حديثاً.

وبلغ عدد الرجال الذين ذكرهم الحاكم بجرح أو تعديل (625) راوياً.

وقد زعم مؤلفه أنه بعمله هذا قد استدرك أحاديث على الشيخين، قال الحاكم في مقدمة المستدرك: «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها»[1]. وقال أيضاً: «وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان...»[2].

قلت: ولا بد أنْ نسأل هل استطاع الحاكم أنْ يحقق مبتغاه من وراء تأليف هذا الكتاب؟ وهل أن رواة مستدرك الحاكم كلهم ثقات احتج بمثلهم الشيخان؟

وجواباً عن هذه التساؤلات أقول:

لقد تناول علماؤنا، علماء الحديث «مستدرك الحاكم» بالنظر والدراسة فهو من أكبر آثار الحاكم رحمه الله، وخرجوا بنتيجة بينت بوضوح منزلة الحاكم وقيمة كتابه، ومفاد هذه النتيجة هو: أن الحاكم متساهل في التصحيح، وأنه إذا صحح حديثاً فلا يؤخذ بتصحيحه هذا الا بعد أن يختبر وينظر فيه. قال ابن

(1) المستدرك: 1/ 2-3.

(2) المصدر نفسه: 1/ 3.

الصلاح (ت 643هـ) في مقدمته: «هو (أي الحاكم) واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به»[1].

وقال بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ): «إنه -أي الحديث الذي صححه الحاكم- يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف»[2].

وقال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح»: «وهذا (أي كلام ابن جماعة) هو الصواب»[3].

وقد بين الحافظ الزيلَعي في كتابه «نصب الراية تخريج أحاديث الهداية» وجه تساهل الحاكم فقال رَحمهُ الله: «صاحبا الصحيح إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده، وعُلم أنَّ له أصلاً، ولا يرويان ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: «قَسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي...» لأنه لمْ ينفرد به، بل رواه غيره من الأثبات كمالك، وشعبة، وابن عُيينة، فصار حديثه متابعة.

وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على «الصحيحين» فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في كتابه «المستدرك»، فإنه يقول: «هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما» وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في «الصحيح» أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه، لما بيناه.

بل إن الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يخرج لغالب رواته في «الصحيح»، كحديث عكرمة عن ابن عباس، فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضاً تساهل.

وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم، فيقول: هذا على شرط الشيخين. وهذا أيضاً تساهل.

---

(1) التقييد والايضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح: ص18.
(2) التقييد والايضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح: ص18.
(3) المصدر نفسه: ص18.

وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا «الصحيح» عن شيخ معين لضبطه حديثه، وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري ومسلم. وهذا أيضاً تساهل، لأن صاحبي «الصحيح» لم يحتجا به إلا في شيخ معين، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإنّ خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً.

وكثيراً ما يجيء إلى حديثٍ فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب، وغالب رجاله رجال الصحيح، فيقول هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم. وهذا أيضاً تساهلٌ فاحشٌ. ومن تأمل كتابه (يعني المستدرك) تبين له ما ذكرنا»[1].

قلت (الباحث): فالحاكم إذاً رجل متساهل جداً في (المستدرك) ينبغي أن لا يعوَّل على تصحيحه ويجب أن لا يُلتفت إلى قوله ولا أدل على هذا من إطباق أقوال العلماء ممن جاؤوا بعد الحاكم واطلعوا على صنيعه فيه فقد مرَّ معنا قول ابن الصلاح في مقدمته، وقول الحافظ الزيلعي سالف الذكر. وقال الزيلعي في موضع آخر من كتابه: «قال ابن دحية في كتابه «العلم» المشهور: يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم. فإنه كثير الغلط ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثيرٌ ممن جاء بعده وقلده في ذلك»[2].

وقال السخاوي (ت 900هـ) في «فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي»: «وهو (أي الحاكم) معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه»[3].

---

(1) نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي: 1/ 341-342.

(2) المصدر نفسه: 1/ 342، وينظر الأجوبة الفاضلة للكنوي هامش ص81-82.

(3) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: 1/ 35، وينظر تدريب الراوي للسيوطي ص: 51-53.

وقد تعَجَّبَ الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) من جرأة الحاكم فإنه صحح إسناد حديث قد حكم هو نفسه على أحد رواته بالوضع، قال ابن حجر في «نكتهِ»: «ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته: هذا صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن. مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيه عليه. وقال (أي الحاكم) في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لأن الجرح لا أستحله تقليداً. انتهى. قال ابن حجر: فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة»[1].

ولقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية (ت 728هـ) من قبلُ على جرأة الحاكم وكيف أنه يصحح أحاديث قد اتفق أئمة الحديث على وضعها وكذبها. قال في «التوسل والوسيلة»: «وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث (يعني حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم) وأمثاله فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث كما صحح حديث زريب بن برثملي الذي فيه ذكر وصي عيسى وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي وابن الجوزي وغيرهما، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة. ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم...»[2]. وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: «... وكثيراً ما يصحح الحاكم أحاديث يُجزم بأنّها موضوعة لا أصل لها»[3]. ولقد كان ابن قيم الجوزية (ت 751هـ) أجرأ من شيخه ابن تيمية حينما دعا إلى عدم الاكتراث بأقوال الحاكم، وإلى ترك الاحتجاج بها، فهي عنده شبه لا شيء، بل لا شيء، فقد قال في كتابه «الفروسية»: «وأما تصحيح الحاكم

---

(1) النكت على ابن الصلاح لابن حجر 1/ 318-319.

(2) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية: ص80-81.

(3) مجموع الفتاوي لابن تيمية: 22/ 426 - الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، - السعودية - بدون تاريخ.

فكما قال القائل:

فأصبحتُ من ليلى الغداة كقابض على الماء خانتهُ فروج الأصابع

ولا يعبأ الحفاظ أطباء الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً البتة، بل لا يعول على تصحيحه، ولا يدل تصحيحه على حسن الحديث، بل قد يصحح أشياءَ موضوعة بلا شكٍ عند أهل العلم بالحديث. وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سُنّةِ رسول الله ﷺ، ولا يعبأُ أهل الحديث به شيئاً.

والحاكم نفسه يصحح حديث جماعة، وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أن لا يُحتج بهم وأطلق الكذب على بعضهم...»[1].

ولقد تيسر للحافظ الذهبي أن يختصر المستدرك فاطلع على بعض ما فيه من سقط ووقف على بعض ما فيه من غلط، ومن خلال عمله هذا استطاع أن يحكم على الحاكم وعلى كتابه قال في ترجمته من الميزان: «... إمام صدوق. لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة ويكثر من ذلك؛ فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم فهي خيانة عظيمة»[2].

وقد استطاع كذلك أن يحكم على «المستدرك» حكماً عاماً مبيناً أن فيه أحاديث ليست على شرط الصحة وأن فيه أحاديث موضوعة قد شان مستدركه لما أخرجها فيه قال في «تذكرة الحفاظ»: «لا ريب أن فيه (يعني المستدرك) أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه»[3].

وقد وصف رحمه الله (مستدرك الحاكم) مرة أخرى وصفاً فيه شيء من التفصيل في كتابه الكبير (سير أعلام النبلاء) وبين أن عمله فيه كان اختصاراً

(1) الفروسية لابن القيم: 54-55/ دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط1 - 1987 وينظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف له: ص21 (مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ط2/ 1983).
(2) ميزان الاعتدال 3/ 608.
(3) تذكرة الحفاظ 3/ 231.

مجرداً، وأنه يحتاج إلى عمل وتحرير فقال هناك: «بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة. وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب من مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً»[1] ا.هـ.

وقد تمنى الذهبي أن الحاكم لو لم يصنف المستدرك لهول ما رأى فيه من الأحاديث الموضوعة، والمتروكة والضعيفة، فهو كتاب فيه من المناكير والعجائب والأباطيل ما لا يعلمه إلّا الله تعالى والراسخون في العلم، فقد اسقط الحاكم قيمة المستدرك لمّا ضمنه هذه الأحاديث. قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ): «... وليته لم يصنف (المستدرك) فإنه غضّ من فضائله بسوء تصرفه»[2].

قلت (الباحث): من مجموع كلام هؤلاء الأئمة الكبار يمكننا أن نخلص إلى القول: بأن مستدرك الحاكم كتاب فيه الصحيح المستدرك وهو قليل جداً، وغالب هذا القليل معلول بعلل خفية مؤثرة قد بين الحافظ الزيلعي (ت 762هـ) طرفاً من هذه العلل، وزاد هذا البيان بياناً ووضوحاً خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في كتابه الجليل «النكت على ابن الصلاح»، حيث فصَّلَ القول في الحديث المستدرك وبين شرائط الاستدراك وهو (ابن حجر) في مقام تفصيل مجمل كلام الذهبي سالف الذكر الذي في «السير»، ثم خرج رحمه الله بنتيجة: أن الحاكم لا يصفو له من الحديث الصحيح المستدرك في «المستدرك»، والذي تتوافر فيه شرائط الاستدراك إلا القليل[3].

(1) سير أعلام النبلاء 17/ 175-176.

(2) تذكرة الحفاظ 3/ 233.

(3) ينظر «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر: 1/ 314-319.

قلت (الباحث): وفي المستدرك قطعة من الأحاديث تتراوح بين الصحة والحسن كما قال الذهبي من قبل، وأما باقيه فمليء بالأحاديث الموضوعة والساقطة والضعيفة، وهو طافح بالرواة الكذابين والوضاعين والمتروكين. هذا فضلاً عن الضعفاء الذين استدركهم الحاكم، واستدرك أحاديثهم على الشيخين!!، وما أدري -واللهِ- هل أن الحاكم أراد من الشيخين أن يخرجا لمثل هؤلاء الرواة؟!!

أم أنه أراد أن يقول إن الشيخين قد أخرجا لمثل هؤلاء الرواة فهو بهذا يلزمهما بإخراج أحاديث أمثالهم، أم كيف السبيل لتبرير عمله هذا الذي شان به «مستدركه»؟ إذ لو كان الخطأ واحداً أو عشرة أو حتى مائة ومائتين من مجموع (9588) حديثاً لكان قبول العذر ممكنا وغض الطرف سائغاً ولكن أي غفلة هذهِ وأي عذر يمكن أن يقف أمام هذه الكثرة الكاثرة من السقطات التي لا يقع فيها المبتدؤون بطلب هذا العلم الشريف، فأي سقط أكبر من استدراك أحاديث الكذابين أو المتروكين أو من قال فيهم البخاري «منكر الحديث» وزعم أنهم على شرط الشيخين أو أحدهما!

لقد قمت في الباب الثاني من هذا البحث بدراسة عشرات النماذج من تلك الأحاديث التي استدركها الحاكم على شرط الشيخين أو أحدهما في «مستدركه» فقال عنها «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم ولم يخرجاه» أو تلك التي قال عنها «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، والتي رَقم الحافظ الذهبي على العبارات الثلاث الأولى «خ م» و«خ» و«م»، وقال عن العبارة الرابعة «صحيح» تلخيصاً منه لعبارات الحاكم هذه وليس من كلامه كما سنبين هذا لاحقاً إن شاء الله تعالى.

فتبين لي: أن في قسم من هذه الأحاديث المستدركة الكذابين[1] والمتروكين[2] والضعفاء[3] والمجهولين[4]، هذا فضلاً عن الرواة الذين لم يحتج بهم الشيخان!!، ومن ثم لاح لي أن الحاكم لم يوفق في عمله في «المستدرك»،

(1) ينظر ص: 157 من البحث.
(2) ينظر ص: 166 من البحث.
(3) ينظر ص: 168 من البحث.
(4) ينظر ص: 136 من البحث.

وأنه لا ينبغي أن يُعتد بتصحيحه لخلوه من القيمة العلمية، فالاعتماد عليه في بعض الأحيان يكون ضاراً لأنه خطأ يوهم الصواب، ولا سيما أنّ الكتاب لم يُحقق تحقيقاً علمياً جيداً، ولم يتم الكلام على أحاديثه فيتبين الباحث صحيحها من سقيمها على وفق المناهج العلمية الصحيحة، فأحاديث المستدرك لا يؤخذ بها إلّا بعد أن ينظر فيها نظرةً فاحصةً ناقدة ثم يحكم عليها بما تستحقه من صحة أو سقم.

وستبين هذه الدراسة بياناً عملياً شيئاً مما ذكرناه في موضعه إن شاء الله تعالى، إذ أنّ من بين غايات هذا البحث بيان قيمة «المستدرك» الحقيقية، وأظن أن فيما مضى وما سيأتي من كلام وأمثلة كاف في كشف النقاب عن قيمة «المستدرك» التي يستحقها.

إننا نتطلع في قابل الأيام أن يهيىء الله تعالى لهذا الكتاب من يخدمه خدمة جيدة تجلي نصوصه وتبين قيمة أحاديثه التي استدركها ويحكم على كل حديث بما يستحقه، لينتفع أهل العلم به على وجه حسن، ولا يظلُّ هذا الكتاب الوسيع مهملاً يأتي إليه أهل البدع والضلالات فينتقون من أحاديثه الموضوعة والواهية والتالفة ما يحتجون به على جهلة المسلمين، فيوهمونهم بأنهم قد استخرجوا هذه الأحاديث من ديوان عظيم من دواوين أهل السُّنة.

الفصل الثاني

الذهبي ومختصراته
وتحته مبحثان



الفصل الثاني

المبحث الأول: الذهبي

الحافظ الذهبي علم من أعلام الأمة الإسلامية وأحد من هيأهم الله تعالى للعناية بسُّنة نبيّه المصطفى ﷺ، طبقت شهرته الآفاق لما عُرف عنه من علم جم، ومؤلفات واسعة رُزق سعادة فيها، وما أنجب من تلاميذ كثر. ولذلك تناولته كتب التراجم والسِّير بالدراسة فضلاً عن الدراسات الوسيعة التي قام بها محققو كتبه، وكان من أكثرها سعة وشمولاً الدراسة الوسيعة التي قام بها أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف في كتابه النافع الماتع «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، والتي نال بها رتبة الدكتوراه من جامعة بغداد وطبع بالقاهرة سنة 1976[1].

ولذلك فقد أفدت من هذا الكتاب في هذه الدراسة الوجيزة عن هذا الإمام الجهبذ الكبير فأقول مستعينا بالله:

1 - حياة الذهبي

هو الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز بن عبد الله الذهبي، ولد في شهر ربيع الآخر سنة (673هـ)[2]، في الثالث منه

---

(1) وصف العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة هذا الكتاب في مقدمته لرسالة الذهبي: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص149، بقوله: «وخير كتاب وقفت عليه للمعاصرين ترجمة للحافظ الذهبي وعرّف به وبمؤلفاته كتاب «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» للعلامة المحقق بشار عواد معروف البغدادي المطبوع بالقاهرة سنة 1976م بمطبعة عيسى البابي الحلبي، ومنه استفدت معرفة هذه الرسالة وموضوعها، فجزاه الله تعالى عني وعن العلم خيراً، فمن أراد التوسع في معرفة الإمام الذهبي فليرجع إلى هذا الكتاب النفيس».

(2) طبقات القراء للذهبي ص549، وينظر الوافي للصفدي: 2/ 163، ونكت الهميان في نكت =

تحديداً[1].

وقد نشأ الذهبي في بيت مياسير أهله فيهم صفة التدين وطلب العلم، فأبوه شهاب الدين أحمد كان ماهراً بصنعة الذهب المدقوق ولذلك عُرف بالذهبي وكان مشهوراً بطلب العلم فقد سمع (صحيح البخاري) سنة (666هـ) من المقداد القيسي، وحج في أواخر عمره، وكان ديّناً يقوم من الليل[2].

وأما خاله فقد اشتهر بالرحلة وطلب العلم ولذلك ذكره الذهبي في معجم شيوخه[3]. وقد أجاز عمته ست الأهل بنت عثمان الحاجة أم محمد أكثر من شيخ، وروى عنها الذهبي نفسه[4]. وأمر طبيعي أن يقوم أحد أفراد أسرة هذا المولود وهو أخوه من الرضاعة علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي (ت 724هـ) بأخذ الإجازة من عدد غير قليل من المشايخ للذهبي في نفس السنة التي ولد فيها[5].

وقد بعث به أهله إلى أمهر المؤدبين وأخبر المعلمين في بلده بتعليم الصبيان علاء الدين علي بن محمد الحلبي المعروف بالبصبص يؤدبه ويعلمه فبقي في مكتبه أربعة أعوام[6].

وقد بدأ الذهبي في بداية حياته العلمية بفنين مهمين من فنون العلم ألا وهما القراءات والحديث، فأخذ القراءات من شيوخ عدة منهم شيخ القراء جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن داود العسقلاني ثم الدمشقي المعروف بالفاضلي، فشرع عليه بالجمع الكبير[7]، لكنه لم يكمله عليه لوفاته. ومنهم جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن غالي المقرئ الدمشقي (ت 728هـ)[8]، ومنهم قاضي القضاة شهاب

= العميان ص242.

(1) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: 3/ 426.

(2) ينظر معجم الشيوخ للذهبي: 2/ 341.

(3) ينظر المصدر نفسه: 2/ 341.

(4) ينظر المصدر نفسه: 1/ 284.

(5) ينظر الدرر لابن حجر: 3/ 426.

(6) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 52.

(7) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 135، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ص562-563.

(8) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 132، ومعرفة القراء الكبار ص: 576.

الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خليل الخوبي ثم الدمشقي الشافعي (ت 693هـ)[1]، ومنهم المقرئ المجود أبو عبد الله محمد بن جوهر التلعفري (ت 696هـ)[2]، ومنهم مجد الدين أبو بكر بن محمد المرسي (ت 718هـ)[3]، وغيرهم كثير[4] حتى صار (إماماً في القراءات)[5] و(الأستاذ الثقة الأكبر)[6].

وأما النوع الثاني من العلوم التي اعتنى بها الذهبي واشتهر فهو الحديث النبوي الشريف وعلومه[7]، فلقد اعتنى بهذا العلم عناية بالغة جعلته يستقل به عن غيره من العلوم والذي يدل على هذا هذه الكثرة الكاثرة من التأليفات والمختصرات الحديثية. إذ الذهبي من أكثر أقرانه ومعاصريه تأليفاً وكتابةً وإنتاجاً[8].

2- طبيعة دراسته

لمْ يقتصر الذهبي أثناء طلبه للعلم على لون من ألوان المعرفة ولا على فن من فنونها، بل كانت دراساته وسماعاته متنوعة، فقد اعتنى بدراسة النحو فسمع (الحاجية) في النحو على شيخه موفق الدين أبي عبد الله محمد بن أبي العلاء النصيبي البعلبكي (ت 695هـ)[9]، ودرس على شيخ العربية وامام أهل الأدب في مصر آنذاك الشيخ بهاء الدين محمد بن ابراهيم المعروف بابن النحاس (ت 698هـ)[10]، إضافة إلى سماعه لعدد كبير من مجاميع الشعر واللغة والأدب[11].

(1) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 144.
(2) ينظر المصدر نفسه: 2/ 181.
(3) المصدر نفسه: 2/ 417.
(4) ينظر المصدر نفسه.
(5) الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص31).
(6) غاية النهاية لابن الجزري: 2/ 72.
(7) ينظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: 2/ 111.
(8) ينظر مجموع تأليفات واختصارات الذهبي في «الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام» للدكتور بشار ص140 وما بعدها.
(9) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 323.
(10) المصدر نفسه: 2/ 136.
(11) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي: 3/ 65، ومعجم الشيوخ: 1/ 85 و2/ 15، 411.

وقد درس الذهبي كُتب التاريخ وسمع عدداً كبيراً منها على شيوخه في المغازي[1]، والسير[2] ومعجمات الشيوخ والمشيخات[3]، وكتب التراجم الأخرى[4].

3- رحلاتهُ في طَلبِ العلْم

قامَ الذَّهبي -على معارضة من أبيه[5]- بعدة رحلات إلى مختلف البلدان، فقد رحل إلى:

1- بَعضَ المُدُنِ الشامية

رَحل الذَهبي إلى بعلبك، فسمع من الشيخ عبد الخالق بن علوان، وزينب بنت عُمر بن كندي، وغيرها[6].

ثم رحل إلى حلب وأكثر فيها عن علاء الدين أبي سعيد سَنقرين عبد الله الأرمني ثم الحلبي[7]، ثم رحل إلى دمشق فسمع بها من عُمر بن القوّاس، وأحمد بن هبة الله بن عساكر ويوسف بن أحمد القمولي وغيرهم[8].

2- رحلته إلى مصر

ثم رحل الذهبي بعد ذلك إلى مصر وكانت رحلنه هذه من أهم رحلاته التي

(1) ينظر تاريخ الإسلام: 6/ 133.

(2) ينظر تاريخ الإسلام: الورقة 135 (نسخة أيا صوفيا 300 مخطوط) نقلاً عن (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص96.

(3) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 83، 89، 111، 118، 152، 177 و2/ 40، 67.

(4) ينظر تاريخ الإسلام: الورقة 68، 79 (أيا صوفيا 3002) وغيرها نقلاً عن (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص96.

(5) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 351.

(6) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 9/ 102، وينظر معجم الشيوخ: 1/ 84، 110 و2/ 187، 323.

(7) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 276، وذيل العبر في خبر من غبر للذهبي ص36، وطبقات الشافعية الكبرى: 9/ 102.

(8) ينظر طبقات الشافعية الكبرى: 9/ 102.

رحلها، فقد يسّر الله له أن يلتقي بأشهر علماء مصر آنذاك، فقد أخذ عن جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبي المعروف بابن الظاهري (ت 696هـ)[1].

وأبي المعالي أحمد بن إسحاق بن محمد الأبرقوهي (ت 701هـ)[2]، وشيخ الإسلام تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد القشيري (ت 702هـ)[3]، والعلامة شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت 705هـ)[4]، وغيرهم[5].

ثم رحل إلى الإسكندرية فسمع بها من أبي الحجاج يوسف بن الحسن التيمي القابسي ثم الاسكندراني[6]. ومن الإمام شرف الدين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصواف الجذامي الإسكندراني المقرئ المشهور (ت 705هـ)[7]، ومن الإمام المقرئ صدر الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الحليم بن عمران الدكالي المعروف بسحنون (ت 695هـ)[8]، وقد سمع بها كذلك من جملة علمائها المتميزين[9].

3- رحلَتُهُ إلى الحَج

رحل الذهبي لأداء فريضة الحج في سنة 698هـ. قال في حوادث هذه السنة من تاريخ الإسلام: «وحج بنا الأمير شمس الدين العينتابي»[10].

---

(1) ينظر المصدر نفسه: 9/ 102.

(2) معجم الشيوخ: 1/ 37 وينظر ذيل العبر ص18، وطبقات الشافعية الكبرى: 9/ 102.

(3) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 249، وينظر ذيل العبر ص21، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 4/ 263، وطبقات السبكي: 9/ 207.

(4) معجم الشيوخ: 1/ 424، وينظر تذكرة الحفاظ: 4/ 259.

(5) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 114، 116 و2/ 367. وينظر طبقات السبكي: 9/ 102.

(6) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 385.

(7) ذيل العبر ص32، وينظر الدرر الكامنة لابن حجر: 3/ 426، وغاية النهاية للجزري 2/ 366.

(8) معرفة القراء للذهبي ص555، وينظر معجم الشيوخ: 1/ 362.

(9) ينظر معجم الشيوخ 2/ 12، 367.

(10) تاريخ الإسلام: الورقة 333 (أيا صوفيا 314) نقلاً «عن الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص94.

وقد أفاد رحمه الله تعالى من وجود شيخ دار الحديث بالمدرسة المستنصرية العالم المسند أبي عبد الله محمد بن عبد المحسن المعروف بابن الخراط الحنبلي (ت 728هـ) قال الذهبي في معجم شيوخه: «ورافقنا في الحج فسمعت منه بالعلى ومعان كتاب (الفرج بعد الشدة)[1].

وقد سمع بمكة[2] وعرفة[3] ومنى[4] والمدينة[5] من مجموعة من المشايخ.

(1) معجم الشيوخ: 2/ 225.
(2) ينظر طبقات السبكي: 9/ 102.
(3) ينظر معجم الشيوخ: 1/ 84.
(4) ينظر المصدر نفسه: 1/ 405.
(5) ينظر المصدر نفسه: 120/ 227.

نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية

وبعد أن قطع الذهبي هذا الشوط الطويل في الرحلة وطلب العلم، ونتيجة طبيعية لذلك فقد صار أهلاً للتدريس بعد أن كان دارساً، وللتعليم بعد أن كان متعلماً.

وبالفعل فقد تولى تدريس الحديث في أشهر مدارس الحديث التي درَّسَ بها كبار شيوخه من أمثال كمال الدين أحمد بن محمد بن الشريشي الوائلي (ت 718هـ) وعلم الدين البرزالي (ت 739هـ)، وقد تولى التدريس في المدارس الآتية:

1- **دار الحديث الظاهرية**: تولى التدريس فيها بعد الشيخ شهاب الدين أحمد بن جهيل في سنة (729هـ)[1].

2- **مشهد عروة أو دار الحديث العروية**: ودرس فيها بعده شرف الدين بن الواني الحنفي، نزل الذهبي له عنها في مرض موته[2].

3- **دار الحديث النفيسية**: تولى التدريس فيها عوضاً عن شيخه علم الدين البرزالي[3].

4- **دار الحديث التنكزية**: ودرّس فيها بعده الإمام صدر الدين سليمان بن عبد الحكيم المالكي[4].

5- **دار الحديث الفاضلية بالكلاسة**، ودرّس فيها بعده تلميذه تقي الدين أبو

---

(1) البداية والنهاية لابن كثير (14/ 149). وينظر الدرر الكامنة لابن حجر: 2/ 62.
(2) ينظر تنبيه الدارس إلى ما في دمشق من المدارس: 1/ 82.
(3) الوافي بالوفيات للصفدي: 21/ 166، وينظر الدرر الكامنة 3/ 426.
(4) ينظر الدرر الكامنة لابن حجر: 2/ 62.

المعالي بن هجرس السلامي (ت 774هـ)[1].

6- **تربة أم الصالح**: درّس فيها بعده تلميذه الحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)[2].

وقد تتلمذ عليه في هذه المدارس وفي غيرها أفواج كثيرة من طلاب العلم يقول تلميذه الحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ:

«وحمل عنه الكتاب والسُّنَّة خلائق»[3]. وقال ابن قاضي شهبة الأسدي: «سمع منه السبكي والبرزالي والعلائي وابن كثير وابن رافع وابن رجب وخلائق من مشايخه ونظرائه... وتخرج به حفاظ»[4].

---

(1) ينظر تنبيه الدارس للنعيمي: 1/ 94.

(2) ينظر البداية والنهاية: 14/ 236، والدرر الكامنة 3/ 427.

(3) ذيل تذكرة الحفاظ الحسيني ص36.

(4) الأعلام لابن شهبة 13 ورقة 190 (نسخة باريس 1898 مخطوط) نقلاً عن (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص134.

منزلته العلمية

بلغ الحافظ الذهبي منزلة عظيمة ميزته عن غيره من العلماء الأعلام، إذ عاش في عصر طافح بمشاهير العلماء من أمثال علم الدين البرزالي (ت 739هـ)، وابن تيمية (ت 728هـ)، وأبي الحجاج المزي (ت 742هـ)، لكنه استطاع أن يجعل لنفسه بينهم طريقاً يميزهُ عن غيره، فقد وصفه شيخه ورفيقه علم الدين البرزالي بالفضل وصحة الذهن وجودة التصانيف والاختصارات فقال: «رجل فاضل صحيح الذهن، اشتغل ورحل وكتب الكثير وله تصانيف واختصارات وله معرفة بشيوخ القراءات»[1].

وقال تلميذه صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ): «الشيخ الإمام العلامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي حافظ لا يجارى ولافظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله وعرَّف تراجم الناس وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس. ذهن يتوقد ذكاؤه ويصح إلى الذهب نسبتهُ وانتماؤه، جمع الكثير ونفع الجم الغفير وأكثر من التصنيف، ووفّر بالاختصارات مؤونة التطويل في التأليف... ولم أجد عنده جمود المحدثين، ولا كودنة النقلة»[2].

ولقد وصفه تاج الدين السبكي بأنه إمام الوجود وذهب العصر وشيخ الجرح والتعديل فقال: «شيخنا وأستاذنا الإمام... محدث العصر، اشتمل عصرنا على أربعةٍ من الحفاظ بينهم عموم وخصوص المزي والبرزالي والذهبي والشيخ الإمام الوالد لا خامس لهؤلاء في عصرهم... وأما أستاذنا أبو عبد الله فبصرٌ لا نظير له وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة إمام الوجود حفظاً وذهب العصر معنى ولفظاً

---

(1) رونق الألفاظ لسبط ابن حجر: ورقة 180 «نقلاً عن الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص134.

(2) الوافي بالوفيات للصفدي: 2/ 163.

وشيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال في كل سبيل. كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها أخبار من حضرها وكان محط رحال المعنت ومنتهى رغبات من تعنت تعمل المطية إلى جواره... وسمع منه الجمع الكثير وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه وضربت باسمه الأمثال وسار اسمه مسير لقبه الشمس إلا أنه لا يتقلص إذا نزل المطر ولا يدبر إذا أقبلت الليالي، وأقام بدمشق يرحل إليه من سائر البلاد وتناديه السؤالات من كل ناد وهو بين أكنافها كنف لأهلها وشرف...»[1].

وقال تلميذه الحسيني (ت 765هـ): «الإمام العلامة شيخ المحدثين قدوة الحفاظ والقراء محدث الشام ومؤرخهُ ومفيده»[2]. وقال في موضع آخر: «وكان أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين»[3].

وقال تلميذه عماد الدين بن كثير: «الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين... وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظهُ»[4].

وقال الحافظ ابن ناصر الدين (ت 842هـ) «الحافظ الهمام ومفيد الشام»[5] وقال ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): «قرأت بخط البدر النابلسي في مشيخته كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم حديد الفهم ثاقب الذهن وشهرته تغني عن الإطناب فيه»[6].

ولقد شرب ابن حجر مرة من ماء زمزم وقد سأل الله تعالى أن يعطيه مرتبة الذهبي في الحفظ والفطنة[7].

---

(1) طبقات السبكي: 9/ 100-101.
(2) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص34.
(3) المصدر نفسه ص36.
(4) البداية والنهاية 14/ 236.
(5) الرد الوافر لابن ناصر الدين ص31.
(6) الدرر الكامنة لابن حجر: 3/ 427.
(7) الإعلان للسخاوي: ص472.

هذا هو الذهبي وهذه هي منزلته العلمية بين علماء عصره ومن جاء بعدهم، كلٌ يعترف بفضله ويعرف له قدره. وقد بلغ عدد آثاره من الكتب (214) كتاباً ما بين تأليف ومختصر وتخريج[1] كان المستدرك من تلك المختصرات التي اختصرها.

توفي الحافظ الذهبي بتربة أم الصالح ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة قبل نصف الليل سنة (748هـ)، ودفن بمقابر باب الصغير وحضر الصلاة عليه جملة من العلماء كان من بينهم تاج الدين السبكي[2]، وقد ترك ثلاثة من الولد هم:

1 - ابنتهُ أم سلمة أمة العزيز[3].

2 - ابنهُ أبو الدرداء عبد الله[4].

3 - ابنهُ شهاب الدين أبو هريرة عبد الرحمن[5].

هذه ترجمة موجزة لهذا العالم الهمام، ولولا أن أُعاب عن ترك ترجمته لأعرضت عنها، فإني إنما ترجمت له هذه الترجمة المختصرة كي أجعلها تحلة القسم، وإلا فما عساي أن أقول بعد قول أستاذي الفاضل العلامة الدكتور بشار، فقد ترجمه في كتابه (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) في بضع وستين صفحة ترجمة غاية في الجمال ونهاية في البيان فمن أراد التفصيل والاستزادة فليرجع إليها هناك فإن فيها كفاية[6].

---

(1) قد جمعها كلها أستاذنا العلامة الدكتور بشار وتكلم عليها في رسالته (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) فانظرها هناك. ص140 وما بعدها.

(2) ينظر طبقات السبكي: 9/ 105-106، الوافي بالوفيات للصفدي: 2/ 165.

(3) ينظر معجم الشيوخ: 2/ 204.

(4) ينظر الدرر الكامنة: 2/ 392.

(5) ينظر المصدر نفسه: 2/ 449.

(6) ينظر (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص75 إلى 138.

المبحث الثاني: منهج الذهبي في مختصراته

لقد بدأ الذهبي حياته العلمية باختصار عدد من الكتب المهمة في مختلف العلوم، كالعقيدة والتاريخ والحديث والفقه... الخ.

فقام باختصار أشهر كتب العقيدة في عصره ككتاب (البعث والنشور) وكتاب (القدر) اللذين للبيهقي (ت 458هـ)، وكتاب (الفاروق في الصفات) لشيخ الإسلام الأنصاري (ت 481هـ)، وكتاب (منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال) لشيخه تقي الدين بن تيمية (ت 728هـ).

وكتب التاريخ ككتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، وكتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر (ت 571هـ)، وكتاب (تاريخ مصر) لابن يونس (ت 347هـ).

وكتب الحديث: في الرجال ككتاب (تهذيب الكمال في معرفة الرجال) للحافظ المزي (ت 738هـ) وكتاب (الضعفاء لابن الجوزي) (ت 597هـ).

وفي العلل ككتاب (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) لابن الجوزي.

وفي رواية الحديث ككتاب (مسند أبي عوانة) (ت 316هـ) وكتاب (مسند عبد بن حُميد) (ت 249هـ).

وكتاب «معجم يوسف بن خليل الدمشقي» (ت 648هـ).

وكتب الفقه ككتاب (المحلى) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت 456هـ)، وكتاب (السماع) لكمال الدين أبي الفضل جعفر بن تغلب بن جعفر الأدفوي (ت 748هـ).

وفي السيرة النبوية ككتاب «الروض الأُنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام» لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المعروف بالسهيلي (ت 581هـ).

وفي أسماء الصحابة ككتاب (أُسد الغابة في معرفة الصحابة) لعز الدين بن

الأثير الجزري (ت 630هـ)، وكتاب «معرفة الصحابة» لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده العبدي الأصبهاني (ت 395هـ).

ولقد بلغ عدد مختصرات الذهبي (57) سبعةٌ وخمسين كتاباً[1] معظمها من الكتب الكبيرة التي اكتسبت أهمية عظيمة عند الدارسين والتي تعد من بين أهم الكتب التي وضعت في عصرها، وأكثرها أصالة مما يدل على استيعاب الذهبي لمؤلفات السابقين، ومعرفته الجيدة بالأصيل منها، وتمتعه بقابلية ممتازة على الانتقاء[2].

ويمكننا أن نجمل ميزات تلخيصات الذهبي بالأمور الآتية:

1 - لم تكن اختصارات الذهبي اختصارات عادية يغلب عليها الجمود والنقل بل فيها إضافات كثيرة، وتعليقات نفيسة، واستدراكات بارعة[3]، يضيفها الذهبي على الكتاب الأصلي والتي تكمل مضمون الكتاب، وتبث فيه من روحه ما يخرجها (المختصرات) عن الجمود والنقل.

قال سبط بن حجر عند كلامه على اختصار الذهبي لمعجم الشيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ت 571هـ): «وزاده فوائد ومحاسن»[4].

2 - كان من منهج الإمام الذهبي في اختصاره للكتب أن يعلق على بعض مواطن الكتاب المختصر بتعليقات تدل على العلم والفطنة والذكاء ولكن ليس على سبيل الاستقصاء والدوام، ويرجع هذا في نظري إلى عدة أسباب منها:

أ - أن الكلام على كل المواضع التي تحتاج إلى كلام ليس من وظيفة المختصر، إذ أن الاختصار لا يعني أكثر من الإيجاز والإتيان بالكتاب الأصلي بأقلِّ حجم ممكن قال أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) في معجم مقاييس اللغة: «الاختصار في الكلام ترك فضوله واستيجاز معانيه، وكان بعض أهل اللغة

(1) ينظر الكلام مفصلاً على جميع هذه المختصرات في (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص (215 إلى 276).

(2) المصدر نفسه ص(111).

(3) المصدر نفسه ص(111).

(4) رونق الألفاظ لسبط ابن حجر ص: (180).

يقول الاختصار أخذ أواسط الكلام وترك شعبه»[1].

وقال ابن منظور: «واختصار الكلام إيجازه، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطريق... والاختصار حذف الفضول من كل شيء...»[2].

قلت (الباحث): فوظيفة المختصر إذن هي اختصار عبارات الكتاب الأصلي بألفاظ قليلة لها معانٍ تدل على الألفاظ الأصلية، ومن يتأمل صنيع الذهبي على سبيل المثال لا الحصر في تلخيص المستدرك يجد هذا جلياً واضحاً، فعبارات الحاكم المشهورة «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» و«هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه» و«هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» و«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، فقد اختصرها برموز وكلمات لها معانٍ تدل على تلك العبارات الطويلة، فاختصر العبارة الأولى بـ (خ م)، والعبارة الثانية بـ (خ) والعبارة الثالثة بـ (م) والعبارة الرابعة بـ (صحيح) ولم يزد على ذلك شيئاً البتة، ولذلك جاء حجم تلخيصه للمستدرك بثلث حجم الكتاب الأصل، وسيأتي معنا «إن شاء الله تعالى» في فصل (منهج الذهبي العام في تلخيص المستدرك) الكلام مفصلاً على طريقته في اختصار أحاديث المستدرك وعبارات الحاكم، مع ذكر عشرات الأمثلة فينظر هناك.

ب - أن الكلام على كل موضع من مواضع الكتاب الأصلي يخرجه من حقل المختصرات إلى حقول أخرى كالشروح أو التعليقات أو الاستدراكات، والفرق بعيد شاسع بين الاختصار وبين الشروح أو التعليقات أو الاستدراكات.

ت - أن اختصارات الذهبي كانت في بداية حياته العلمية كما قدمناه، والبداية مهما كانت ناجحة وموفقة فإن هذا لا يخرجها عن كونها بداية يعتريها النقص وعدم تكامل المعلومة في العقل مما لا يتيح المجال للمختصِر لأن يتكلم على كل شيء.

ث - أن المقصد الذي دعا الذهبي إلى اختصار الكتب ليس هو التعليق أو

(1) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: 2/ 189.

(2) لسان العرب لابن منظور: 2/ 113، وينظر تاج العروس: 3/ 177-178.

التحرير أو الانتقاد أو الشرح... إنما الذي دعاه لذلك هو استيعاب مؤلفات السابقين، وهذا الاستيعاب هو الذي شكّل فيما بعد أساس تأليفاته.

فالمختصرات التاريخية الكثيرة التي اختصرها الذهبي هي التي شكلت هذه العقلية التاريخية الفذة التي امتلكها «الذهبي» فيما بعد، والتي نتج عنها طبيعياً أعظم كتاب من كتب التاريخ الإسلامي ألا وهو «تاريخ الإسلام».

واطلاعه على كتب الرجال الكثيرة واختصاره لأصولها وأمهاتها من مثل «تهذيب الكمال» وغيره هو الذي كون تلك القدرة الفائقة على تبيين أحوال الرجال ومعرفة منازلهم والترجيح بين أقوال الأئمة الكبار كأحمد (ت 241هـ)، وابن المديني (ت 234هـ) والبخاري (ت 256هـ) ومسلم (ت 261هـ)، إذ بهذه القدرة أصبح للذهبي مكانة معروفة بين هؤلاء الأفذاذ ومن ثَمَّ كان الميزان ثمرة من ثمراتها، فعلى ما في الميزان عَوَّل العلماء منذ زمن الذهبي وحتى يوم الناس هذا.

3 - أن اختصارات الذهبي لم تكن عشوائية، بل كانت مبنية على أساس متين من الانتقاء، ولما كان الحديث والتاريخ من أكثر العلوم التي اهتم بها الذهبي حيث قضى فيها جُلَّ حياته، وأغلب أوقاته ولما كانت المؤلفات التي أُلفت في هذين العلمين كثيرة جداً، فقد قام الذهبي بعملية الانتقاء أو الالتقاط من بين هذهِ الكثرة لذلك فقد قَصَرَ اختصاراته على الكتب التي هي بمثابة الأساس لغيرها، والأصل لما سواها.

4 - ومن هذه الميزات أن الذهبي يخرّج تراجم أغلب الكتب التي يختصرها في علم الرجال من ذلك مثلاً ما عمله في اختصاره لتاريخ ابن الدبيثي (ت 637هـ) حيث زاد في كثير من تراجمه ولا سيما الرجال الذين أخذوا عن صاحب الترجمة وهو ما أغفله ابن الدبيثي في تاريخه[1].

5 - ومنها، غالباً ما يقوم الذهبي بتخريج الأحاديث الواردة في الكتب التي يقوم باختصارها، فغالب التخريج في كتاب «تلخيص العلل المتناهية في

(1) ينظر المختصر المحتاج، مثلاً: 1/ 18-20-21-25-26-27-28-35-40-42...الخ.

الأحاديث الواهية» الذي لخصه من كتاب «العلل» لابن الجوزي من عمل الذهبي[1].

6 - ومن إضافاته إلى تلك المختصرات أيضاً ذكر بعض تواريخ وفيات المترجمين الذين لم يذكر صاحب الكتاب الأصلي وفياتهم إذا استطاع الوقوف عليها. فنحن نعلم -مثلاً- أن ابن الدبيثي لم يذكر وفاة أحد ممن ذكرهم في تاريخه ممن تأخرت وفاته عن سنة (621هـ) وهي السنة التي حدّث ابن الدبيثي فيها بتاريخه والتي تمثل آخر إخراج له[2]، في حين أن وفيات بعضهم قد تأخرت إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر الهجري، فاستخرج الذهبي وفياتهم وذكرها ليكون اختصاره أكمل ولتكون معلومات الكتاب أتم[3].

7 - ومن هذه الميزات أنه أعاد تنظيم بعض الكتب التي اختصرها، فحينما اختصر كتاب «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (ت 378هـ) أعاد ترتيبه على حروف المعجم بعد أن أضاف أشياء أخرى مما ليس فيه، وكما رتب «المجرد من تهذيب الكمال» على عشر طبقات ورتب كل طبقة على حروف المعجم، في حين كان كتاب تهذيب الكمال للمزي مرتباً على حروف المعجم[4].

على أننا ينبغي أن ندرك أنَّ الاختصار لا يعني التأليف الجديد أو النقد والتتبع، إذ يبقى الاختصار مهما أضيف إليه من إضافات هنا وهناك وتتبعات أو تعقبات في بعض المواضع قلّت أو كثرت، هو اختصار لكتاب تبقى ذاتية مؤلفة ظاهرة فيه، وأن ذلك لا يعني إلغاء تلك الذاتية أو طمسها، ثم إنّه لا يعني أبداً أنَّ مثل هذا العمل يُعدُّ تحريراً جديداً للكتاب يتعقب مؤلفه في كل موضع يخالفه فيه.

---

(1) ينظر تلخيص العلل له، ورقة 85 (نسخة الأزهر رقم 290 حديث) نقلاً عن «الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام» ص113.

(2) ينظر «تاريخ بغداد» لابن الدبيثي للأستاذ الدكتور بشار ص4.

(3) ينظر «المختصر المحتاج إليه»، مثلاً: 1/ 76-86-106-133-151-102...الخ.

(4) «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» ص115-116.

الفصل الثالث

المنهج العام في
تلخيص المستدرك
وتحته خمسة مباحث



المنهج العام في تلخيص المستدرك

قد بينا فيما سبق أن الحافظ الذهبي قد لخص العديد من الكتب، وبيّنا منهجه العام الذي انتهجه في تلخيصاته، ولا بد لنا هنا أن ندرك بأن الذهبي لم يكن له من منهج ثابت بيِّن المعالم قد سار عليه من أول الكتاب إلى آخره، كما أنّهُ لم يبين خطته في الاختصار في مقدمته لهذا التلخيص، على أننا استطعنا بحمد الله ومنّه باستقرائنا الكتاب ودراستنا له أن نترسم منهجه العام في تلخيص هذا الكتاب، وكما يأتي:

المبحث الأول: الإتيان بمتون الأحاديث وحذف بعض أسانيدها

لقد جاء حجم مختصر الذهبي للمستدرك في أقل من ثلث الكتاب تقريباً علماً أنه لم يحذف من أحاديث الكتاب إلّا شيئاً يسيراً تركه لضعفه عنده كما فعل في كتاب «معرفة الصحابة» من المستدرك حيث قال في مقدمة هذا الكتاب: «قلت (يعني الذهبي) حذفت من ذلك كثيراً لضعفه ولم أسق الأنساب ولا الوفيات غالباً»[1].

ولكنه اختصر الأسانيد وأبقى من السند ما يعرف به مخرج الحديث في الغالب. أما المتون فلم يحذف منها إلّا القليل. قال في مقدمة التلخيص: «هذا ما لخص محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي من كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله فأتى بالمتون وعلّق الأسانيد (قلت يعني أنه حذف بعضها) وتكلم عليها»[2].

وقد جاء حذفه لتلك الأسانيد على صور متعددة وأشكال متنوعة فلم يقيد نفسه في هذه المسألة بصيغة محددة يسير عليها في جميع مختصره. فمرة نراه يحذف راوياً واحداً وحلقة واحدة من بداية السند: كما فعل في حديث بريدة الذي أخرجه الحاكم في كتاب التفسير في مستدركه فقال:

حدثنا أبو بكر بن إبراهيم الدورقي قال: حدثنا أبو تُميلة فيما رواه عن

---

(1) المستدرك 3/ 61 وينظر مثلاً على الأحاديث التي تركها الذهبي: 3/ 61 حديث ابن عباس، 72 حديث علي بن أبي طالب، 93 حديث الواقدي، 96 حديث أبي نعيم، 97 حديث مصعب بن عبد الله، 104 حديث الحكم، 105 حديث محمد بن إسحاق، 106 حديث ابن عباس، 108 حديث مصعب بن عبد الله وغيرها من المستدرك.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 2.

الزبير بن جنادة فيما رواه عن ابن بريدة فيما رواه عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لما انتهينا إلى بيت المقدس قال جبرائيل (عليه السلام) بإصبعه فخرق بها الحجر وشدّ به البراق»**[1].

فقد حذف الذهبي حلقة واحدة فقط من حلقات سند هذا الحديث وهي الحلقة الأولى من بدايته، ثم بدأ (الذهبي) بشيخ أبي بكر الدورقي فقال في التلخيص: أبو تُمَيْلة[2] فيما رواه عن الزبير بن جُنادة فيما رواه عن ابن بُريدة فيما رواه عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لما انتهينا إلى... الحديث[3].

وكما فعل في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في «كتاب البر والصلة» في مستدركه قال الحاكم: حدثنا أبو بكر أحمد بن يزيد بن هارون قال أخبرنا محمد بن عمرو فيما رواه عن أبي سلمة فيما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: قال الله عز وجل **«أنا الرحمن وهي الرحم فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته»**[4].

فقد حذف الذهبي أبا بكر بن يزيد وبدأ بمحمد بن عَمرو. فقال في تلخيصه: محمد بن عمرو فيما رواه عن أبي سلمة فيما رواه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: قال الله[5]... فذكر الحديث.

ويمكننا القول إن هذا الشكل من أشكال حذفه للأسانيد يُعدُّ نادراً، قليلاً إذا ما قيس بباقي الأنواع الأخرى الكثيرة.

ومرة نراه يحذف راويين وحلقتين من بداية سند الحديث كما فعل في حديث عائشة (رضي الله عنها) الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال: حدثنا الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه: قال أخبرنا بشر بن موسى

---

(1) المستدرك: 2/ 360.

(2) قلت: في المطبوع «نميلة» بالنون خطأ، وهو أبو تميلة يحيى بن واضح، ينظر تهذيب الكمال للمزي (32/ 22).

(3) تلخيص الذهبي لهامش المستدرك: 2/ 360.

(4) المستدرك: 4/ 157.

(5) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 157.

قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان فيما رواه عن الزهري فيما رواه عن «عروة»[1] فيما رواه عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: لم يزل رسول الله ﷺ يسأل عن الساعة حتى نزلت ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ۝٤٤﴾[2]... الحديث»[3].

فقد حذف الذهبي رحمه الله شيخ الحاكم أبا بكر بن إسحاق وشيخه بشر بن موسى ثم بدأ بعد ذلك بسوق الإسناد فقال: الحميدي قال: حدثنا سفيان فيما رواه عن الزهري فيما رواه عن عروة فيما رواه عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: «لم يزل رسول الله ﷺ... الحديث»[4].

ومن ذلك ما صنعه في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «العلم» من مستدركه قال الحاكم: حدثناه أبو بكر بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا الحسن بن علي بن زياد قال: حدثنا ابن أبي أويس قال: حدثني أخي فيما رواه عن سليمان بن بلال فيما رواه عن إسحاق بن يحيى بن طلحة فيما رواه عن عبد الله بن كعب بن مالك فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن رسول الله ﷺ قال: **«من ابتغى العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يقبل إفادة الناس إليه فإلى النار»**[5].

فلم يفعل الذهبي في هذا الحديث أكثر من أنه حذف شيخ الحاكم أبا بكر بن إسحاق وشيخهُ الحسن بن زياد ثم ساق الحديث بسنده ومتنه فقال: ابن أبي أويس قال: حدثني أخي فيما رواه عن سليمان بن بلال فيما رواه عن إسحاق بن يحيى بن طلحة فيما رواه عن عبد الله بن كعب بن مالك فيما رواه عن أبيه فيما رواه أبوه عن رسول الله ﷺ قال:... الحديث[6].

---

(1) سقط «عروة» من سند الحاكم وقد صححته من تلخيص الذهبي فانظره.

(2) سورة (النازعات) الآية (43-44).

(3) المستدرك: 1/ 5.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 4.

(5) المستدرك: 1/ 86.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 86.

وغير هذين المثالين شيءٌ غير قليل من هذا النوع متناثر بين ثنايا التلخيص[1].

ومرة نجده يحذف ثلاث حلقات[2] من طرف السند الأول كما فعل في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه قال الحاكم: حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هاني قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن مهران قال: حدثنا أبو الطاهر قال أنبأنا ابن وهب (يعني عبد الله)، قال: أخبرني عبد الرحمن بن ميسرة فيما رواه عن أبي هاني الخولاني حميد بن هانئ فيما رواه عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي فيما رواه عن عبد الله بن عَمرو بن العاص (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب الخلق فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم»**[3].

فقد حذف الذهبي ثلاثة من شيوخ هذا الإسناد وهم: أبو جعفر محمد بن صالح وشيخه محمد بن إسماعيل وشيخه أبو طاهر ثم ساق الإسناد فقال: ابن وهب قال: أخبرني عبد الرحمن بن ميسرة فيما رواه عن أبي هانئ الخولاني حميد فيما رواه عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي فيما رواه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث[4].

وكما فعل في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه قال الحاكم: أخبرناه (أخرجه شاهداً) علي بن عقبة

---

(1) ينظر مثلاً على ذلك الأحاديث: 1/ 91 حديث أبي هريرة، 92 حديث سعد، 100 حديث زرّ، 103 حديث أبي هريرة، 258 حديث عائشة، 259 حديث المغيرة، 416 حديث أبي هريرة، 530 حديث أنس و2/ 12 حديث اليسع، 24 حديث ابن عمر، 45 حديث ابن أبي أوفى و3/ 8 حديث قيس، 23 حديث ابن عباس، 218 حديث جبلة بن حارثة وغيرها من التلخيص.

(2) الحلقة الواحدة من حلقات سلسلة السند تحتوي على راو واحد في العادة وقد تحتوي على اثنين أو ثلاثة - فعند حذف بعض الإسناد لا تكون العبرة بعدد الرواة المحذوفين وإنما العبرة بعدد الحلقات المحذوفة.

(3) المستدرك: 1/ 4.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 4.

الشيباني قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الزهري قال حدثنا يعلى بن عبيدة قال: حدثنا سفيان (يعني الثوري) فيما رواه عن أبي حمزة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيما رواه عن النبي ﷺ قال: **«التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»**[1].

فقد حذف شيخ الحاكم علي بن محمد وشيخه إبراهيم بن إسحاق الزهري وشيخه يعلى بن عبيد ثم ساق الإسناد فقال: (وشاهده) الثوري فيما رواه عن أبي حمزة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن أبي سعيد الخدري فيما رواه عن النبي ﷺ... الحديث[2].

وغير هذا شيء كثير في التلخيص[3].

ومرة نجده يحذف أربع حلقات من بداية سلسلة السند وهذا كثير في التلخيص. ومن أمثلة ذلك حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه. قال الحاكم: أخبرناه (أخرجه شاهداً) أحمد بن جعفر القطيعي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوارث قال: حدثنا حماد فيما رواه عن سماك فيما رواه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«مثل المؤمن ومثل الأجل مثل رجل له ثلاثة أخلاء، قال له ماله: أنا مالك خذ مني ما شئت ودع ما شئت، وقال الآخر أنا معك أحملك وأضعك فإذا متَّ تركتك قال: هذا عشيرته وقال الثالث أنا معك أدخل معك وأخرج معك متْ أو حييت. قال هذا عمله»**[4].

---

(1) المستدرك: 2/ 6.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 6.

(3) ينظر مثلاً على هذا الأحاديث: 1/ 5 حديث أبي هريرة، 7 حديث إياس بن سلمة عن أبيه، 8 حديث أبي أسامة، 75 حديث زيد بن ثابت، 76 حديث أبي برزة، 79 حديث أنس، 80 حديث أبي هريرة، 82 حديث جابر بن عبد الله، 83 حديث معاذ بن جبل، 107 حديث أبي هريرة و2/ 17 حديث عبد الله بن عمرو، 28 حديث عبادة بن الوليد، 37 حديث أبي هريرة و3/ 14 حديث ابن عمر، 43 حديث ابن عباس، 48 حديث جابر، 119 حديث أم سلمة و4/ 126 حديث أبي هريرة. وغير هذا كثير من التلخيص.

(4) المستدرك: 1/ 74.

فقد حذف الذهبي أربعة من شيوخ هذا السند: شيخ الحاكم أحمد بن جعفر وشيخه عبد الله بن أحمد وأباه أحمد بن حنبل وشيخه عبد الحميد بن عبد الوارث ثم ساق الإسناد فقال: وقال حماد بن سلمة فيما رواه عن سماك فيما رواه عن النعمان بن بشير ان رسول الله ﷺ قال:... الحديث[1].

ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الهجرة» من مستدركه فقال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن موسى قال: حدثنا إسماعيل بن قتيبة قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا جرير فيما رواه عن قابوس بن أبي ظبيان فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ بمكة فأمر بالهجرة وأنزل عليه ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ﴿٨٠﴾﴾»[2][3].

حيث حذف الذهبي أربعة من سند هذا الحديث حذف شيخ الحاكم عبد الله بن محمد وشيخه إسماعيل بن قتيبة وشيخه عثمان بن أبي شيبة وشيخه جرير ثم ساق الحديث فقال: قابوس بن أبي ظبيان فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن ابن عباس كان رسول الله ﷺ... الحديث[4].

وغير هذا كثيرٌ في التلخيص[5].

وقد يحذف خمسة حلقات من بداية السند، ومن أمثلة ذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا عبد الله بن الليث المروزي قال: حدثنا أحمد بن

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 74.

(2) (الإسراء) الآية (80).

(3) المستدرك: 3/ 3.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 3.

(5) ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 79 حديث كعب بن مالك، 79 حديث جابر، 260 حديث أبي هريرة، 261 حديث أبي سعيد، 263 حديث أبي هريرة، 288 حديث أبي هريرة، 290 حديث عبد الله بن عمر، 565 حديث معقل و2/ 4 حديث جابر، 14 حديث عبد الله بن عمرو و3/ 3 حديث عائشة، 45 حديث عبد الله بن عباس، 137 حديث ابن أبي أوفى و4/ 125 حديث ابن عون وغيرها من التلخيص.

عيسى قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث فيما رواه عن سعيد بن أبي هلال فيما رواه عن محمد بن المنصور فيما رواه عن جابر بن عبد الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تستبطئوا الرزق فإنه لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له، فأجملوا في الطلب أخذ الحلال وترك الحرام**»[1].

فقد حذف خمسة من بداية سند هذا الحديث: شيخ الحاكم أبا بكر بن إسحاق وشيخه عبد الله بن الليث المروزي وشيخه أحمد بن عيسى وشيخه عبد الله بن وهب وشيخه عمرو بن الحارث ثم ساق سند الحديث فقال: سعيد بن أبي هلال فيما رواه عن محمد بن المنصور فيما رواه عن جابر ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال... الحديث[2].

وحديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: حدثنا يحيى بن إسماعيل الواسطي قال: حدثنا محمد بن فضيل فيما رواه عن العلاء بن المسيب فيما رواه عن إبراهيم بن قيس فيما رواه عن نافع فيما رواه عن ابن عمر ﷺ: «أن النبي ﷺ كان إذا سافر كان آخر الناس عهداً به فاطمة وإذا قدم من سفر كان أول الناس به عهداً فاطمة رضي الله عنها»[3].

فقد حذف خمس حلقات من بداية هذا السند شيخ الحاكم محمد بن يعقوب وشيخه العباس بن محمد الدوري وشيخه يحيى بن إسماعيل الواسطي وشيخه محمد بن فضيل وشيخه العلاء بن المسيب ثم ساق الحديث فقال: إبراهيم بن قيس فيما رواه عن نافع فيما رواه عن ابن عمر أن النبي ﷺ... الحديث[4].

---

(1) المستدرك: 2/ 4.
(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 4.
(3) المستدرك: 3/ 156.
(4) تلخيص الذهبي: 3/ 156

وغير هذين المثالين شيء غير قليل في التلخيص[1]. غير أن هذا النوع من الحذف يُعدُّ قليلاً إذا ما قسناه بالنوع الثالث والرابع من أنواع الحذف التي اتبعها في تعليق (حذف) الأسانيد.

وقد يحذف السند كله ولا يبقى منه إلا الصحابي ومن روى عنه فقط وهو شيء قليل في التلخيص. ومن أمثلة ذلك حديث أبي الدرداء رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال حدثنا الأستاذ الامام أبو الوليد رضي الله عنه املاءً قال: حدثنا حسام بن بشر والحسن بن سفيان بن عامر الشيباني قالا: حدثنا صفوان بن صالح الدمشقي قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا يزيد بن يوسف فيما رواه عن يزيد بن يزيد بن جابر فيما رواه عن مكحول فيما رواه عن أم الدرداء فيما روته عن أبي الدرداء رضي الله عنه فيما رواه عن النبي ﷺ في قول الله عز وجل﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾[2] الحديث بطوله[3].

فلم يبق من إسناد هذا الحديث إلا أبا الدرداء رضي الله عنه وهو الصحابي ومن روى عنه وهي أم الدرداء ثم ساق الحديث[4].

وقد نراه يحذف السند كله ولا يبقى إلا الصحابي إن كان الحديث المروي مرفوعاً أم موقوفاً أو التابعي إن كان الحديث المروي مرسلاً. فمثال المرفوع حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال: أخبرني محمد بن علي الصنعاني بمكة قال: حدثنا علي بن

(1) ينظر تلخيص الذهبي مثلًا الأحاديث: 2/ 133 حديث عبد الله بن عمر، 332 حديث أبي سعيد، 341 حديث عبد الله بن عباس، 426 حديث أبي سعيد، 507 حديث أبي سعيد، 612 حديث جابر و3/ 92 حديث عبد الله بن عمر، 262 حديث عتبة بن غزوان، 267 حديث أبي البحتري و4/ 197 حديث عبد الله بن عباس، 254 حديث عبد الله بن عمر. وغيرها.

(2) سورة الكهف: الآية (82).

(3) المستدرك: 2/ 369.

(4) ينظر تلخيص الذهبي: 2/ 369. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 74 حديث أنس، 2/ 512 حديث عبد الله بن عباس، 549 حديث سمرة بن جندب، 606 حديث جابر بن سمرة، 3/ 100 حديث عائشة، 179 حديث سليمان بن أبان، 262 حديث عتبة بن غزوان من التلخيص.

المبارك الصنعاني قال: حدثنا زيد بن المبارك الصنعاني فيما رواه عن عبد الرزاق فيما رواه عن محمد فيما رواه عن أبي عمرو البصري فيما رواه عن سعيد بن جبير فيما رواه عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من أحد يسمع بي من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني ولا يؤمن بي إلا دخل النار فجعلت أقول أين تصديقها في كتاب الله؟ حتى وجدت هذه الآية ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾**»[1][2].

فقد حذف السند كله ولم يبق إلا الصحابي وهو عبد الله بن عباس ثم ساق الحديث[3].

ومثال الموقوف حديث أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا محمد بن عياش بن السكن. قال: حدثنا الحارث بن منصور قال: حدثنا إسرائيل فيما رواه عن أبي إسحاق فيما رواه عن جري بن كليب العامري قال: لما سار علي ﷺ إلى صفين كرهت القتال فأتيت المدينة فدخلت على ميمونة بنت الحارث فقالت ممن أنت؟ قلت من أهل الكوفة. قالت من أيهم؟ قلت من بني عامر قالت رحباً على رحب، وقرباً على قرب، تجيء ما جاء بك؟ قال قلت سار علي إلى صفين وكرهت القتال فجئنا إلى هاهنا. قالت أنت بايعته؟ قال قلت نعم. قالت فارجع إليه فكن معه فوالله ما ضل ولا ضُلَّ به...»[4]. فلم يبق من سند هذا الموقوف إلا زوج النبي ﷺ ثم ساق تتمة الحديث[5].

ومثال المرسل حديث الحسن البصري الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» فقال: أخبرنا حمزة بن العباس قال: حدثنا إبراهيم بن الهيثم

---

(1) سورة هود: الآية (17).

(2) المستدرك: 2/ 342.

(3) تلخيص الذهبي: / 342.

(4) المستدرك: 3/ 141.

(5) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 141.

البلوي قال: حدثنا الهيثم بن جميل قال: حدثنا المبارك بن فضالة فيما رواه عن الحسن (البصري) قال: قال رسول الله ﷺ **«ما من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة»**...[1] فقد حذف السند كله ولم يبق إلا الحسن البصري ثم ساق الحديث[2].

وقد يحذف سند الحديث فضلاً عن متنه ولا يبقى من السند إلا الراوي المتابع وشيخه إن كان متابعاً لطريق آخر وهو قليل.

ومن أمثلته حديث أبي مسعود ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه من طريقين عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود البدري، الأول رواه سفيان الثوري عن الأعمش والثاني رواه عبد الله بن نمير عنه، فقد جاء الحاكم بالطريق الثاني متابعاً للطريق الأول فقال: وقد أسند عن عبد الله بن نمير فيما رواه عن الأعمش قال: حدثنا أبو حامد أحمد بن بالويه قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عبد الله بن نمير فيما رواه عن الأعمش فيما رواه عن أبي وائل فيما رواه عن أبي مسعود البدري ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: **«حوسب رجل فلم يوجد له خير...»** فذكره بنحو متن الطريق الأول[3].

فلم يذكر الذهبي في تلخيصه من هذا الطريق إلّا الراوي المتابع وشيخه فقال في التلخيص: تابعه (يعني تابع سفيان الثوري) ابن نمير عن الأعمش[4].

---

(1) المستدرك: 3/ 266.

(2) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 266. ولمزيد من الأمثلة على هذا النوع من الحذف ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 337 حديث علي، 342 حديث ابن عباس، 343 حديث ابن عباس، 372 حديث ابن عباس، 373 حديث أبي، 596 حديث وهب بن منبه و3/ 5 حديث علي، 7 حديث ابن عباس، 49 حديث عباده، 97 حديث جابر، 103 حديث ابن عباس و4/ 116 حديث ابن عباس، 172 حديث بريدة وغيرها من التلخيص.

(3) المستدرك: 3/ 29.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 29.
ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 503 حديث عبد الله بن عمرو و2/ 7 حديث عبد الرحمن بن شبل، 170 حديث أبي موسى و3/ 51 حديث حذيفة، 534 حديث عبد الله بن عباس و4/ 174-175 حديث عبد الله بن عمرو وغيرها من التلخيص.

وكان من منهجه في سوق الأسانيد أنه في بعض الأحيان إذا روى الحاكم الحديث من أكثر من طريق عن شيخ فإن الذهبي لا يذكر كلَّ تلك الطرق عن ذاك الشيخ عند تلخيصه لمثل هذا الحديث وإنما يكتفي بذكر راوٍ واحد فقط عن الشيخ ويكني عن الباقين فيقول «رواه فلان وجماعة أو فلان وغيره» أو يكني عن الكل بقوله «رواه جماعة».

فمثال الأول حديث أسامة بن شريك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في بقية كتاب الطب من مستدركه فقد رواه الحاكم من عشرة طرق كلها دارت على زياد بن علاقة فيما رواه عن أسامة بن شريك ﷺ قال: شهدت رسول الله ﷺ والأعراب يسألونه... الحديث[1]. فلما لخص الذهبي هذا الحديث لم يزد عن قوله: مسعر (قلت هو أحد رواته) وجماعة فيما رووه عن علاقة فيما رواه عن أسامة بن شريك قال: شهدت رسول الله ﷺ... الحديث[2].

ومثال الثاني: حديث بريدة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه من ثلاثة طرق كلها دارت على سفيان الثوري فيما رواه عن علقمة بن مرثد فيما رواه عن سليمان بن بريدة فيما رواه عن أبيه بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهل الجنة عشرون ومائة صف ثمانون منها من هذه الأمة**»[3].

فلم يزد الذهبي في تلخيصه عن قوله: جماعة فيما رووه عن الثوري فيما رواه عن مرثد فيما رواه عن سليمان بن بريدة فيما رواه عن أبيه مرفوعاً به»[4].

ومن منهجه في سوق الأسانيد أن الحاكم إذا أخرج حديثين بإسناد واحد

---

(1) المستدرك: 4/ 399.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 399 ولمزيد من الأمثلة على هذا النوع ينظر تلخيص الذهبي مثلاً الأحاديث: 1/ 43 حديث أبي هريرة، 50 حديث أبي موسى الأشعري، 71 حديث الحارث بن أقيش، 307 حديث ابن عباس، 339 حديث أنس، 343 حديث عثمان بن أبي العاص، 560 حديث أبي هريرة منه.

(3) المستدرك: 1/ 82.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 82 ولمزيد من الأمثلة على هذا النوع ينظر المستدرك مثلاً الأحاديث: 1/ 41 حديث سعد بن أبي وقاص، 83 حديث أبي هريرة، 267 حديث جابر و2/ 170 حديث أبي موسى، 175 حديث سمرة بن جندب.

مكرر فإن الذهبي لا يذكر إسناد الحديث الثاني وإنما يكتفي بقوله: به. أي بالإسناد السابق نفسه ولا يخفى ما في ذلك من فائدة كبيرة في اختصار الجهد وعدم تكرير الكلام السابق ومن أمثلة ذلك حديث أنس بن مالك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه.

فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: حدثنا بهز بن أسد قال: حدثنا حماد بن سلمة فيما رواه عن ثابت فيما رواه عن أنس ﷺ: إن أبا طلحة قال: لا أتآمر على اثنين ولا أذمهما[1].

فلم يكرر الذهبي في تلخيصه هذا السند وإنما اكتفى بقوله وبه (أي بسند الحديث نفسه الذي سبق هذا الحديث) أن أبا طلحة قال... فذكر الحديث[2]. علماً بأنَّ هذا النوع يُعد قليلاً جداً في التلخيص[3].

أما متون الأحاديث فهو في الغالب يأتي بها كما جاءت في المستدرك ولكنه في بعض الأحيان قد يحذف متون بعض الأحاديث إذا جاء بهذه الأحاديث متابعات لأحاديث أخرى. ومن أمثلة ذلك حديث بريدة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من مستدركه فقد ذكر له طريقين عنه ﷺ قال في الطريق الثاني: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال: حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا قال: حدثنا الحسن بن الصباح قال: حدثنا الأسود بن عامر قال: أخبرنا شريك فيما رواه عن أبي إسحاق فيما رواه عن ابن بريدة فيما رواه عن أبيه ﷺ: أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول اللهم إني أسألك بأنك أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد. فقال: «**لقد سأل الله باسمه الأعظم والأكبر الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى**»[4].

فلم يزد الذهبي في تلخيصه عن قوله: شريك فيما رواه أبي إسحاق فيما

---

(1) المستدرك: 3/ 353.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك 3/ 353.

(3) لمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 526 حديث أبي عبيدة، 568 حديث معقل و2/ 596 حديث وهب بن منبه و3/ 342 حديث أبي ذر.

(4) المستدرك: 1/ 504.

رواه عن ابن بريدة فيما رواه عن أبيه مرفوعاً نحوه[1].

وحديث كعب بن مالك رضي الله عنه الذي أخرجهُ الحاكم في كتاب «الأطعمة» من مستدركه من طريقين عن هشام بن عروة، الأول رواه عنه أبو أسامة، والثاني قال فيه الحاكم: أخبرنا عبد الله بن الحسين القاضي بمرو قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا حماد بن سلمة فيما رواه عن هشام بن عروة فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن عبد الله بن كعب بن مالك فيما رواه عن أبيه رضي الله عنه «أنّ رسول الله ﷺ كان إذا أكل لعق أصابعه الثلاث»[2].

فلم يزد الذهبي عن قوله: حماد بن سلمة فيما رواه عن هشام بن عروة فيما رواه عن عبد الله بن كعب فيما رواه عن أبيه مرفوعاً مثله[3] وقد لا يفعل ذلك[4].

وقد يحذف متون أحاديث أخرى إذا جاء بهذه الأحاديث شواهد لأحاديث أخرى شريطة أن تكون متونها بنحو متون الأحاديث الأصلية ومن ذلك مثلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه شاهداً لحديث عائشة (رضي الله عنها) في أدب طلب الحق.

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 504.

(2) المستدرك: 4/ 117.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 117 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي مثلاً الأحاديث: 1/ 78 حديث أنس، 79 حديث كعب بن مالك، 81 حديث أنس، 82 حديث عبد الله بن مسعود، 146 حديث أبي بكرة و3/ 75 حديث حذيفة و4/ 137 حديث أبي هريرة، 158 حديث عبد الرحمن بن عوف، 171 حديث أبي هريرة، 185 حديث سمرة، 200 حديث عبد الله بن مسعود، 453 حديث أبي سعيد، 527 حديث أبي هريرة، 542 حديث أبي بكرة، 554 حديث عمر بن قيس، 590 حديث عبد الله بن مسعود وغيرها.

(4) أي يذكر الحديث سنداً ومتناً وإن كان متابعاً لحديث آخر ومن أمثلة ذلك في التلخيص: 4/ 126 حديث أبي هريرة، 136 حديث أبي هريرة، 150 حديث حكيم بن معاوية، 152 حديث أبي الدرداء، 176 حديث طلحة بن عبيد الله، 188 حديث أبي موسى، 190 حديث عبد الله بن عمرو، 196 حديث ابن مسعود، 197-201 حديث أسماء بنت عميس، 202 حديث زيد بن أرقم، 221 حديث أم سلمة، 232 حديث أبي هريرة.

قال الحاكم: حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا محمد بن غالب قال حدثنا أبو همام محمد بن مجيب قال: حدثنا سعيد بن ياسين الطائفي فيما رواه عن عبد الله بن ياسين فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: لصاحب الحق «**خذ حقك في عفاف**» وأحسبه قال: «**وافٍ أو غير وافٍ**»[1]، فلما كان متن الحديث الشاهد بمثل متن الحديث الأصلي اكتفى الحافظ الذهبي بقوله في تلخيصه: وروي له شاهد من حديث عبد الله بن ياسين فيما رواه عن أبي هريرة[2].

وحديث أبي هريرة الآخر الذي أخرجهُ الحاكم في كتاب «البر والصلة» من مستدركه شاهداً لحديث سمرة بن جندب ﷺ في بيان حال المرأة قال الحاكم: وشاهده (حديث سمرة) حديث ابن عجلان فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال «**المرأة خلقت من ضلع أعوج وإنك إن أقمتها كسرتها وإن تركتها تعش بها وفيها عوج**»[3].

فلم يزد الحافظ الذهبي عن قوله: (وشاهده) ابن عجلان وبه يعرف فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن أبي هريرة مرفوعاً مثلهُ[4].

وقد لا يفعل ذلك[5].

وقد لا يذكر متون بعض الأحاديث كاملة وإنما يكتفي بذكر الطرف الأول منها وذلك بسبب شهرة هذه الأحاديث أو لطولها فالإتيان بطرف من الحديث المعروف كافٍ في التدليل عليه كما وأنَّ الإتيان بتمام متون الأحاديث الطويلة

---

(1) المستدرك: 2/ 32-33.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 32-33.

(3) المستدرك: 4/ 174.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 174. ولمزيد من الأمثلة ينظر المستدرك مثلاً الأحاديث: 1/ 537 حديث رافع بن خديج، 558 حديث أبي سعيد و4/ 199 حديث سعد، 511 حديث عبد الله بن عمر، 556 حديث عبد الله بن عمر.

(5) أي يذكر متن الحديث الشاهد وإن كان بمثل متن الحديث الأول ومن أمثلة ذلك في التلخيص: 4/ 127 حديث جابر، 181 حديث عبد الله بن عباس، 222 حديث أبي سعد، 391 حديث أبي الدرداء وغيرها من التلخيص.

التي يتجاوز طول البعض منها الورقة الكاملة يتنافى مع المقصد من تأليف هذا التلخيص إذ المقصود منه هو الإتيان بالكتاب الأصلي بأقل حجم ممكن.

ومثال الأول حديث النعمان بن بشير ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال حدثنا عمرو بن محمد بن منصور العدل قال: حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا المبارك بن فضالة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن النعمان بن بشير ﷺ قال: صحبنا رسول الله ﷺ فسمعناه يقول: «**إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع أقوامٌ أخلاقهم فيها بعرض من الدنيا يسير...**»[1] فقد روي متن هذا الحديث عن أكثر من صحابي منهم أبو هريرة وأنس بن مالك ﷺ [2]. فهو من مشهور حديث النبي ﷺ، فلما نقل الذهبي هذا الحديث إلى تلخيصه اكتفى بذكر الطرف الأول منه فقط. قال: «... مبارك بن فضالة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن النعمان بن بشير ﷺ قال: صحبنا رسول الله ﷺ فسمعناه يقول «**إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم** ...الحديث»[3] وهذا النوع قليل جداً»[4].

ومثال الثاني حديث غدير خم الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه عن زيد بن أرقم ﷺ قال الحاكم: أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة قال: حدثنا أحمد بن حازم الغفاري قال حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا كامل أبو العلاء قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة فيما رواه عن زيد بن أرقم ﷺ قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى انتهينا إلى غدير خم فأمر بروح فكسح في يوم ما أُتي علينا يوم كان أشد حراً منه فحمد الله وأثنى عليه وقال: «**يا أيها الناس** .... الحديث»[5] .حيث اكتفى

(1) المستدرك: 3/ 531.
(2) ينظر سنن الترمذي الأحاديث (2195) و(2197).
(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 531.
(4) لمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي: 3/ 450 حديث عبد الله بن ظالم.
(5) المستدرك: 3/ 533.

الذهبي في تلخيصه بذكر الطرف الأول من متنه، فقال: أبو نعيم قال: حدثنا كامل أبو العلاء قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت فيما رواه عن يحيى بن جعدة فيما رواه عن زيد بن أرقم قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى انتهينا إلى غدير خم فأمر بروح فكسح في يوم ما أتي علينا يوم كان أشد حراً منه... الحديث»[1].

• وربما لا يذكر متون بعض الأحاديث ولا حتى أسانيدها وإنما يكتفي بذكر عللها فقط وهو شيء قليل في التلخيص ومن ذلك مثلاً حديث نافع بن عتبة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» في ترجمته فقال: حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر بن إسحاق قال أخبرنا عمر بن حفص قال: حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا موسى بن عبد الملك بن عمير فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن جابر بن سمرة رضي الله عنه فيما رواه عن نافع بن عتبة رضي الله عنه قال: قدم ناس من العرب على رسول الله ﷺ يُسلمون عليه، عليهم الصوف فقلت... الحديث»[2].

فقد اكتفى الذهبي بذكر علة هذا الحديث فقال في تلخيصه: قلت ساق له حديثاً فيه موسى بن مالك وهو واهٍ[3].

وحديث وابصة بن معبد الأسدي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه من مستدركه فقال: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ قال: حدثنا الحسين بن عبد الله الرقي قال: حدثنا علي بن معبد الرقي قال حدثنا بقية بن الوليد بن ميسرة بن عبيد فيما رواه عن الحجاج بن أرطأة فيما رواه عن الفضيل بن عمرو فيما رواه عن سالم بن أبي الجعد فيما رواه عن وابصة بن معبد رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تتخذوا ظهور الدواب منابر وشر هذه الدواب**

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 533 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي لأحاديث: 3/ 192-193، حديث إسلام حمزة، 321 حديث عبد الله بن عباس، 395 حديث أبي عمرة، 461 حديث عبد الله بن عباس، 494 حديث زيد بن شجرة، 568 حديث عبد الله بن جعفر، 569 حديث زيد بن صوحان و4/ 20-21 حديث إسماعيل بن عمرو بن سعد، 41 حديث أميمة، 75 حديث العباس، 77 حديث عمر، 131 حديث أبي هريرة، 182 حديث عبد الله بن عباس، 394 حديث قيس بن عبادة، 502 حديث حذيفة رضي الله عنه.

(2) المستدرك: 3/ 430-431.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 430.

البغل»[1].

فلم يذكر من هذا الحديث إلّا علته فقال في تلخيصه في ترجمة وابصة ﷺ: أورد له الحاكم حديثاً (قلت يعني هذا الحديث) واهياً[2].

ومن عجيب صنيع الذهبي في تلخيصه للمستدرك أنه يذكر أحاديث ليست بالقليلة يذكرها بمتونها وأسانيدها من غير أن يحذف منها أي شيء، من ذلك مثلاً حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال: أخبرنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا قيس بن أنيف قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا بشر بن المفضل فيما رواه عن الجريري فيما رواه عن عبد الله بن شقيق فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفراً غير الصلاة...»[3] فقد كرر الذهبي هذا الحديث متناً وسنداً في تلخيصه[4].

وحديث أبي أمامة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من المستدرك قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال أحسبه من مرة حدثنا هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الرقي قال: حدثنا أبي العلاء بن هلال قال: حدثني أبي هلال بن عمر قال: حدثني أبو عمر بن هلال قال: حدثني أبو غالب فيما رواه عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع وكفى بالمرءِ من الشحِ أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئاً...»**[5] إذ لم يحذف الذهبي في تلخيصه من سند ومتن هذا الحديث أي شيء[6]، ولم يخضعه لقاعدته المشهورة في تعليق الأسانيد وحذف متون

(1) المستدرك: 3/ 620-621.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 620، ولمزيد من الأمثلة ينظر المستدرك مثلاً الأحاديث: 3/ 621 حديث خريم بن فاتك، 626 حديث عمير عن قتادة وحديث برة بنت أبي تجرأة و4/ 52، 70 حديث برة بنت أبي تجرأة وغيرها.

(3) المستدرك: 1/ 7.

(4) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 6.

(5) المستدرك: 2/ 20-21.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 21.

بعض الأحاديث أو حذف بعض متون بعض الأحاديث[1].

ومما يجدر الإشارة إليه ولا سيما ونحن نتكلم عن طريقة الذهبي في سياقة الأحاديث هو أنه في بعض الأحيان قد يشير إلى المكررات من أحاديث المستدرك التي كرر الحاكم إخراجها في أكثر من موضع ومكان من كتابه بقوله: «مرّ» أو «تقدم» ومن أمثلة ذلك: حديث أبي أمامة ﷺ في حجة الوداع فقد أخرجه الحاكم في موضعين الأول كتاب «الإيمان»[2]، والثاني كتاب «المناسك»[3] فقال الذهبي بعد أن ساق الحديث في الموضع الأخير قلت: قد مرَّ[4].

وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ في بيان حال المسلمين في معركة بدر فقد أخرجه الحاكم في كتاب «الجهاد»[5] وفي كتاب «المغازي»[6] من مستدركه. فأشار الذهبي في تلخيصه إلى هذا التكرار بعد أن ساق الحديث في كلا الموضعين فقال: «... وقد مرَّ»[7]. «أي في كتاب الجهاد».

(1) ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 96 حديث العرباض بن سارية وحديث أبي هريرة و2/ 12 حديث أبي هريرة، 36-37 حديث جابر، 145 حديث عبد الله بن عمرو، 427 حديث أبي هريرة، 534 حديث أبي هريرة، 597 حديث أبي ذر، 598 حديث عبد الله بن عباس، 606 حديث أبي زيد، 611-612 حديث صادق بن عبد الله و3/ 5 حديث علي، 8 حديث عائشة، 86 حديث عبد الله بن مسعود، 88، 89 حديث عبد الله بن عمرو، 107 حديث أبي هريرة، 127 حديث جابر، 129 حديث أبي هريرة و4/ 116 حديث أم سلمة، 143 حديث عبد الله. وغيرها من التلخيص.

(2) ينظر المستدرك: 1/ 9.

(3) ينظر نفس المصدر: 1/ 473.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 473.

(5) ينظر المستدرك: 2/ 91.

(6) ينظر المصدر نفسه: 3/ 20.

(7) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 20 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي مثلاً الأحاديث 2/ 303 حديث عبد الله بن عباس، 318 حديث عبد الله بن مسعود، 354 حديث أُبي بن كعب، 378 حديث العباس، 385 حديث عمر، 395 حديث أبي سعيد، 451 حديث عبد الله بن عباس، 454 حديث أم العلاء الأنصارية، 457 حديث أبي أمامة، 519 حديث عبد الله بن عباس.

المبحث الثاني: نقْلُ بعض ألفاظ الحاكم النقدية بنصها وحذفُ ألفاظ أخرى

لقد أطلق الحاكم على الأحاديث التي أخرجها في مستدركه عبارات متنوعة تارة تكون دالة على توثيق رواة الحديث أو على توثيق واحدٍ منهم، وتارة تكون دالة على سلامة الحديث من العلة أو العلل القادحة في صحته. أو دالة على صحة الحديث إن سلم من شبهة الانقطاع والتدليس. أو تكون دالة على الوقف أو الإرسال أو الاتصال أو الانقطاع. فلما اختصر الذهبي هذا الكتاب لم يزد على نقل بعض هذه الألفاظ بحروفها شيئاً البتة اللهم إلّا التقديم والتأخير في بعض تلك الألفاظ مما لا يؤثر على المعنى. ومن هذه الألفاظ على سبيل المثال: «فلان ثقة». كقول الحاكم عقب حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «الإيمان»: وعبد الجبار (يعني بن العلاء العطار) ثقة...[1]. فعندما نقل الذهبي في تلخيصه هذه العبارة نقلها بنصها فقال: (عبد الجبار بن العلاء وهو ثقة...)[2].

وكقول الحاكم عقب حديث أم حبيبة (رضي الله عنها) الذي أخرجه في كتاب «الإيمان»: «إبراهيم بن هاني ثقة مأمون»[3]. قال الذهبي في التلخيص: «... ابن هاني ثقة مأمون»[4]. وكقول الحاكم عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «العلم»: وعلي بن جعفر المدائني ثقة[5]. قال الذهبي في

(1) المستدرك: 1/ 51.
(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 51.
(3) المستدرك: 1/ 68.
(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 68.
(5) المستدرك: 1/ 112.

التلخيص: «... والمدائني ثقة...»[1].

ومنها «رواته ثقات» كقول الحاكم عقب حديث عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) الذي أخرجه في كتاب «الإيمان» «... ورواته مصريون ثقات...»[2] قال الذهبي في التلخيص: «... رواته ثقات»[3]. وكقول الحاكم عقب حديث أبي عزة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان»: «... رواته عن آخرهم ثقات»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «رواته ثقات...»[5] وكقول الحاكم عقب حديث معاذ بن جبل ﷺ الذي أخرجه في كتاب «الصلاة» من مستدركه: «... رواته مصريون ثقات...»[6]. قال الذهبي في التلخيص: «رواته ثقات»[7].

ومنها «احتج مسلم بفلان» كقول الحاكم عقب حديث أبي أمامة ﷺ في كتاب «الإيمان»: «... احتج مسلم بصالح بن أبي صالح السمان»[8]. قال الذهبي في تلخيصه: «احتج «م» بصالح»[9].

وكقول الحاكم عقب حديث عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) في كتاب «الإيمان» «احتج مسلم بأبي نجيح...»[10]. قال الذهبي في التلخيص: احتج مسلم بأبي نجيح [11]. وكقول الحاكم بعد أن ساق حديث عبد الله بن عمر ﷺ في

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 112، ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 49 حديث عبد الله بن عمرو، 84 حديث أبي هريرة، 123 حديث عبادة بن الصامت، 282-283 حديث أبي قتادة، 367 حديث أبي سعيد، 409 حديث عبد الله بن عمر، منه.
(2) المستدرك: 1/ 4.
(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 4.
(4) المستدرك: 1/ 42.
(5) تلخيص الذهبي: 1/ 42.
(6) المستدرك: 1/ 212.
(7) تلخيص الذهبي: 1/ 212.
(8) المستدرك: 1/ 9.
(9) تلخيص الذهبي: 1/ 8.
(10) المستدرك: 1/ 15.
(11) تلخيص الذهبي: 1/ 14.

كتاب «الإيمان»: .... احتج مسلم بعاصم بن كليب»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «احتج «مسلم» بعاصم»[2].

ومنها «احتج به البخاري» كقول الحاكم عقب حديث زيد بن أرقم ﷺ في كتاب «الإيمان»: «طلحة بن يزيد وقدِ احْتج به البخاري»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «... طلحة بن يزيد الأنصاري احتج به «خ»»[4].

وكقوله عقب حديث جابر بن عبد الله ﷺ في كتاب «الصلاة»: «...أيمن بن نابل... احتج به البخاري...»[5]. قال الذهبي في التلخيص: «أيمن احتج به البخاري...»[6]. وكقوله عقب حديث عبد الله بن عباس ﷺ في كتاب «قسم الفيء» «احتج البخاري بأبي كدينة...»[7]. فقد كرر الذهبي العبارة نفسها في تلخيصه فقال: «واحتج البخاري بأبي كدينة»[8].

ومنها «على شرطهما وليس له علة»، أو لا أعلم له علة أو لا أعرف له علة. ومن أمثلته قول الحاكم عقب حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه في كتاب «الطهارة». فقال عقبه: «على شرطهما جميعاً وليس له علة»[9]. فقد كرر الذهبي في تلخيصه نص هذه العبارة فقال: «... على شرطهما وليس له علة»[10]. وكقول

---

(1) المستدرك: 1/ 29.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 30 وللمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 141 حديث أبي هريرة، 1/ 163 حديث عبد الله بن عباس، 188 حديث عبد الله بن مسعود، 203 حديث أم ورقة، 245 حديث يزيد بن الأسود، 388 حديث عبد الله بن مسعود.

(3) المستدرك: 1/ 77.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 77.

(5) المستدرك: 1/ 267.

(6) تلخيص الذهبي: 1/ 267.

(7) المستدرك: 2/ 135.

(8) تلخيص الذهبي: 2/ 135 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً تلخيص الذهبي الأحاديث: 2/ 35 حديث سمرة بن جندب، 126 حديث عبد الله بن أبي أوفى و1/ 93 حديث ابن عباس، 1/ 126 حديث عمر بن الخطاب، 422 حديث عبد الله بن عمر.

(9) المستدرك: 1/ 146.

(10) تلخيص الذهبي: 1/ 146.

الحاكم عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «الإيمان»: «على شرط الشيخين ولا أعلم له علة...»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرطيهما ولا أعلم له علة...»[2]. وكقوله عقب حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «العلم» من مستدركه: «على شرطهما جميعاً ولا أعرف له علة»[3]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما ولا أعرف له علة»[4]. ومنها «... على شرط مسلم ولا نعرف له علة أو لا أعرف له علة». فمثال الأول قول الحاكم عقب حديث أبي أمامة رضي الله عنه الذي في كتاب «الإيمان» من مستدركه: «على شرط مسلم ولا نعرف له علة...»[5].

فقد نقل الذهبي نص هذه العبارة في تلخيصه فقال: «على شرط (م) ولا نعرف له علة»[6]. ومثال الثاني: قول الحاكم عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «العلم» من مستدركه: «ولا أعرف له علة...»[7]. فقال الذهبي في التلخيص: «على شرط (م) ولا أعرف له علة»[8].

ومنها «صحيح لا يعرف له علة أو ليس له علة أو لا يحفظ له علة».

---

(1) المستدرك: 1/ 36.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 36.

(3) المستدرك: 1/ 96.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 96 ولمزيد من الأمثلة على هذا وألفاظ أخرى ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 31 حديث عبد الله بن عمرو، 33 حديث عبد الله بن عباس، 35 حديث عبد الله بن عمر، 36 حديث أبي هريرة، 49 حديث عبد الله بن زيد الأنصاري، 74 حديث أنس بن مالك، 91 حديث أبي هريرة، 91-92 حديث أنس، 95 حديث عبد الله بن عباس، 119 حديث فضالة بن عبيد، 120-121 حديث بريدة، 126 حديث أبي هريرة، وغير هذا كثير.

(5) المستدرك: 1/ 9.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 8.

(7) المستدرك: 1/ 110.

(8) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 110 ولمزيد من الأمثلة على ذلك ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث 1/ 73 حديث النواس، 73 حديث جابر، 88 حديث أبي سعيد، 131 حديث زيد بن خالد وغيرها.

فمثال الأول قول الحاكم عقب حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه في كتاب «الإيمان» من مستدركه: «صحيح الإسناد ولا أعرف له علة...»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «صحيح ولا أعرف له علة»[2].

ومثال الثاني قول الحاكم عقب حديث العرباض بن سارية ﷺ الذي أخرجه في كتاب «العلم» من مستدركه: «... صحيح ليس له علة...»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «... صحيح وليس له علة»[4]. ومثال الثالث قول الحاكم عقب حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطهارة» من مستدركه: «... صحيح ولا يحفظ له علة»[5]. قال الذهبي في التلخيص: «... صحيح لا يحفظ له علة»[6].

ومنها «... غريب صحيح أو صحيح غريب» كقول الحاكم عقب حديث سعد ابن أبي وقاص ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه: «...غريب صحيح...»[7]. قال الذهبي في التلخيص: «غريب صحيح»[8]. وكقوله عقب حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) الذي أخرجه في كتاب «الأدب» من مستدركه: «... صحيح غريب...»[9]. قال الذهبي في التلخيص: «... صحيح غريب»[10].

---

(1) المستدرك: 1/ 36.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 36.

(3) المستدرك: 1/ 96.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 96.

(5) المستدرك: 1/ 159.

(6) تلخيص الذهبي: 1/ 159 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 4 حديث معاذ بن جبل، 22 حديث عبد الله بن عمر، 161 حديث عبد الله بن عباس.

(7) المستدرك: 1/ 58.

(8) تلخيص الذهبي: 1/ 58.

(9) المستدرك: 4/ 266.

(10) تلخيص الذهبي: 4/ 266 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص المستدرك الأحاديث: 2/ 41 حديث علي بن أبي طالب، 106 حديث عائشة، 131 حديث عبد الله بن عمرو، 140 حديث أبي هريرة، 206 حديث أبي هريرة، 209 حديث أم كلثوم بنت عقبة، 349 حديث عبد الله بن عباس و4/ 81 حديث عمرو بن عنبسة، 347 حديث عبد الله بن عباس، 432 حديث أبي هريرة.

ومنها «على شرط الشيخين إن صح سماع لفلان عن فلان أو إن كان فلان سمع من فلان أو إن كان فلان أدرك فلان».

فمثال الأول قول الحاكم عقب حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «العلم» من مستدركه: «... على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر...»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما إن صح لأبي حازم سماع عن ابن عمر...»[2]. ومثال الثاني قول الحاكم عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» من مستدركه: «إن كان معمر بن راشد سمع من المقبري فالحديث صحيح على شرط الشيخين...»[3]. قال الذهبي في التلخيص: «إن كان معمر سمع من المقبري فهو صحيح على شرط (خ. م)...»[4].

ومثال الثالث قول الحاكم عقب حديث يزيد بن طلحة الذي أخرجه في كتاب «الحدود» من مستدركه: «على شرط الشيخين إن كان يزيد بن طلحة التيمي أدرك النبي ﷺ»[5]. قال الذهبي في التلخيص: «(خ. م) إن كان يزيد التيمي أدرك النبي ﷺ»[6].

ومنها «فلان لم يسمع من فلان» كقول الحاكم عقب حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «البيوع» من مستدركه: «... الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر»[7]. قال الذهبي في التلخيص: «الحسن لم يسمع من عقبة»[8].

---

(1) المستدرك: 1/ 85.
(2) تلخيص الذهبي: 1/ 85.
(3) المستدرك: 4/ 321.
(4) تلخيص الذهبي: 4/ 321.
(5) المستدرك: 4/ 364.
(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 364 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي... الأحاديث: 1/ 388 حديث معاذ و3/ 422 حديث زيد بن ثابت و2/ 305 حديث عبد الله بن مسعود و4/ 609 حديث أبي ذر، 435 حديث عبد الله بن عمرو، 348 حديث عبد الله بن زيد.
(7) المستدرك: 2/ 22.
(8) تلخيص الذهبي: 2/ 22.

وغير هذا كثير تركناه طمعاً في الاختصار وعدم الإطالة.

أما ألفاظ الحاكم النقدية التي أهمل الذهبي ذكر بعض منها في تلخيصه فمتنوعة كثيرة، قد جاوزت العشرات. سوف نكتفي بإيراد نماذج وأمثلة منها للتدليل على المنهج فحسب.

فمن هذه الألفاظ ما يتعلق بالشروط؛ كأن يقول الحاكم مثلاً بعد طائفة من الأحاديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» أو «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه». أو «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، فلا يذكر الذهبي هذه العبارات عند سياقته لبعض تلك الأحاديث. ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» قال الحاكم بعده: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

فقد ذكر الذهبي في تلخيصه الحديث. وأهمل عبارة الحاكم هذه[2].

وحديث سمرة بن جندب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3]. فقد ذكر الذهبي الحديث وأهمل هذه العبارة[4].

وحديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأطعمة» قال الحاكم بعده: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[5]. فلم يذكر

---

(1) المستدرك: 2/ 273.
(2) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 273، ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 2/ 146-147 حديث أبي بردة و4/ 28 حديث جويرية، 444-445 حديث حذيفة وغيرها.
(3) المستدرك: 2/ 52.
(4) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 52، ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 2/ 465 حديث ابن عباس و4/ 301 حديث أبي هريرة وغيرها.
(5) المستدرك: 4/ 128.

الذهبي في تلخيصه هذه العبارة[1].

ومن هذه الألفاظ المحذوفة ما يتعلق بصحة الحديث نحو قول الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ومن أمثلة ذلك حديث أُبي بن كعب ﷺ الذي أخرجه في كتاب «الحدود» من مستدركه فقال الحاكم بعده: «هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه»[2] فذكر الذهبي الحديث في تلخيصه وأهمل عبارة الحاكم هذه[3].

ومنها «تعليق الحاكم صحة الحديث بحصول السماع من الشيخ ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن مسعود ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من المستدرك قال الحاكم بعده: «هذا إسناد صحيح إن كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه ولم يخرجاه»[4].

فلم يذكر الذهبي في تلخيصه من عبارة الحاكم هذه إلا قوله «صحيح» وحذف قيد هذه الصحة وهو سماع أبي عبيدة من أبيه[5].

ومن هذه الألفاظ ما يتعلق ببيان أسماء الرواة إن كان المذكور كناهم فقط.

---

(1) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 128 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي... الأحاديث: 4/ 183 حديث جابر، 194 حديث أبي هريرة، 214 حديث جابر، 240 حديث عدي بن حاتم، 271 حديث أبي هريرة، 283 حديث جابر، 302 حديث عبد الله بن عباس، 304 حديث جابر، 321 حديث النواس بن سمعان، 340 حديث عبد الله بن عباس، 358 حديث عبد الله بن عباس، 362 حديث أبي سعيد، 365 حديث عبد الله بن عباس.

(2) المستدرك: 4/ 359.

(3) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 359 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي: 2/ 316 حديث علي بن أبي طالب، 278 حديث عبد الرحمن بن يعمر و4/ 265 حديث أبي هريرة، 283 حديث عبد الله بن معقل، 364 حديث عبد الله بن عمر، 377 حديث ابن مسعود، 382-383 حديث عبد الله بن مسعود، 408 حديث أسماء بنت أبي بكر، 572 حديث الزبير، 600 حديث أبي سعيد.

(4) المستدرك: 1/ 502.

(5) تلخيص الذهبي: 1/ 502 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 536 حديث سعد بن أبي وقاص و4/ 110 حديث جابر وغيرها.

أو بيان كنى بعض الرواة لتميزهم عن غيرهم.

فمثال الأول حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التوبة والإنابة» من المستدرك. فقد ذكر الحاكم بعد أن ساق هذا الحديث اسم أبي عبد الرحمن الوارد في السند والذي يروي عن أبي هريرة ﷺ فقال: «... وأبو عبد الرحمن هذا هو عبد الله بن حبيب السلمي»[1]. فلم يذكر الذهبي في تلخيصه من ذا شيء[2].

ومثال الثاني حديث علي بن أبي طالب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن والملاحم» من المستدرك فقد ذكر الحاكم عقب هذا الحديث ما يميز أحد رواته (الوضّاح) ألا وهي كنيته فقال: «... فإن الوضّاح هذا هو أبو عوانة...»[3]. فلم يذكر الذهبي في تلخيصه من هذه العبارة أيَّ شيء[4].

ومنها ما يتعلق بالتنصيص على طبقات الرواة من الصحابة وكبار التابعين ومن أمثلة ذلك حديث يزيد بن أسد ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البر والصلة» من المستدرك قال الحاكم بعده: «... ويزيد بن أسد بن كُرز صحابي سكن البصرة...»[5].

فلم يذكر الذهبي في تلخيصه من هذه العبارة أي شيء[6].

وحديث عبد الله بن عمرو ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الزكاة» من المستدرك قال الحاكم بعده: «ووهب بن جابر من كبار تابعي الكوفة»[7]. فقد

---

(1) المستدرك: 4/ 246-247.

(2) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 247 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 202 حديث علي بن أبي طالب و2/ 121 حديث أبي نجيح منه.

(3) المستدرك: 4/ 553.

(4) ينظر تلخيص الذهبي: 4/ 553.

(5) المستدرك: 4/ 168.

(6) ينظر تلخيص الذهبي: 4/ 168 ولمزيد من الأمثلة على ذلك ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 114 حديث أبي المليح، 327 حديث عمير مولى أبي اللحم وغيرها.

(7) المستدرك: 1/ 415.

أهمل الذهبي ذكر هذه العبارة في التلخيص[1].

ومن هذه الألفاظ المحذوفة ما يتعلق بتوثيق راو أو رواة الحديث ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من المستدرك قال الحاكم بعده: «... فإن شكيب بن أيوب ثقة...»[2]، فلم يذكر الذهبي في التلخيص هذه العبارة[3].

وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفرائض» من المستدرك قال الحاكم بعده: «هذا حديث رواته كلهم ثقات وهو مرسل»[4]. إذ لم يذكر الذهبي من هذه العبارة في التلخيص. سوى قوله مرسل[5].

ومنها «احتج البخاري بفلان ومسلم بفلان» ومن أمثلة ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من المستدرك قال الحاكم بعده: «هذا حديث صحيح الإسناد فقد احتج مسلم بعبد العزيز بن محمد واحتج البخاري بنعيم بن حماد...»[6]. فلم يذكر الذهبي في التلخيص من هذه العبارة إلا قوله: «صحيح» وأهمل الباقي[7].

ومنها «احتج مسلم بفلان» ومن أمثلة هذا حديث أبي بكرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» قال الحاكم بعده: «هذا حديث على شرط

---

(1) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 415.

(2) المستدرك: 1/ 205.

(3) ينظر تلخيص الذهبي: 1/ 206 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص المستدرك الأحاديث: 1/ 224 حديث عبد الله بن عباس، 250 حديث بريدة، 423 حديث عبد الله بن عمر، 441 حديث عبد الله بن عباس و2/ 118 حديث عبد الله بن عباس و4/ 10 حديث عائشة.

(4) المستدرك: 4/ 341.

(5) ينظر تلخيص الذهبي: 40/ 341 ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي ... الأحاديث: 2/ 374 حديث أبي سعيد و4/ 575 حديث عبد الله بن عمرو.

(6) المستدرك: 1/ 205.

(7) تلخيص الذهبي: 1/ 205 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 227 حديث عبد الله بن عمر، 297 حديث عبد الله بن عباس، 404 حديث بلال بن الحارث، 424 حديث عبد الله بن عباس، 445 حديث عبد الله بن عباس، 465 حديث عبد الله بن عباس و2/ 98 حديث أنس و2/ 349 حديث عبد الله بن عباس وغيرها.

مسلم ولم يخرجاه وقد احتج مسلم بعثمان الشحام»[1]. فقد اكتفى الذهبي في تلخيصه بقوله: «على شرط (م)»[2] وأسقط الباقي طمعاً في الاختصار وعدم الإطالة. وغير هذا كثير تركته لأن فيما ذكرناه كفاية للدلالة على ما ذهبنا إليه[3].

ولعل الذي دعا الذهبي إلى مثل هذا النهج هو الاختصار المجرد ليس إلا، وإلا فإنني قد قمت بدراسة نماذج من هذه الألفاظ المحذوفة ثم وازنتها بما في كتب الذهبي الأخرى فتبين لي أنها تصح مرة وتخطىء مرة أخرى مما يدل على أن مقصوده من هذا الحذف ليس هو صحة هذه الألفاظ أو عدمها وإنما هو الاختصار فحسب، كما فعل في الأسانيد والمتون لكي يأتي الكتاب المختصر بأقل حجم ممكن.

وإليك هذين المثالين دليلاً على ذلك:

الأول: حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأطعمة» من المستدرك قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» قلت: وهو كما قال الحاكم فرواته كلهم من رجال الشيخين سوى شعيب بن الليث فمن رجال مسلم فقط فقد ذكره الذهبي في كاشفه ورقم عليه برقم مسلم وأبي داود والنسائي فقط[4]. إلّا أن الذهبي في تلخيصه أبقى على الحديث وأهمل عبارة الحاكم[5].

---

(1) المستدرك: 1/ 35.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 235 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 84 حديث عبد الله بن عمر، 119 حديث أبي هريرة، 199 حديث عبد الله بن مسعود، 209 حديث أبي سعيد، 218 حديث أنس، 279 حديث جابر، 2/ 516 حديث أبي هريرة وغيرها.

(3) ولمزيد من الأمثلة على باقي الألفاظ ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 1/ 73 حديث عبد الرحمن بن أزهر، 493 حديث أبي سعيد، 4/ 235 حديث جابر، 302 حديث عبد الله بن عمر، وينظر كذلك الأحاديث: 1/ 455 حديث عبد الله بن عباس، 483 حديث جابر من التلخيص.

(4) الكاشف: 3/ 13.

(5) ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 128.

الثاني: حديث ابن عباس ﵄ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من المستدرك قال الحكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قلت: هكذا قال الحاكم مع أن الحديث فيه ابن أبي عمر وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني قد ذكره الذهبي في الكاشف ورقم عليه برقم مسلم والنسائي وابن ماجة فقط[2]. وقد ذكر هذا الحديث في تلخيصه من غير أن يذكر عبارة الحاكم[3].

(1) المستدرك: 2/ 273.

(2) الكاشف: 3/ 107.

(3) ينظر تلخيص الذهبي: 2/ 273.

المبحث الثالث: موقفه من اختصار متون الأحاديث

أولاً: قد بينا فيما سبق أنّ الحافظ الذهبي قد عُنيَ بحذف الأسانيد وأبقى المتون. على أن عمله هذا لم يكن مضطرداً في كل بكتاب، إذ اضطرته بعض المواضع إلى تغيير هذا المنهج، وقيامه باختصار بعض متون الأحاديث حيثما وجد ذلك ضرورياً لعمله. ومن أنصع الأمثلة على ذلك صنيعه في كتاب «معرفة الصحابة» من «المستدرك» إذ حذف من المتون الكثير مما رآه قليل الأهمية، وأبقى على ما رآه مهماً حرياً بالتدوين، فمن ذلك:

أ - إذا ذكر في الحديث أكثر من معركة من تلك المعارك التي شارك فيها الصحابي، فإنَّ الذهبي في الغالب يكتفي بذكر أهم تلك المعارك، ومن أمثلة ذلك حديث مناقب معن بن عدي بن عجلان الأنصاري رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من المستدرك قال الحكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال: حدثنا يونس بن بكير فيما رواه عن ابن إسحاق قال: «ومعن بن عدي بن الجد بن العجلان حليف بني عمرو بن عوف شهد العقبة وشهد بدراً وأُحداً والخندق ومشاهد الرسول صلى الله عليه وسلم وقُتِلَ يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه»[1] فقدِ اكْتفى الذهبي بذكر أشرف تلك المعارك وأهمها ألا وهي معركة بدر فقال في تلخيصه: «بدري قتل يوم اليمامة»[2].

ب - المعركة التي قتل فيها إن كان من الشهداء. ومن أمثلة ذلك حديث

(1) المستدرك: 3/ 228-229.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 228 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 3/ 229 مناقب عباد بن بشر، 229 مناقب أبي دجانة، 238 مناقب أبي كبشة، 260 مناقب سعد القاري، 417 مناقب سلمة بن سلامة وغيرها.

مناقب أبي دجانة سماك بن خرشة الخزرجي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه من المستدرك فقال: حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني قال: حدثنا الحسن بن الجهم قال: حدثنا الحسين بن الفرج قال: حدثنا محمد بن عمر فيما رواه عن شيوخه قالوا: «اسم أبي دجانة سماك بن خرشة بن لوذان بن عبدود بن زيد بن ثعلبة بن الخزرج، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين عتبة بن غزوان وشهد أبو دجانة بدراً وأُحداً وثبت يومئذٍ مع رسول الله ﷺ وبايعه على الموت وشهد اليمامة وكان فيمن شارك في قتل مسيلمة وقُتِل أبو دجانة يومئذٍ شهيداً»[1]. فقد اختصر الذهبي في تلخيصه هذا الحديث واقتصر على ذكر أعظم المعارك التي شارك فيها وهي «بدر» -فلم يذكر أحداً .. والمعركة التي قتل فيها شهيداً والتي هي معركة اليمامة فقال: «بدري شارك في قتل مسيلمة ثم قتل»[2].

ج - **السنة التي مات فيها الصحابي إن ذكرت.** ومن أمثلة ذلك حديث مناقب سعد بن عبيد بن النعمان القاري ﷺ الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه، قال الحاكم: حدثنا أبو عبد الله قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا الحسين قال: حدثنا محمد بن عمر قال: «سعد بن عبيد بن النعمان بن قيس بن عمرو بن زيد بن أُميّة بن زيد وهو الذي يقال له سعد القاري ويكنى أبا زيد وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ شهد بدراً وأُحداً والخندق والمشاهد كلها مع الرسول ﷺ وقتل يوم القادسية شهيداً سنة ست عشرة وهو ابن أربع وستين سنة ﷺ»[3]. فقد اقتصر الذهبي من هذا الحديث على ذكر اسم الصحابي وجده ثم كنيته ثم أشهر المعارك (بدر) ثم المعركة التي قتل فيها ثم السنة التي مات فيها وترك الباقي فقال: «هو ابن عبيد بن النعمان أبو زيد الأنصاري من

---

(1) المستدرك: 3/ 229.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 229 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر مثلاً الأحاديث: 223 مناقب أبي حذيفة، 227 مناقب زيد بن الخطاب، 229 مناقب عباد بن بشر، 231 مناقب ثعلبة بن عتمة، 233 مناقب ثابت بن قيس، 236 مناقب عمرو بن سعيد الأموي، 239 مناقب طليب بن عمير، 251 مناقب سلمة بن هشام، 259 مناقب نعيم الشحام، 260 مناقب سعد القاري، 395 مناقب عبد الله بن بديل، 590 مناقب عمارة بن حزم. منه.

(3) المستدرك: 3/ 260.

البدريين قتل يوم القادسية سنة ست عشرة»[1].

د - **الهجرة إلى الحبشة إن كان من المهاجرين.** ومن أمثلة ذلك حديث مناقب عتبة بن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه. قال الحاكم: أخبرنا أبو جعفر البغدادي قال: حدثنا أبو علاثة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا أبو الأسود فيما رواه عن عروة: «فيمن هاجر إلى أرض الحبشة مع جعفر رضي الله عنه من بني زهرة بن كلاب عتبة بن مسعود وأخوه عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما»[2] قال الذهبي في التلخيص: «أخو عبد الله بن مسعود هاجر إلى الحبشة»[3].

هـ - **بيعة العقبة إن كان الصحابي من الأنصار الذين بايعوا رسول الله ﷺ بيعة العقبة الأولى والثانية** .ومن أمثلة ذلك حديث مناقب أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي قال حدثنا أبو علاثة قال حدثنا أبي قال: حدثنا الهيثم قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا أبو الأسود فيما رواه عن عروة: «فيمن بايع رسول الله ﷺ بالعقبة من بني عمرو بن سوادة أبو اليسر كعب بن عمرو بن عباد بن عمرو بن تميم بن سوادة بن غانم بن كعب بن سلمة من أهل بدر شهد العقبة وهو الذي أسر العباس بن عبد المطلب»[4]. فقد اقتصر الذهبي من هذا الحديث على ذكر بيعة العقبة ومعركة بدر فقط وأهمل الباقي فقال

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 260. ولمزيد من الأمثلة ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 3/ 222 مناقب جبار بن حمزة، 236 مناقب أبي العاص، 238 مناقب أبي كبشة، 292 مناقب النعمان بن مقرن، 300 مناقب حاطب بن أبي بلتعة، 302 مناقب أبي بن كعب، 350 مناقب أبي عبس بن جبر الخزاعي.

(2) المستدرك: 3/ 257.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 257 ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر تلخيص الذهبي ... الأحاديث: 3/ 236 حديث مناقب عمرو بن سعد، 239 حديث مناقب طليب بن عمير، 240 حديث مناقب هشام بن العاص، 248 حديث مناقب خالد بن سعيد، 629 حديث مناقب أبي سلمة بن عبد الأسد وغيرها.

(4) المستدرك: 3/ 491.

«عقبي بدري»[1].

و - **كنية الصحابي إذا ذكرت في الحديث**. ومن أمثلة ذلك حديث مناقب بلال بن الحارث المزني ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: حدثني محمد بن صالح بن هاني قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الأنماطي قال: سمعت هارون بن عبد الله يقول: «بلال بن الحارث المزني يكنى أبا عبد الرحمن»[2]. قال الذهبي في التلخيص: «أبو عبد الرحمن»[3].

ثانياً: ومن ذلك أيضاً أنه قد يختصر في بعض الأحيان حديثين اثنين بعبارة موجزة لا تتجاوز الكلمات القلائل، ومن أمثلة ذلك حديثا مناقب عبد الرحمن بن عثمان التيمي ﷺ اللذان أخرجهما الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من المستدرك فقال: حدثني أبو بكر بن بالويه قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي قال: حدثنا مصعب بن عبد الله قال: «عبد الرحمن بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة وهو ابن أخي طلحة بن عبيد الله وأُمهُ عميرة بنت جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة وهو ابن أخت عبد الله بن جدعان القرشي»[4] هذا هو الحديث الأول وأما الحديث الثاني فقد قال الحاكم:

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 491، ولمزيد من الأمثلة على ذلك ينظر تلخيص الذهبي بهامش المستدرك الأحاديث: 3/ 354 مناقب عبادة بن الصامت، 491 مناقب أبي اليسر كعب بن عمرو وغيرها.

(2) المستدرك: 3/ 517.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 517، ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر مثلاً الأحاديث: 3/ 260 حديث مناقب سعد القاري، 300 حديث مناقب حاطب بن أبي بلتعة، 408 حديث مناقب سهل بن حنيف، 412 حديث مناقب خوات بن جبير، 413 حديث مناقب عبد الله بن سلام، 446 حديث مناقب عثمان بن أبي العاص، 470 حديث مناقب عمران بن حصين، 480 حديث مناقب أبي قتادة، 517 حديث مناقب بلال بن الحارث، 564 حديث مناقب جابر بن عبد الله وغيرها من التلخيص.

(4) المستدرك: 3/ 445.

حدثنا محمد بن صالح بن هاني قال: حدثنا محمد بن محمد بن رجاء قال: حدثنا إسحاق بن وهب العلاف قال حدثنا يعقوب بن محمد الزهري قال حدثنا محمد بن طلحة التيمي قال: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي فيما رواه عن أبيه قال: «أسلمت يوم الفتح فبايعت رسول الله ﷺ»[1].

إذ جرَّد الذهبي الحديثين من أسانيدهما ومزج بين المتنين فقال: في التلخيص: «ابن أخي طلحة وابن أخت عبد الله بن جدعان التيمي من مسلمة الفتح»[2]. فقوله «ابن أخي طلحة... جدعان التيمي» هو مختصر الحديث الأول، وقوله «من مسلمة الفتح» هو مختصر الحديث الثاني[3].

وقد يختصر الذهبي ثلاثة من أحاديث المستدرك بسطر واحد وبعض الكلمات لكنه قليل جداً، ومن أمثلة ذلك ما فعله في ترجمة عبد الله بن جحش الأسدي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه. قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا: محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا يونس بن بكير فيما رواه عن ابن إسحاق قال: «وعبد الله بن جحش بن رباب بن يعمر بن صبرة بن كبير بن غنم بن دوران بن أسد بن خزيمة وأمه أُميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ»[4].

وقال: حدثني أبو بكر بن بالويه قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي قال حدثنا مصعب بن عبد الله قال: «وعبد الله بن جحش فذكر هذا النسب في تسمية من شهد بدراً من المسلمين وزاد أنه حليف بني أمية بن عبد شمس»[5].

(1) المستدرك: 3/ 445.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 445.

(3) ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 3/ 225 حديث قطبة بن عامر، 228-229 حديث مناقب معن بن عدي، 471 حديث مناقب عمران بن حصين، 522 حديث مناقب معقل، 530-531 حديث مناقب النعمان بن بشير، 575 حديث مناقب حمل بن مالك، 606 حديث مناقب سعد بن الربيع. من التلخيص.

(4) المستدرك: 3/ 636.

(5) المصدر نفسه: 3/ 636.

وقال: أخبرنا أبو جعفر البغدادي قال: حدثنا أبو علاثة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا أبو الأسود فيما رواه عن عروة: «في تسمية من استشهد يوم أُحد مع رسول الله ﷺ من بني أمية: عبد الله بن جحش حليف لهم وهو من بني أسد بن خزيمة»[1].

فقد اختصر الذهبي في تلخيصه هذه الأحاديث فقال: «ابن عمة النبي ﷺ أميمة من البدريين قتل يوم أحد وهو من حلفاء بني أمية وأخو أم المؤمنين زينب»[2].

فقول الذهبي (ابن عمة...) هو مختصر الحديث الأول وقوله (من البدريين) مختصر الحديث الثاني وقوله (قتل يوم أحد...) هو مختصر الحديث الثالث[3].

---

(1) المستدرك: 3/ 636.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 636.

(3) ولمزيد من الأمثلة ينظر المصدر نفسه الأحاديث: 3/ 408، 409 مناقب سهيل بن حنيف، 412 مناقب خوات بن جبير.

المبحث الرابع: موقفه من اختصارات عبارات الحاكم

عني الحافظ الذهبي عند تلخيصه للمستدرك باختصار الألفاظ التي ساقها الحاكم في كتابه، ومن أشهرها تلك التي تتعلق بالشروط وصحة الأحاديث نحو قوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وهذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه» و«هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» و«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» إذ لم يكرر الذهبي هذه الألفاظ في تلخيصه وإنما اكتفى باختصارها بالرموز وبعض الكلمات.

فقد اختصر العبارة الأولى بقوله «على شرطهما» أو «على شرط الشيخين» أو «على شرط خ.م» أو برقم «خ.م» فقط، والأمثلة على هذا كثيرة جداً سأقتصر على إيراد نموذج واحد لكل نوع وأُشير إلى بعض المواضع الأخرى، فمثال الأول حديث أنس بن مالك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه وقال عقبهُ هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1]. قال الذهبي في التلخيص بعد أن أورد الحديث: «على شرطهما»[2].

ومثال الثاني حديث أبي موسى ﷺ الذي أخرجه الحاكم في الكتاب نفسه من مستدركه فقال عقبهُ «هذا حديث صحيح من حديث حرمي بن عمارة على

(1) المستدرك: 1/ 58.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 58 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث 1/ 59 حديث عبد الله بن مسعود، 60 حديث عائشة، 61 حديث أبي موسى، 63 حديث سعد بن أبي وقاص، 74 حديث أنس، 80 حديث أبي هريرة، 81 حديث أنس، 91 حديث أبي هريرة، 95 عبد الله بن عباس، 96 حديث العرباض، 98 حديث معاذ، 103 حديث عبد الله بن مسعود، 107 حديث أبي هريرة، 108 حديث أبي هريرة، 110 حديث عبد الله بن عباس، 122 حديث عبد الله بن مسعود وغيرها. منه.

شرط الشيخين ولم يخرجاه...»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرط الشيخين»[2]. وهذا قليل جداً.

ومثال الثالث حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من مستدركه وقال عقبه «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[3] قال الذهبي في التلخيص: «على شرط (خ.م)»[4].

ومثال الرابع حديث أبي موسى رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «النكاح» من مستدركه قال عقبهُ: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[5].

فقد رقم الذهبي لهذه العبارة بعد أن أورد الحديث في تلخيصه بـ (خ.م)[6]. واختصر العبارة الثانية (هذا حديث صحيح على شرط البخاري) بـ «على شرط البخاري» أو «على شرط.خ» أو «خ» فقط. مثال الأول حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الجنائز» من مستدركه وقال بعده «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[7]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرط البخاري»[8].

ومثال الثاني حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال بعده «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم

---

(1) المستدرك: 1/ 58.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 58.

(3) المستدرك: 1/ 273.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 273 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 251 حديث أبي سعيد، 432 حديث أبي هريرة و4/ 198-199 حديث أمامة بن شريك. منه.

(5) المستدرك: 2/ 166-167.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 166 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 178 حديث أنس، 181 حديث أم حبيبة، 184 حديث عائشة، 214 حديث عبد الله بن عمر، 220 حديث أبي موسى، 221 حديث عبد الله بن عباس، 236 حديث عائشة، 238 حديث أبي هريرة، 243 حديث عبد الله بن عباس، 289 حديث المقداد بن الأسود. منه.

(7) المستدرك: 1/ 355.

(8) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 355.

يخرجاه»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرط (خ)»[2].

ومثال الثالث حديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «النكاح» من مستدركه فقال بعده: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3]. فقد رقم الذهبي في التلخيص اختصاراً منه لهذه العبارة بـ (خ)[4].

واختصر العبارة الثالثة «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» بـ «على شرط مسلم» أو «على شرط م.» أو بـ «م» فقط فمثال الأول حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطهارة» من مستدركه فقال بعده: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[5]. قال الذهبي في التلخيص على «شرط مسلم»[6].

ومثال الثاني حديث سراقة بن مالك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال بعده «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[7]. قال الذهبي في التلخيص: «على شرط (م)»[8].

---

(1) المستدرك: 1/ 58-59.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 58-59. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 62 حديث عبد الله بن عباس، 91 حديث أبي أمامة، 139-140 حديث أنس، 154 حديث ابن عمر، 169-170 حديث عبد الله بن عباس، 205 حديث عبد الله بن عمر، 209-210 حديث عقبة بن عامر، 241 حديث ابن أبي أوفى، 250 حديث ابن عمر، 254 حديث ابن أبي وداعة وغيرها. منه.

(3) المستدرك: 2/ 182.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 182 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 196 حديث أبي هريرة، 202 حديث عبد الله بن عباس، 211 حديث عبد الله بن عباس، 270 حديث عبد الله بن عباس، 244 حديث عبد الله بن عباس، 275 حديث عبد الله بن عباس، 300 حديث أم سلمة، 307 حديث عبد الله بن عباس، 343 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(5) المستدرك: 1/ 150.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 150 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 201 حديث أنس، 216 حديث سهل، 324-325 حديث ابن عمر، 380-381 حديث أبي هريرة وغيرها. منه.

(7) المستدرك: 1/ 60-61.

(8) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 60-61 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 60 =

ومثال الثالث حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «العتق» من المستدرك فقال عقبه «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1]. فقد رمز الذهبي في تلخيصه اختصاراً لهذه العبارة بـ «م»[2] فقط.

واختصر العبارة الرابعة «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» بقوله «صحيح» أو «صحيح الإسناد».

مثال الأول حديث أبي أمامة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وقال بعده «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[3]. قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[4].

ومثال الثاني حديث أنس بن مالك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه وقال بعده «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[5] قال الذهبي في تلخيصه «صحيح الإسناد»[6] علماً بأن الأمثلة على هذا الأخير قليلة جداً[7].

= حديث ابن عمر، 63 حديث أبي هريرة، 73 حديث النواس، 147 حديث عبد الله بن عباس، 307 حديث عائشة، 308 حديث أنس، 209 حديث عمر بن عبسة، 354 حديث أبي رافع، 356 حديث أبي هريرة، 357 حديث أنس وغيرها. منه.

(1) المستدرك: 2/ 214-215.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 214. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 217 حديث أبي هريرة، 221 حديث عائشة، 241 حديث أبي هريرة، 243 حديث أبي هريرة، 244 حديث عبد الله بن عباس، 258 حديث أبي هريرة، 276 حديث عبد الله بن عمر، 285 حديث البراء وغيرها منه.

(3) المستدرك: 2/ 245.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 245 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 247 حديث أبي هريرة، 249 حديث الزبير، 252 حديث أبي هريرة، 245 حديث عبد الله بن عمر، 259 حديث أُبي، 261 حديث عبد الله بن عباس، 262 حديث أُبيّ بن كعب، 285 حديث عون بن مالك و3/ 466 حديث عائشة، 467 حديث ابن عباس وغيرها منه.

(5) المستدرك: 1/ 70.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 70.

(7) ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 73 حديث عبد الرحمن بن أزهر من التلخيص.

المبحث الخامس: الإضافات والتعقبات

لقد بلغ عدد أحاديث المستدرك التي تكلم عليها الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، تصحيحاً وتضعيفاً وتعليلاً «1224» حديثاً تقريباً من مجموع الأحاديث البالغ عددها «9588» حديثاً، وهذا العدد قليلٌ جداً إذا ما تمت موازنته بباقي أحاديث المستدرك التي يحتاج الأغلب الأعم منها إلى كلام وتعليق، ذاك لأن منهج الذهبي في اختصاره لهذا الكتاب هو أن يتكلم على بعض أحاديث المستدرك بينة العور ولكن ليس على سبيل الاستقصاء والدوام لما يأتي بيانه في موضعه، وفي هذا أبلغ رد على من زعم أن الحافظ الذهبي قد درس الكتاب ولخصه وحرر أحكامه وتكلم على كل ما يحتاج فيه إلى كلام.

وهذا عندنا وهم كبير يسر الله علينا بمنه وفضله إثبات ما يخالفه فقد أتينا بعشرات الأدلة الدالة على زيف هذا المذهب، واستطعنا كذلك أن نحدد بدايات ظهور ثمرة هذا الأمر الخطير ألا وهي:

«موافقة الذهبي للحاكم في المستدرك»، وأول من قال بها، والعوامل التي ساعدت على ظهورها، وسوف نذكر ذلك مفصلاً في موضعه إن شاء الله تعالى.

ويمكن أن نصنف تعقبات الذهبي في التلخيص إلى:

أولاً: كلامه على بعض الرواة جرحاً أو تعديلاً.

ثانياً: كلامه على نقوية بعض أحاديث المستدرك.

ثالثاً: كلامه في بيان بعض علل الأحاديث الظاهرة والخفية.

رابعاً: كلامه على الشروط.

خامساً: عيبه على الحاكم استدراكه على الشيخين أحاديث قد أخرجاها أو أحدهما.

أولاً: كلامه على بعض الرواة جرحاً أو تعديلاً

تكلم الحافظ الذهبي على بعض رواة أحاديث المستدرك جرحاً أو تعديلاً، وسنذكر أولاً ألفاظ الجرح ثم نشفعها بألفاظ التعديل.

-أ- ألفاظ الجرح

استخدم الذهبي ألفاظ الجرح المعروفة في جرح بعض رواة أحاديث المستدرك، وقد تراوحت هذه الألفاظ ما بين الاتهام بالوضع أو الكذب أو الترك أو الضعف المطلق وبين وصف الراوي بالضعف اليسير الذي يصلح من اتصف به أن يكون أهلاً للاعتبار.

وقد قمنا باستقصاء ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الذهبي في تلخيصه للمستدرك، وهي في كثير من الأحيان ألفاظ وصفية وليست اصطلاحية، لكنها بلا شك تدل على مرتبة من مراتب الجرح المعروفة[1].

وقد رأيت أن أرتب هذهِ الألفاظ بالترتيب نفسه الذي صنعه الذهبي في ديباجة الميزان ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ذاك لأننا نقوم بدراسة منهج الذهبي وما في الميزان من صنيعه رحمه الله.

فإذا زادت ألفاظه في التلخيص على ما في الميزان فإني أقوم بضم النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه، فقسم كبير من هذه الألفاظ يرجع بعضها إلى بعض كما هو معروف لدى الجميع كقولهم مثلاً «لا يعرف» أو «فيه جهالة» أو «يجهل» فهي ترجع في النهاية إلى أصل واحد ألا وهو الجهالة أو المجهول الذي يدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق[2]. وغير هذا كثير معروف لدى طلاب العلم ومريديه.

---

(1) ينظر الكلام مفصلاً على تباين ألفاظ الجرح والتعديل عند العلماء في مقدمة تحرير التقريب: 1/ 408 وما بعدها.

(2) ينظر مقدمة الميزان: 1/ 3.

ومن الجدير بالذكر أن هذهِ الألفاظ ومراتبها تتجاذب فيما بينها فليس هناك حدود واضحة بينها ولا بين مراتبها التي يحكم على الحديث بوساطتها فالمتهم بالكذب مثلاً الذي هو من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الذهبي، والمتروك والهالك والساقط وهم من المرتبة الثالثة عنده، كلهم يُحكَم على حديثهم بأنه ضعيف جداً، فتتجاذب عندئذٍ المرتبتان الثانية والثالثة كما هو معروف.

والضعيف الذي يعتبر به وهي المرتبة الخامسة عنده تتجاذب مع بعض ألفاظ التعديل عند وجود المتابع فلين الحديث مثلاً إذا جاءه متابع من مثله يحسن حديثه وإن لم يأتِ نزلَ إلى مرتبة الضعف المطلق الذي هو من المرتبة الرابعة.

وإليك ألفاظ الجرح وأولها:

«كذاب» ومن أمثلته حديث أسماء الأنصارية رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وسكت عنه.

قال الذهبي في التلخيص: قلت: «نوح (يعني ابن دراج) كذاب»[1].

ومنها «كذبه فلان» ومن أمثلته حديث أبي هريرة ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأطعمة» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين!

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل موضوع فإن يعقوب (يعني ابن الوليد) كذبه أحمد والناس»[2].

وهناك ألفاظ أخرى تدل على كذب الراوي كقول الذهبي في التلخيص عقب

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 144. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 189 حديث عبد الله بن عمر، 507-508 حديث جابر و3/ 122 حديث أنس، 127 حديث جابر، 129 حديث جابر، 153 حديث علي، 160 حديث ميناء، 171 حديث الحسن بن علي و4/ 404 حديث أبي هريرة منه.

(2) المصدر نفسه: 4/ 119. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 208 حديث ابن عباس، 222 حديث علي و2/ 145-146 حديث ابن عمر، 549 حديث وهب بن منبه و3/ 60 حديث ابن مسعود، 88-89 حديث عبد الله بن عمرو و4/ 87 حديث ابن عمر، 269-270 حديث ابن عباس، 311 حديث أبي جحيفة، 473 حديث عبد الرحمن بن عوف وغيرها من التلخيص.

حديث وهب بن منبه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التاريخ» من مستدركه وسكت عنه.

قال الذهبي: «قلت: في إسناده عبد المنعم (يعني ابن إدريس) وقد كُذِّب»[1].

ومنها «وضّاع» ومن أمثلته حديث سهل بن سعد ﷺ الذي صححهُ الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال الذهبي في التلخيص: «قلت: خالد بن عمرو القرشي وضاع»[2].

ومنها «يضع الحديث» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس الذي صححه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: أحمد (يعني ابن مبشر بن عبيد) كان يضع الحديث»[3].

ومنها «يروي الموضوعات» ومن أمثلته حديث سهل بن سعد الذي صححه الحاكم على شرط الشيخين في كتاب «معرفة الصحابة» من المستدرك. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ذا موضوع وهذا هو الحسين بن عبد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات...»[4].

ومنها «فلان وضع هذا» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجهُ الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وسكت عنه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: (وضعه ابن علوان (يعني الحسين))»[5].

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 582-583. وينظر باقي الألفاظ عقب الأحاديث: 1/ 125 حديث ابن عباس، 315 حديث أنس، 410 حديث ابن عمر من التلخيص.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 313 ولمزيد من الأمثلة ينظر 3/ 124 حديث جابر بن عبد الله منه.

(3) المصدر نفسه: 2/ 460. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث 3/ 64 حديث حبيب بن أبي حبيب، 164 حديث جابر و4/ 368 حديث عمر. منه.

(4) المصدر نفسه: 3/ 98. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 4/ 280 حديث ابن عمر، 311 حديث ابن عمر. منه.

(5) المصدر نفسه: 3/ 124 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 78 حديث جابر، 124 حديث عائشة. منه.

ومنها «ذا من وضع فلان» ومن أمثلته حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» وحسنه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ذا من وضع مجاشع (يعني ابن عمرو)»[1].

وقد استخدم الذهبي ألفاظاً أخرى تدل على اتصاف الراوي بتهمة وضع الحديث[2]. هذه ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح عنده[3]. أما ألفاظ المرتبة الثانية عنده فمنها «متهم أو متهم بالكذب» ومن أمثلته حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» وصححه على شرط مسلم قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل إسحاق (يعني ابن بشر) متهم بالكذب»[4].

ومنها «اتهمه فلان» ومن أمثلته حديث مرة النميري رضي الله عنه الذي أخرجه في كتاب «الفتن والملاحم» وصححه. قال الذهبي في التلخيص قلت: «سعد (يعني ابن هبيرة) اتهمه ابن حبان»[5]. وهناك ألفاظ أخرى كثيرة قد استخدمها الذهبي يمكن أن تلحق بألفاظ هذه المرتبة منها «فلان كان يسرق الحديث» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» وصححه قال الذهبي في التلخيص قلت: «واهٍ فعمرُو (يعني ابن مالك) قال ابن عدي «كان يسرق الحديث»»[6].

---

(1) المصدر نفسه: 3/ 273. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 56 حديث سعد بن أبي وقاص و4/ 411 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(2) ينظر تلخيص الذهبي الأحاديث: 2/ 617 حديث أنس، 619-620 حديث عبد الله بن عمر و4/ 154 حديث أبي هريرة. منه.

(3) ينظر مقدمة الميزان للحافظ الذهبي: 1/ 4.

(4) تلخيص الذهبي: 3/ 129. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 336 حديث جابر، 542 حديث عائشة و2/ 163 حديث عائشة و3/ 103 حديث عبد الله بن عباس، 111 حديث عبد الله بن عباس، 154 حديث عائشة، 160 حديث ميناء بن أبي ميناء و4/ 87 حديث عبد الله بن عباس، 89 حديث طلحة بن عبيد الله، 507 حديث عبد الله بن عمر. منه.

(5) المصدر نفسه: 4/ 433 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 4/ 201 حديث أبي أُبي بن أم حزام، 324 حديث عبد الله بن مسعود. منه.

(6) المصدر نفسه: 4/ 98، ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 12 حديث أبي هريرة، 51 حديث أبي هريرة، 290 حديث عبد الله بن عباس، 439 حديث أبي هريرة. منه.

ومنها «فلان تركوه» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل الحكم (يعني ابن عبد الله) تركوه من أهل أيلة»[1].

ومنها (منكر الحديث أو فيه نظر عند البخاري خاصة). قال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة (إبان بن جبلة الكوفي): «وقال البخاري: منكر الحديث ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»[2].

وقال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة «عبد الله بن داود الواسطي»: «وقد قال البخاري: فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن اتهمه غالباً»[3]. ومن الأمثلة على هذا حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه. قال الذهبي في التلخيص قلت: «يحيى (يعني ابن أبي سليمان) هذا منكر الحديث قال البخاري»[4]. وقوله في حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصححه على شرط مسلم: قال الذهبي في التلخيص: «قلت: أبو مسلم لم يخرجوا له قال البخاري فيه نظر...»[5].

أما ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عنده والتي استخدمها في التلخيص فأولها «متروك» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «المغازي» من مستدركه وصححه: قال الذهبي في التلخيص:

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 391، ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 324 حديث عبد الرحمن بن عوف و2/ 11 حديث عبد الله بن عمرو و3/ 82 حديث أبي واثلة، 268 حديث أنس، و4/ 279 حديث عبد الله بن عمرو، 342 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(2) ميزان الاعتدال: 1/ 6، وينظر الرفع والتكميل ص208.

(3) ميزان الاعتدال: 2/ 416، وينظر الرفع والتكميل ص388.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 532 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 344 حديث فضالة بن عبيد، 502 حديث طلحة بن عبيد الله، 538 حديث عبد الله بن عمر و2/ 480 حديث عبد الله بن مسعود، 532 حديث أبي هريرة. منه.

(5) المصدر نفسه: 3/ 152.

«قلت: إسحاق (يعني ابن يحيى بن طلحة) متروك»[1].

ويمكن أن نلحق بهذه اللفظة «فلان أحد المتروكين» ومن أمثلته حديث عبد الله بن مسعود ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه على شرط البخاري. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار أحد المتروكين»[2].

و «فلان تُرك» ومن أمثلته حديث أنس ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأطعمة» من مستدركه وصححه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت: (الملائي) ترك»[3].

و «فلان تركه فلان» ومن أمثلته حديث حذيفة ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «قتال أهل البغي» وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: (مسلم بن كيسان) تركه أحمد وابن معين»[4]. وقد استخدم الذهبي ألفاظاً أخرى تدل على المعنى نفسه. (الترك)[5].

ومن ألفاظ هذه المرتبة «ليس بثقة» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» وصححه. قال الذهبي في التلخيص:

---

(1) المصدر نفسه: 3/ 27 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 204 حديث جابر، 231 حديث عبد الله بن عباس، 232 حديث أم سلمة، 297 حديث عبد الله بن عمر و2/ 19 حديث عبد الله بن عباس، 23 حديث أبي أمامة، 252 حديث عائشة، 411 حديث عائشة، 448 حديث جابر و3/ 64 حديث الشعبي، 97 حديث عائشة و4/ 253 حديث عائشة، 269 حديث محمد بن كعب منه.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 379.

(3) المصدر نفسه: 4/ 119 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 179 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(4) المصدر نفسه: 2/ 148 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث 2/ 239 حديث البراء و3/ 548 حديث عروة بن الزبير و4/ 119 حديث أنس، 135 حديث أبي سعيد، 193 حديث عبد الله بن عباس، 309 حديث زيد بن أرقم، 419 حديث معاذ.

(5) ينظر الأحاديث: 1/ 559 حديث معقل بن يسار و3/ 555 حديث عبد الله بن عمر من التلخيص.

«قلت: الحكم (يعني ابن عبد الله الأيلي) ليس بثقة»[1]. ويلتحق بهذه اللفظة «غير ثقة». ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطلاق» من مستدركه وسكت عنه قال الذهبي في التلخيص قلت: العدني (يعني حفص بن عمر) غير ثقة[2].

و «لا ثقة ولا مأمون» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون»[3].

فقد ردّ الذهبي توثيق الحاكم لأبي الصلت عبد السلام بن صالح.

ومنها «ذاهب الحديث» ومن أمثلته حديث عبد الله جعفر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من المستدرك وصححه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت: المليكي (يعني عبد الرحمن بن أبي بكر) ذاهب الحديث»[4].

ومنها «هالك» ومن أمثلته حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» قال الذهبي في التلخيص: «قلت: حرام (يعني ابن عثمان) هالك...»[5].

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 1/ 515-516. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 179 حديث عبد الله بن عمر، 515 حديث عائشة، 530 حديث عائشة و2/ 12 حديث عائشة، 52 حديث عائشة، 426 حديث عقبة بن هصان و3/ 69 حديث علي، 311 حديث عبد الرحمن بن عوف و4/ 378 حديث علي. منه.

(2) المصدر نفسه: 2/ 204 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 164 حديث أبي هريرة و3/ 112 حديث حبة بن جوين. منه.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 3/ 126 وينظر لفظة أخرى في 4/ 320 حديث عبد الله بن مسعود.

(4) المصدر نفسه: 3/ 147-148 ولمزيد من الأمثلة ينظر: 4/ 248 حديث أبي هريرة. منه.

(5) المصدر نفسه: 3/ 231 ولمزيد من الأمثلة ينظر 2/ 50 حديث أنس، 248 حديث أبي هريرة، 300 حديث جابر، 371 حديث أبي أمامة و3/ 14 حديث عبد الله بن عمر و3/ 145 حديث عبد الله بن عباس و4/ 114 حديث أبي هريرة، 137 حديث عائشة، 343 حديث أبي سعيد، 366 حديث عبد الله بن عباس. منه.

ومنها «ساقط» ومن أمثلته حديث الشعبي رحمه الله الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت والهيثم ساقط»[1].

أما ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عنده فأولها «ليس بشيء» ومن أمثلته حديث أُبي بن كعب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الكسوف» من مستدركه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء»[2].

ويلتحق بهذا اللفظ قوله «لا شيء» ومن أمثلته حديث وهب بن منبه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التاريخ» من مستدركه: قال الذهبي في التلخيص: «قلت: وعبد المنعم (يعني ابن إدريس) لا شيء...»[3].

ومنها «ضعفوه» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: شبيب بن شيبة ضعفوه»[4].

ومنها «ضعيف» ومن أمثلته حديث عبد الله بن مسعود ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: (عبد

(1) المصدر نفسه: 3/ 89 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 457 حديث أبي سعيد و2/ 415 حديث عبد الله بن عباس، 463 حديث أبي هريرة و3/ 131 حديث أنس و4/ 311 حديث عبد الله بن مسعود. منه.

(2) المصدر نفسه: 1/ 333. ولمزيد من الأمثلة ينظر: 1/ 544 حديث أبي أمامة. منه.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 559-560 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 392 حديث عمر، 462 حديث أبي ذر. منه.

(4) المصدر نفسه: 2/ 506. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً: 1/ 359 حديث ابن أبي أوفى، 234 حديث زيد بن ثابت، 476 حديث أبي سعيد و2/ 53 حديث عبد الله بن عمرو، 60 حديث عبد الله بن عمر و3/ 190 حديث جابر، 232 حديث رفاعة بن رافع و4/ 299 حديث زيد بن ثابت، 314 حديث حذيفة، 389 حديث أبي قتادة. منه.

الرحمن) بن إسحاق ضعيف»[1].

ويلتحق بهذين اللفظين «مجمع على ضعفه» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل محمد (يعني ابن عبد الله بن عبيد) مجمع على ضعفه»[2].

ومنها «واه» ومن أمثلته حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الجهاد» وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: وهو واه (يعني إسحاق بــن إبراهيم بن نسطاس)»[3].

ويلتحق بهذا اللفظ قوله «وهاه فلان» ومن أمثلته:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطب» من مستدركه وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: سيف (يعني ابن مسكين) وهاه ابن حبان»[4]. هذه أشهر ألفاظ هذه المرتبة عنده.

ومما يجب علينا أن نشير إليه هو أن الذهبي قد استخدم في تلخيصه ألفاظاً

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 429. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً: 1/ 344 حديث أبي هريرة، 516 حديث زيد بن ثابت و2/ 39 حديث عبد الله بن عمر، 79 حديث أبي هريرة، 337 حديث علي، 518 حديث أبي هريرة و3/ 508 حديث محمد بن قيس و4/ 156 حديث أبي بكرة، 222 حديث عمران بن حصين، 319 حديث عبد الله بن مسعود منه.

(2) المصدر نفسه: 2/ 382 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 309 حديث أمهات المؤمنين، 371 حديث يعلى بن مرة، 492 حديث عائشة و2/ 231 حديث زيد بن ثابت وغيرها منه.

(3) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 75. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 57 حديث شداد بن اوس، 448 حديث الحارث و2/ 24 حديث عبد الله بن عمر، 407 حديث عبد الله بن عباس، 474 حديث عبد الله بن عباس، 509 حديث عبد الله بن عمر و3/ 322 حديث عبد الله بن عباس، 555 حديث عروة بن الزبير و4/ 309 حديث عقبة، 549 حديث عثمان. وغيرها منه.

(4) المصدر نفسه: 4/ 404 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 3/ 109 حديث زيد بن أرقم، 123 حديث علي، 194 حديث علي. منه.

كثيرة زادت على ألفاظِ التي ذكرها في ديباجة الميزان[1]. ومن هذه الألفاظ الزائدة ألفاظ لها معانٍ تدل على ضعف الراوي وطرح حديثه يمكن ان تلحق بألفاظ هذه المرتبة... وهذه الألفاظ هي «مظلم الحديث» ومن أمثلته حديث البراء بن عازب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: عبد الله (يعني ابن واقد الخراساني) قال ابن عدي مظلم الحديث...»[2].

ومنها «فلان عدم» ومن أمثلته حديث عائشة (رضي الله عنها) الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» وصحح إسنادهُ قال الذهبي في التلخيص: «قلت: الوراق (يعني سعيد بن محمد) عدم»[3].

ومنها «طرح الناس حديثه» ومن أمثلته حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «اللباس» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: عبد الرحمن أبو عثمان أبو بحر قال أحمد طرح الناس حديثه»[4].

ومنها «لا يكتب حديثه» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... فأما محمد بن شداد فقال الدارقطني: لا يكتب حديثه...»[5].

ومنها «لم يصح حديثه» ومن أمثلته حديث سعيد بن زيد ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ذكر

---

(1) ينظر مقدمة الميزان: 1/ 4.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 351-352. قلت: هكذا قال في التلخيص مع أنه ردَّ قول ابن عدي في الميزان في ترجمه عبد الله هذا فقال هناك: قلت وثقه أحمد ويحيى وقال أبو زرعة لم يكن به بأس. الميزان (2/ 520).

(3) المصدر نفسه: 4/ 312، ولمزيد من الأمثلة ينظر: 4/ 312 حديث حذيفة. منه.

(4) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 181-182.

(5) المصدر نفسه: 2/ 291 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 543 حديث عبد الله بن عباس و3/ 270 حديث عبد الله بن عمر من التلخيص.

البخاري عبد الله بن ظالم فقال: لم يصح حديثه»[1].

ومنها «لا يتابع على حديثه» ومن أمثلته حديث عائشة (رضي الله عنها) الذي أخرجه الحاكم في كتاب «المناسك» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: خلاد بن يزيد قال البخاري لا يتابع على حديثه»[2].

ومنها «منكر الحديث» ومن أمثلته حديث علي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأدب» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في تلخيصه: «قلت: أبو حاتم العلاء (يعني ابن هلال) منكر الحديث»[3].

ومنها «صاحب عجائب» ومن أمثلته:

حديث أبي سعيد ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: دراج (يعني أبا السمح) صاحب عجائب»[4].

ومنها «الآفة من فلان» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «تعبير الرؤيا» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: حديث منكر ولم يصححه المؤلف وكأن الآفة من أزهر (يعني ابن عبد الله) الأودي»[5].

ومنها «يأتي بالطامات» ومن أمثلته حديث عائشة (رضي الله عنها) الذي

---

(1) المصدر نفسه: 3/ 316-317.

(2) المصدر نفسه: 1/ 485. ولمزيد من الأمثلة ينظر: 1/ 541 حديث عائشة.

(3) المصدر نفسه: 4/ 277 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 461 حديث عبد الله بن عباس، 502 حديث طلحة بن عبيد الله، 2/ 255 حديث أنس، 337 حديث علي، 480 حديث عبد الله بن مسعود و3/ 241 حديث عبد الله بن عمر، 244 حديث أبي بكر و4/ 90 حديث بريدة، 525 حديث أنس منه.

(4) المصدر نفسه: 2/ 475، ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 537 حديث علي و3/ 199 حديث علي منه.

(5) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 396-397 ولمزيد من الأمثلة ينظر: 2/ 622 حديث علي. منه.

أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» من مستدركه وصححه على شرط البخاري قال الذهبي في التلخيص: «قلت: إسحاق (يعني ابن محمد الفروي) وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بالطامات»[1].

ومنها «مجهول» ومن أمثلته حديث أنس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... ويوسف (يعني ابن أبي كثير) مجهول»[2]. ويلتحق بلفظ «مجهول» ألفاظ أخرى استخدمها الذهبي تدل على عدم معرفة الراوي بالصدق[3].

وهي «فيه جهالة» ومن أمثلته حديث عائشة (رضي الله عنها) الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأهوال» من المستدرك وصحح يسناده قال الذهبي: «قلت:... وابن بانيوس (يعني يزيد) فيه جهالة»[4].

و«فلان من المجاهيل» ومن أمثلته حديث عمرو بن مرة الجهني ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن» من مستدركه وصحح اسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: لا والله فأبو الحسن من المجاهيل»[5].

و«لا أعرف فلان» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: لا أعرف محمداً (يعني ابن مسروق)...»[6].

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 90.

(2) المصدر نفسه: 4/ 326. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 334 حديث سمرة، 377 حديث أبي ذر و3/ 72 حديث أبي هريرة، 343 حديث أبي ذر، 554 حديث عبد الله بن الزبير و4/ 147 حديث أبي مسلم الخولاني، 326 حديث أنس، 442 حديث بشر السلمي، 512 حديث شعيب بن عمير. منه.

(3) ينظر مقدمة الميزان: 1/ 3.

(4) تلخيص الذهبي: 4/ 575-576. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 20 حديث عائشة، 222 حديث علي و2/ 371 حديث عمر و4/ 262 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(5) المصدر نفسه: 4/ 481.

(6) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 100 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 493 حديث أنس و2/ 12 حديث معقل بن يسار، 244 حديث عائشة، 333 حديث عبد الله بن عباس و3/ 113 حديث ابن شهاب، 130 حديث أنس، 271 حديث أبي عبيدة، 284 حديث واثلة. منه.

و«فلان لا يعرف» ومن أمثلته حديث أنس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطب» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت: عثمان (يعني ابن عبد الرحمن العبدي) لا يعرف...»[1].

و«ليس بالمعروف» ومن أمثلته حديث عقبة بن عامر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت: إياس (يعني ابن عامر) ليس بالمعروف»[2].

و«فلان لا يُدرى من هو» ومن أمثلته حديث عبد الله بن مسعود ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: وأبو سلمة (يعني الجهني) لا يُدرى من هو ولا رواية له في الكتب الستة»[3].

و«لا يُدرى من فلان» ومن أمثلته:

حديث عمر بن الخطاب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التاريخ» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت: رواه عبد الله بن مسلم الفهري ولا أدري من ذا»[4].

و«فلان نكرة» ومن أمثلته حديث أنس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التوبة والإنابة» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت:

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 203-204. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 539 حديث بريدة و2/ 164 حديث أبي هريرة، 427 حديث عبد الله بن عباس و3/ 366 حديث قيس و4/ 312 حديث طارق، 325 حديث علي، 576 حديث أنس. منه.

(2) المصدر نفسه: 1/ 225. وينظر ألفاظاً أخرى في الأحاديث: 2/ 87 حديث خريم بن فاتك و4/ 57 حديث الشفاء. منه.

(3) المصدر نفسه: 1/ 509. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 406 حديث عبد الله بن عباس، 494 حديث سهل و3/ 195 حديث جابر، 587 حديث قرة.

(4) المصدر نفسه: 2/ 615، ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 358 حديث علي و3/ 61 حديث أنس. منه.

لا والله ومن جابر (يعني ابن مرزوق المكي) حتى يكون حجة بل هو نكرة...»[1].

و«فلان نكّره فلان» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... والقرشي (يعني أبا عبد الله القرشي) نكّرهُ ابن عيينة»[2].

و«من فلان» ومن أمثلته حديث بلال بن عبد الله الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت: من هو ابن ميمون (يعني محمداً)...»[3].

أما ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عنده فأولها:

«فلان فيه ضَعف» ومن أمثلته حديث عبد الله بن مسعود ﷺ الذي أخرجه في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين «قال الذهبي في التلخيص»: «قلت: كذا قال ولم يخرجا للحسن (يعني ابن عطية) شيئاً وفيه ضعف»[4].

ومنها «قد ضُعِّف» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: تفرد به عصام بن رواد عن أبيه وقد ضُعِّف»[5]. ويلتحق بهذين اللفظين ألفاظ أخرى لها المعنى نفسه.

منها «ضعفه فلان» ومن أمثلته حديث علي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وعبد الأعلى

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 242 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 155 حديث أبي ثعلبة الخشني. منه.

(2) المصدر نفسه: 3/ 526.

(3) المصدر نفسه: 2/ 478-479.

(4) المصدر نفسه: 2/ 518-519 ولمزيد من الأمثلة ينظر 3/ 152 حديث عبد الله بن مسعود. منه.

(5) المصدر نفسه: 2/ 526.

هو ابن عامر ضعفه أحمد»[1].

ومن ألفاظ هذه المرتبة «ليس بالقوي» ومن أمثلته حديث أبي رافع ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده، قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وابن عقيل (يعني عبد الله بن محمد) ليس بالقوي»[2].

ومنها «ليس بحجة» ومن أمثلته حديث أبي هريرة ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الزكاة» وصححه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بكر (يعني ابن الأسود) ليس بحجة»[3]. وبمعنى هذا اللفظ «ليس بالحجة» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمر ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من مستدركه وصحح إسناده. قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وشريك ليس بالحجة»[4].

ومنها «ليس بذاك» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح اسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وموسى (يعني ابن يعقوب) ليس بذاك»[5]. وبمعنى هذا اللفظ «لم يكن بذاك» ومن أمثلته حديث عبد الله بن مسعود ﵁ الذي أخرجه

---

(1) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 2/ 294 ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً: 1/ 456 حديث عبد الله بن عمرو، 501 حديث البراء، 566 حديث عبد الله بن عمر و2/ 295 حديث أبي بن كعب/ 336 حديث عبد الله بن مسعود و3/ 149 حديث عبد الله بن عباس، 481 حديث ثوبان و4/ 223 حديث البراء، 412 حديث أُبي بن كعب، 606 حديث عبد الله بن مسعود وغيرها. منه.

(2) المصدر نفسه: 2/ 391 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 456 حديث عبد الله بن عمرو، 568 حديث معاذ بن أوس و2/ 268 حديث جابر. منه.

(3) المصدر نفسه: 1/ 410 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 344 حديث أبي هريرة، 509 حديث عبد الله بن مسعود، 538 حديث عبد الله بن عمر. منه.

(4) المصدر نفسه: 1/ 541-542، ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث 1/ 385 حديث أنس و2/ 42 حديث أبي سعيد و4/ 409 حديث أبي سعيد. منه.

(5) المصدر نفسه: 2/ 342 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 78 حديث أبي مالك، 222 حديث عمران بن حصين، 527 حديث عبد الله بن عباس. منه.

الحاكم في كتاب «التاريخ» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: قال أبو داود سنيد (يعني ابن داود) لم يكن بذاك»[1].

ومنها «يعرف وينكر» ومن أمثلته حديث أنس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: قال البخاري: يَعرف وينكر (يعني عبد الله بن فروخ)...»[2].

ومنها «تُكلِّمَ فيه» ومن أمثلته حديث الحسين بن علي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «المغازي» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: سليمان (يعني ابن داود) مدني تُكلم فيه»[3].

ويلتحق بهذا اللفظ «متكلم فيه» و«فيه كلام» فهي بمعنى واحد. مثال الأول:

حديث جابر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصحح إسناده. قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وعبد الرحمن (يعني ابن أخي محمد بن منصور) متكلم فيه...»[4].

ومثال الثاني. حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطلاق» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ويحيى بن أيوب فيه كلام...»[5].

ومنها «لَيّن» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه. قال الذهبي في التلخيص:

---

(1) تلخيص الذهبي: 2/ 559.
(2) المصدر نفسه: 1/ 216.
(3) المصدر نفسه: 3/ 38 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 189 حديث أبي هريرة و3/ 130 حديث أم سلمة، 147 حديث سعد، 304 حديث عكرمة بن سلمان و4/ 86 حديث سلمان، 453 حديث أبي هريرة. منه.
(4) المصدر نفسه: 3/ 90. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 569 حديث أبي هريرة و2/ 232 حديث أبي هريرة، 3/ 112 حديث علي و4/ 443 حديث عاصم الأنصاري. منه.
(5) المصدر نفسه: 2/ 201.

«قلت: عبد الله (يعني ابن أبي زياد) لَيّن»[1]. ويلتحق بهذه اللفظة «فيه لِين» أو «لينه فلان».

مثال الأول: حديث عبد الله بن عمر الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: وأصبغ (يعني ابن زيد) فيه لِين»[2].

ومثال الثاني حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأهوال» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: لَينه (يعني أبا المغيرة القواس) سليمان التيمي»[3].

ومنها «لا يحتج به» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت: أبو حاتم بن كناسة (اسمه محمد) لا يحتج به»[4].

ويلحق بهذا اللفظ «لم يحتج به أحد» أو «ولا احتج به أحد» أو «ولا هو حجة» أو «بطُل الاحتجاج به». فمثال الأول حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» من مستدركه وصححه على شرط البخاري قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وعبد الله (يعني ابن موهب) فلم يحتج به أحد...»[5].

ومثال الثاني: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه

---

(1) تلخيص الذهبي: 2/ 53 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 315 حديث أنس، 554 حديث عبد الله بن عباس و2/ 606 حديث جابر بن سمرة و3/ 70 حديث حذيفة، و4/ 101 حديث عبد الرحمن بن البيلماني، 244 حديث أنس، 293 حديث أنس. منه.

(2) المصدر نفسه: 2/ 11-12. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 333 حديث أُبي بن كعب و2/ 7 حديث جبير بن مطعم، 42 حديث رفاعة بن رافع، 197 حديث أبي هريرة و3/ 167 حديث أبي سعيد، 537 حديث عبد الله بن عباس. منه.

(3) المصدر نفسه: 4/ 575.

(4) المصدر نفسه: 2/ 388 ولمزيد من الأمثلة ينظر: 2/ 351 حديث البراء.

(5) المصدر نفسه: 4/ 90، قلت: هكذا قال هنا. مع أنه قال في الكاشف. صدوق 2/ 135.

الحاكم في كتاب «الفرائض» من مستدركه وصحح إسناده. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ولا احتج به (يعني عبد الله بن جعفر المديني) أحد»[1].

ومثال الثالث حديث عبد الله بن عباس الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطب» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي رداً على تعديل الحاكم لعباد بن منصور: «قلت: ولا هو حجة»[2].

ومثال الرابع حديث أبي ذر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح اسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وقد قال ابن حبان في الوليد (يعني ابن عبد الله بن جميع) فحش تفرده حتى بطل الاحتجاج به»[3].

ومنها «اختلف فيه» ومن أمثلته حديث علي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الصلاة» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... وأما ابن وهب فاختلف قولهم فيه»[4].

ويلتحق بهذا اللفظ «مُختلف فيه» أو «اختلف في توثيقه» مثال الأول: حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت:... والآخر (يعني شهاب بن خراش) مختلف فيه...»[5].

ومثال الثاني حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطلاق» من مستدركه وصحح إسناده على شرط الشيخين قال الذهبي في التلخيص: «قلت: عبد الله هذا أختلف في توثيقه ولم يخرجا له»[6].

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 342-343.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 408.

(3) المصدر نفسه: 2/ 367-368.

(4) المصدر نفسه: 1/ 222.

(5) المصدر نفسه: 3/ 541-542.

(6) المصدر نفسه: 2/ 206 وقريب منها في الأحاديث الآتية: 2/ 244 حديث عائشة و4/ 227 حديث عائشة. منه.

وقد أطلق الذهبي معنى هذه الألفاظ والذي هو اختلاف أقوال ائمه الجرح والتعديل في الراوي من غير أن يرجح قولاً على آخر، أطلقه على عدد من رواة أحاديث المستدرك. ومن أمثلة ذلك حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيوع» من مستدركه وصحح اسناده قال الذهبي: «قلت: ابن مجبر (يعني محمد بن عبد الرحمن) وهاه أبو زرعة وقال النسائي متروك ولكن وثقه أحمد»[1]. فلم يرجح الذهبي قولاً على آخر بل اكتفى بذكر الأقوال فحسب[2].

ومن ألفاظ هذه المرتبة ألفاظ تدل على جرح الراوي بأنواع البدع المختلفة كالرفض، والخروج، والنصب... ومن أمثلة ذلك:

حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأهوال» من مستدركه وصحح إسناده على شرط الشيخين. قال الذهبي: «قلت: ثم يونس (يعني ابن خباب) رافضي لم يخرجا له»[3].

وهنالك ألفاظ أخرى زادت على ألفاظ المرتبة الخامسة في الميزان يمكن أن نلحقها بها منها:

«ليس بالعمدة» ومن أمثلته حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي: «قلت:..... وبكار (يعني ابن عبد الله) ليس بعمدة....»[4]. ويلتحق بهذا اللفظ «ليس بمعتمد» ومن

---

(1) تلخيص الذهبي: 2/ 22.

(2) ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 67 حديث عبد الرحمن بن عقيل، 456 حديث عبد الله بن عباس، 484 حديث عبد الله بن عباس و2/ 49 حديث أبي هريرة، 280 حديث معقل، 443 حديث عبد الله بن عمرو من التلخيص.

(3) تلخيص الذهبي: 4/ 579، ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 217 حديث سهل بن حنيف، 294 حديث علي، 337 حديث علي، 492 حديث جابر، 573 حديث علي، 492 حديث عبد الله بن عباس و3/ 70 حديث حذيفة و4/ 431 حديث أم سلمة، 579 حديث أبي ذر، 589 حديث عبد الله بن مسعود. منه.

(4) المصدر نفسه: 2/ 231 ولمزيد من الأمثلة ينظر: 1/ 158 حديث أبي هريرة، 371 حديث عثمان، 448 حديث علي و2/ 120 حديث عبد الرحمن بن عوف و3/ 325 حديث العباس و4/ 87 حديث عبد الله بن عباس. منه.

أمثلته حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه: قال الذهبي «قلت: وعيسى (يعني ابن محمد القرشي) ليس بمعتمد»[1].

و «غير معتمد» ومن أمثلته حديث جابر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التوبة والإنابة» وصحح إسناده قال الذهبي «قلت: لا والله وسليمان (يعني ابن هرم) غير معتمد»[2].

ومنها «فيه شيء» ومن أمثلته حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي: «قلت:... وموسى (يعني ابن يعقوب) فيه شيء»[3].

ومنها «غير مرضي» ومن أمثلته حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين. قال الذهبي: «قلت:... وابن أعين (يعني عبد الملك بن أعين) غير مرضي»[4].

ومنها «ذو مناكير» ومن أمثلته حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصحح إسناده على شرط الشيخين قال الذهبي: «قلت: ابن بشار (يعني إبراهيم) ذو مناكير»[5].

و «صاحب مناكير» ومن أمثلته حديث أم هانئ رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده. قال الذهبي: «قلت: وإبراهيم (يعني ابن محمد بن ثابت) صاحب مناكير»[6].

---

(1) المصدر نفسه: 3/ 542، ولمزيد الأمثلة ينظر: 3/ 197 حديث عبد الله بن عباس و4/ 222 حديث أبي هريرة منه.

(2) تلخيص الذهبي بهامش المستدرك: 4/ 250-251.

(3) المصدر نفسه: 3/ 69.

(4) المصدر نفسه: 3/ 140.

(5) المصدر نفسه: 3/ 140.

(6) المصدر نفسه: 2/ 536 ولمزيد من الأمثلة ينظر 2/ 198 حديث عائشة و4/ 149 حديث رفاعة بن رافع.

و «له مناكير» ومن أمثلته حديث أبي موسى الأشعري ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التوبة والإنابة» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين قال الذهبي: «قلت: شداد (يعني ابن سعيد الراسبي) له مناكير»[1].

هذه هي ألفاظ الجرح التي استخدمها الذهبي في تقويم بعض رواة مستدرك الحاكم وتليها ألفاظ التعديل.

-ب- ألفاظ التعديل

لقد استخدم أئمة الجرح والتعديل علماء الحديث الأفاضل ألفاظاً كثيرة مختلفة خاصة في تعديل الرواة وتوثيقهم، اتفقوا عليها وتداولوها فيما بينهم. ولما كان الحافظ الذهبي أحد أعلام هذا العلم الشريف. فقد استخدم قبساً من هذه الألفاظ في تقويم بعض رواة أحاديث المستدرك. وقد بلغ مجموع مصطلحات التعديل التي أطلقها الذهبي ثمانية مصطلحات وهي:

«ثقة» ومن أمثلته حديث معاوية بن حيدة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه قال الذهبي في التلخيص: «قلت: أبو فزعة سويد بن حجير ثقة»[2].

و «ثبت» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «صلاة التطوع» من مستدركه، وصححه على شرط الشيخين قال الذهبي: «قلت: هذا حديث منكر شاذ... فقد حدث به سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.

---

(1) المصدر نفسه: 4/ 253. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 84 حديث عبد الله بن عمر، 615 حديث الأسود بن سريع، و4/ 331 حديث حبيب بن مسلمة. منه. وينظر ألفاظاً أخرى في: 1/ 668 حديث بريدة و4/ 344 حديث المقدام.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 440 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 506 حديث رفاعة بن رافع، 541 حديث عبد الله بن عمر، 555 حديث عبد الله بن مسعود و2/ 36 حديث أسيد بن حضير، 407 حديث عبد الله بن عباس و3/ 71 حديث أبي بكرة و4/ 231 حديث أبي الأسود التيمي، 332 حديث أبي هريرة، 446 حديث خارجة بن الصلت، 528-529 حديث عبد الله بن عمر. منه.

قطعاً وهو ثبت والله أعلم»[1].

و «فلان وثقوه» ومن أمثلته حديث الحسن بن علي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي: «قلت:... والقاسم (يعني ابن الفضل الحداني) وثقوه...»[2].

و «وثقه فلان» ومن أمثلته حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه وصححه. قال الذهبي: «قلت: هصان (يعني ابن كاهن) وثقه ابن حبان»[3].

و «صدوق» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده. قال الذهبي: «قلت: وهو (يعني نوح بن قيس) صدوق خرج له مسلم»[4].

و «حسن الحديث» ومن أمثلته حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الجنائز» من مستدركه وقال رواته عن آخرهم ثقات. قال الذهبي: «قلت: لكنه منكر ويعقوب هو القاضي أبو يوسف حسن الحديث...»[5].

و «شيخ أو شويخ» مثال الأول حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصحح إسناده قال الذهبي: «قلت: محمد بن يزيد المكي قال: أبو حاتم شيخ صالح كتبنا حديثهُ»[6].

و مثال الثاني حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» وصحح إسناده قال الذهبي: «قلت: بل ضعيف... عبيد بن

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 317 ولمزيد من الأمثلة ينظر الحديث 4/ 447-448 حديث سلمة بن فضيل السكوني.

(2) المصدر نفسه: 3/ 170-171.

(3) المصدر نفسه: 1/ 8.

(4) تلخيص الذهبي: 2/ 353 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث 2/ 162 حديث سعيد و4/ 331 حديث حبيب بن مسلمة، 361 حديث زيد بن الأرقم. منه.

(5) المصدر نفسه: 1/ 377.

(6) المصدر نفسه: 2/ 351.

حسان شويخ مقل...»[1].

و «صويلح» ومن أمثلته حديث جابر بن عبد الله الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه وصححه على شرط الشيخين قال الذهبي: «قلت: المصبحي (يعني محمد بن كثير) خرج له النسائي وهو صويلح»[2].

(1) المصدر نفسه: 3/ 97.
(2) المصدر نفسه: 2/ 251.

ثانياً: تقوية بعض الأحاديث من خلال إطلاق بعض العبارات الدالة على قبول الحديث

أطلق الحافظ الذهبي بعض العبارات الدالة على قبول الرواية أو تقويتها، أطلقها على عدد قليل من أحاديث المستدرك والتي سكت عن تصحيحها الحاكم في الغالب. وقد استقصيتُ تلك العبارات وهي:

«صحيح» ومن أمثلته حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني سليمان بن بلال فيما رواه عن يحيى بن سعيد وربيعة فيما رووه عن القاسم فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«أمر النبي ﷺ سهلة امرأة أبي حذيفة أنْ تُرضع سالماً مولى أبي حذيفة حتى تذهب غيرة أبي حذيفة فأرضعته وهو رجل. قال ربيعة وكان رخصة لسالم»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: صحيح»[2].

و «صحيح الإسناد» ومن أمثلته حديث عبد الله بن عتبة رحمه الله الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرني أبو الحسين الحافظ قال أخبرنا محمد بن إسحاق الحافظ قال: حدثنا محمد بن

(1) المستدرك: 4/ 61.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 61. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 1 حديث أبي هريرة و2/ 503 حديث ابن مسعود/ 529 حديث علي، 558 حديث ابن مسعود و3/ 81 حديث زر بن جبيش، 81 حديث الزهري، 237 حديث ابن عباس، 270 حديث يزيد بن عميرة، 370 حديث قيس، 381 حديث حذيفة، 392 حديث أبي هريرة، 593 حديث عبد الله بن عباس، 623 حديث عمير بن سلمة و4/ 151 حديث المقدام، 207 حديث أسلم، 372 حديث معاوية، 358 حديث هلال، 440 حديث أبي بكرة. منه.

إسحاق الثقفي قال: حدثنا داود بن رشيد قال: حدثنا محمد بن ربيعة قال: حدثنا أبو العميس فيما رواه عن عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فيما رواه عن أبيه قال: لما مات أبي عتبة بن مسعود بكى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقيل له أتبكي؟ فقال: أخي وصاحبي مع رسول الله ﷺ والثالث أحب الناس إلي إلا ما كان من عمر بن الخطاب رضي الله عنه». وسكت عنه الحاكم[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: إسناده صحيح»[2].

ومنها «حسن» ومن أمثلته حديث عبد الله بن حنطب الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: حدثني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان قال: حدثنا إبراهيم بن الحسين قال: حدثنا آدم بن أبي أياد العسقلاني قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني فيما رواه عن الحسين بن عبد الله بن عطية السعدي فيما رواه عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن جده عبد الله بن حنطب قال: كنت مع رسول الله ﷺ فنظر إلى أبي بكر وعمر وقال: «**هذان السمع والبصر**».

قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[3].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: حسن»[4].

ومنها «سنده جيد» ومن أمثلته حديث عباية بن رفاعة رحمه الله تعالى الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البر والصلة» من مستدركه فقال: أخبرناه أحمد بن جعفر القطيني قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) فيما رواه عن سفيان (يعني ابن سعيد

---

(1) المستدرك: 3/ 257.

(2) تلخيص الذهبي: 3/ 257. ولمزيد من الأمثلة ينظر: 3/ 77 حديث مرة الطيب، 477 حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، 623 حديث عمير بن سلمة. منه.

(3) المستدرك: 3/ 69.

(4) تلخيص الذهبي: 3/ 69. قلت: هكذا قال: وهو حديث مرسل فإن عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي وبه أعله الترمذي ينظر سنن الترمذي (برقم 3671) ولمزيد من الأمثلة ينظر: 3/ 643 حديث أبي الجعد من التلخيص.

الثوري) فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن عباية بن رفاعة قال:

«بلغ عمر أن سعداً لما بنى القصر قال انقطع الصوت. فبعث إليه محمد بن مسلمة الحديث. وقال في آخره قال عمر ﷺ: إني كرهت أن آمُر لك فيكون لك البارد ولي الحار وحولي أهل المدينة قد قتلهم الجوع وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يشبع الرجل دون جاره**» .وسكت عنه الحاكم[1].

قال الذهبي في التلخيص: «سنده جيد»[2].

ومنها «سنده قوي» ومن أمثلته حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرني عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم الخزاعي بمكة. قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي قال: حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار قال: حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم فيما رواه عن يوسف بن ماهيك فيما رواه عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر فيما روته عن أبيها أن النبي ﷺ: قال له: «**اردف أختك عائشة فاعمرها من التنعيم فإذا هبطت الأكمة فمرها فلتحرم فإنها عمرة متقبلة**» وسكت عليه الحاكم[3].

قال الذهبي في التلخيص قلت: «سنده قوي»[4].

---

(1) المستدرك: 4/ 167.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 167. قلت: هكذا قال في التلخيص ولعله نظر إلى رجاله وإلا فإن عباية بن رفاعة هذا لم يدرك عمر بن الخطاب كما قاله أبو زرعة الرازي. ينظر المراسيل لابن أبي حاتم ص151، وينظر تعليق أستاذنا العلامة الدكتور بشار على تهذيب الكمال (14/ 269).
ولمزيد من الأمثلة على هذا ينظر الأحاديث: 2/ 334 حديث أبي سعيد، 591 حديث الحسن البصري و3/ 344 حديث أبي الدرداء، 372 حديث علقمة بن أبي وقاص، 623 حديث عمر بن أمية، 630 حديث سهيل بن بيضاء. منه.

(3) المستدرك: 3/ 477.

(4) تلخيص الذهبي: 3/ 477. قلت: وإنما قال ذلك لأن في سند هذا الحديث عبد الله بن عثمان بن خثيم مختلف فيه لذلك ترجمه في الميزان (2/ 459) قال عنه في الكاشف (2/ 108): قال أبو حاتم: صالح الحديث.
ولعله أراد بالفزي الحسن. والله أعلم. إذ أنَّ هذا الحديث قد روي في الصحيحين وغيرهما من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن عبد الرحمن بن أبي بكر ﷺ: أن النبي ﷺ أمره أن يردف عائشة... الحديث. البخاري (فتح برقم =

ومنها «إسناد صالح» ومن أمثلته حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأهوال» من مستدركه فقال: أخبرنا الإستاذ أبو الوليد ﷺ قال: حدثنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا محمد بن أبي بكر قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا فرقد بن الحجاج أبو نصر قال حدثنا عقبة بن أبي الحسناء، فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ فيما رواه عن النبي ﷺ قال: «**لو أُخذت سبع خلفات بشحومهن فأُلقين من شفير جهنم ما انتهين إلى آخرها سبعين عاماً**». وسكت عنه الحاكم[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: سنده صالح»[2].

ومنها «سنده مليح» ومن أمثلته حديث البراء بن عازب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «النكاح» من مستدركه فقال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا أسباط بن محمد فيما رواه عن مطرف فيما رواه عن أبي الجهم فيما رواه عن البراء بن عازب ﷺ قال «إني لأطوف على إبل لي ضلت في عهد رسول الله ﷺ فبينما أنا أجول في أبيات فإذا أنا بركب وفوارس جاؤوا فأطافوا فاستخرجوا رجلاً فما سألوه ولا كلموه حتى ضربوا عنقه فلما ذهبوا سألتُ عنه، قالوا عرّس بامرأة أبيه». وسكت عنه الحاكم.

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: إسناده مليح»[3].

= 1784)، مسلم 2/ 880 برقم (1212). وينظر المسند الجامع: 12/ 299 برقم (9510).

(1) المستدرك: 4/ 606.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 606. قلت: لعله قال هذا لأن في الحديث عقبة بن أبي الحسناء قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (6/ 310): شيخ، وفرقد بن الحجاج قال هو في الميزان (3/ 84): وأما فرقد فقد حدَّث عنه ثلاث ثقات، وما علمت فيه جرحاً. قلت يعني أنه مشور كما هو معروف في علم المصطلح.

ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 190 حديث ابن عباس و3/ 339 حديث أبي ليلى الأشعري.

(3) المصدر نفسه: 2/ 192.

قلت: لعله قال ذلك لأن في إسناده أسباط بن محمد، قال عنه في الميزان (1/ 175): صدوق، ولتفرد الإمام أحمد (4/ 265) بإخراجه من هذا الطريق. والله أعلم.

ثالثاً: في بيان بعض علل الأحاديث الظاهرة والخفية

استعمل المحدثون العلة استعمالين مختلفين، فهم مرةً يريدون بها السبب أو الأسباب الظاهرة التي تؤدي إلى ضعف الحديث كأن يكون الحديث منقطعاً أو معضلاً أو مرسلاً أو فيه مجروح بنوعِ جرحٍ كثيراً كان أم قليلاً، فيقولون مثلاً: هذا حديث فيه ثلاث علل: فلان ضعيف، وفلان مجهول، وهو حديث مرسل. وهذا الاستعمال هو استعمال لغوي في أكثر الأحيان إذ يريدون بالعلة هنا السبب أو الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الحديث[1].

ومرة يريدون بالعلّة ما تعارف عليه الجهابذة الأوائل، إذ العلّة عندهم إنما هي الأسباب الخفية غير الظاهرة، إذ قد يبدو الإسناد أو المتن صحيحاً سالماً من قوادح الصحة، لكنه في حقيقته معلول بعلةٍ خفية كأن يكون منكراً بهذا اللفظ أو شاذاً أو مخالفاً لأحاديث الثقات الآخرين بنوع مخالفة في الإسناد أو المتن[2].

وهذا النوع الأخير من أجلِّ أنواع علوم الحديث ومن أكثرها دقة لا يمارسه إلّا الجهابذة الذين رزقهم الله سبحانه علماً به[3].

وسنذكر أولاً العلل الظاهرة ثم نشفعها بعد ذلك بالعلل الخفية.

---

(1) ينظر كلام ابن صلاح عى الحديث المعلول في التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص102.

(2) ينظر المصدر نفسه ص96 إلى 101.

(3) ولمزيد بيان على الحديث المعلول ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص112-118، والتقييد والإيضاح للعراقي ص96-102، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ص224-236 وتدريب الراوي للسيوطي ص161-168، وينظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي بتحقيق د. همام سعيد ص21-30.

أولاً: العلل الظاهرة

إنّ العلل الظاهرة التي ضعّف بها الحافظ الذهبي بعض أحاديث المستدرك كثيرة، لعلنا نستطيع أن نبين أبرزها فيما يأتي:

أ- ضعف الراوي:

حكم الذهبي على بعض أحاديث المستدرك بالوضع أو الوهاء أو الضعف بحسب ما عرف عن الراوي من درجة في الضعف. وأقول أن مجموع هذه الانتقادات وغيرها تبين من غير شك القيمة الحقيقية لمستدرك الحاكم، فهو كتاب فيه شيءٌ مفيد وباقيه مليءٌ بالموضوعات والمتروكات والمعلولات والأحاديث الضعيفة التي بيّن الذهبي قسماً منها في أثناء تلخيصه وبقي القسم الأكبر منه مما لم يبينه في التلخيص، وقد تكلم على بعضها في بعض كتبه الأخرى مثل «الميزان» و«سير أعلام النبلاء»، أو تكلم على رجالها في كتبه المؤلفة لهذا الغرض كما سنبينه لاحقاً مع دراستنا المستقصية لهذا الأمر، قال الذهبي في السير: «وبكل حالٍ فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً»[1].

وفيما يأتي أبرز الألفاظ التي ضعف بها الذهبي الرواة مع حكمه على الحديث:

1 - الموضوع الذي يرويه الكذّاب أو الوضاع، ومن أمثلته حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتابه «الأطعمة» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري قال: حدثنا أبو بكر محمد بن النضر الماوردي قال: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا يعقوب بن الوليد قال: حدثنا ابن أبي ذئب فيما رواه عن سعيد بن أبي المقبري قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ الشيطان حساس لحاس فاحذروه، من بات وفي يده ريحٌ فأصابه شيء فلا يلومن إلّا نفسه».

---

(1) سير أعلام النبلاء: 17/ 176.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه الألفاظ»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل موضوع فإنّ يعقوب (يعني ابن الوليد) كذبه أحمد والناس»[2].

وقد استخدم رحمه الله ألفاظاً أخرى تدل على قرب الحديث من هذه المنزلة المتدنية من مثل «كأنه موضوع»[3] أو «شبه موضوع»[4] أو «إلى الوضع أقرب»[5].

2 - الضعيف جداً والتالف الذي يرويه المتروك والهالك والمتهم.

فمثال ما يرويه المتروك حديث النعمان بن بشير ﵄ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البر والصلة» من مستدركه فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثني أبي وشعيب بن الليث قالا: حدثنا الليث (يعني ابن سعد) فيما رواه عن يزيد بن أبي حبيب أنّ خالد بن كثير الهمداني حدثه أن السري بن إسماعيل الكوفي حدثه أن الشعبي حدثه أنّه سمع النعمان بن بشير ﵄ يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن التمر خمراً، ومن العسل خمراً، وأنا أنهاكم عن كل مسكر**».

---

(1) المستدرك: 4/ 119.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 119. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 134 حديث أنس، 569 حديث أبي هريرة و2/ 55 حديث عبادة، 337 حديث علي، 396 حديث عائشة، 615 حديث عمر، 617 حديث أنس، 619 حديث ابن عمر و3/ 51 حديث ابن عمر، 60 حديث ابن مسعود، 161 حديث أنس و4/ 310 حديث ابن عمر، 211 حديث ابن عباس، 464 حديث ابن مسعود، 519 حديث ابن مسعود، 523 حديث أبي هريرة، وينظر كذلك الأحاديث: 3/ 103 حديث ابن عباس، 129 حديث ابن عباس، 129 حديث علي، 156 حديث سعد، 329 حديث صهيب. من التلخيص.

(3) ينظر المصدر نفسه: 1/ 299 حديث علي بن أبي طالب.

(4) ينظر المصدر نفسه: 2/ 494 حديث سهل.

(5) ينظر المصدر نفسه: 3/ 128 حديث زيد بن أرقم.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[1].

قال الذهبي في التلخيص: «السري تركوه وهذا السند فليُتأمل»[2].

ومثال ما يرويه الهالك حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن والملاحم» من مستدركه فقال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا محمد بن المغيرة الهمداني قال: حدثنا القاسم بن الحكم العرني قال: حدثنا سليمان بن أبي سليمان قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير فيما رواه عن أبي سلمة فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ فيما رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهاراً جهاراً تنكح وسط الطريق لا ينكر ذلك أحد ولا يغيره، فيكون أمثلهم يومئذٍ الذي يقول لو نحيتها عن الطريق قليلاً فذاك فيهم مثل أبي بكر وعمر فيكم**».

قال الحاكم: هذا حديث صحح إسناده ولم يخرجاه[3].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل سليمان (يعني ابن أبي سليمان) هالك والخبر شبه خرافة»[4].

ومثال ما يرويه المتهم حديث عبد الله بن عمر ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن والملاحم» من مستدركه فقال: أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو قال: حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال: حدثنا سعيد بن سنان فيما رواه عن أبي الزاهرية فيما رواه عن كثير بن مرة فيما رواه عن ابن عمر ﷺ أنّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عن طعام المؤمنين في زمن الدجال. قال: «**طعام الملائكة**». قالوا: وما طعام الملائكة؟

---

(1) المستدرك: 4/ 148.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 148. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 297 حديث ابن عمر، 493 حديث أبي هريرة و2/ 263 حديث ابن عباس، 448 حديث جابر، 604 حديث جابر و3/ 135 حديث عمار بن ياسر، 137 حديث سعد بن زرارة و4/ 253 حديث عائشة، 269 حديث محمد بن كعب، 523 حديث أبي هريرة. منه.

(3) المستدرك: 4/ 495.

(4) تلخيص الذهبي: 4/ 495.

قال: «**طعامهم ومنطقهم بالتسبيح والتقديس، فمن كان منطقه يومئذٍ التسبيح والتقديس أذهب الله عنه الجوع فلم يخشَ جوعاً**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: قلت: كلا، فسعيد (يعني ابن سنان) متهمٌ تالف[2].

وفضلاً عن ذلك كان رحمه الله قد استعمل ألفاظاً أخرى كثيرة تدل على ترك الراوي وطرح حديثه[3]، وقد ذكرنا فيما مضى ألفاظاً مرتبة الترك التي جرح بها الذهبي الراوي والرواية. وأرى أنّ في هذا القدر كفاية إذ المقصود هو بيان المنهج فحسب.

3 - الضعيف الذي يرويه من قيل فيه ضعيف أو واه أو مجهول... الخ.

فمثال ما يرويه الضعيف حديث عبد الله بن عمر الذي أخرجه الحاكم في كتاب «البيع» من مستدركه فقال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري قال: حدثنا إبراهيم بن أبي طالب قال: حدثنا يحيى بن المغيرة قال: حدثنا عبد الله بن نافع فيما رواه عن عاصم بن عمر بن عبد الله بن دينار فيما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كانت الهدنة بين النبي ﷺ وبين أهل مكة في الحديبية أربع سنين».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[4].

---

(1) المستدرك: 4/ 511.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 511. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 136 حديث جابر، 163 حديث عائشة و3/ 103 حديث ابن عباس، 129 حديث أبي ذر، 568 حديث عبد الله بن جعفر و4/ 87 حديث ابن عباس، 89 حديث طلحة بن عبيد الله، 411 حديث عائشة، 507 حديث عبد الله بن عمرو وغيرها من التلخيص.

(3) ينظر بعض تلك الألفاظ في الأحاديث: 1/ 125-126 حديث ابن عباس و3/ 164 حديث جابر، 195-196 حديث أسامة بن زيد و4/ 87 حديث أنس، 503-504 حديث عبد الله بن عمر، وغيرها كثير في التلخيص.

(4) المستدرك: 2/ 60.

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل ضعيف فإن عاصماً (يعني ابن عمر) ضعفوه وهو أخو عبيد الله بن عمر»[1].

ومثال ما يرويه الواهي حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرني أبو محمد بن زياد العدل قال: حدثنا ابن إسحاق قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: حدثنا عمي قال: أخبرني سليمان بن بلال فيما رواه عن كثير بن زيد فيما رواه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري فيما رواه أبيه ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**للمهاجرين منابر من ذهب يجلسون عليها يوم القيامة قد أمنوا من الفزع**» .قال ثم يقول أبو سعيد: والله لو حبوتُ بها أحداً لحبوتُ بها قومي.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: أحمد واه»[3].

ومثال ما يرويه المجهول حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل قال: حدثنا الفضل بن محمد الشعراني قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري قال: حدثني عبد الله بن نافع الزبيري فيما رواه عن أخيه فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال: بايعتُ رسول الله ﷺ في يومٍ مرتين.

---

(1) تلخيص الذهبي: 2/ 60. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 2/ 392 حديث أنس و3/ 70 حديث علي، 97 حديث جابر، 152 حديث ابن مسعود، 626 حديث عمير بن قتادة و4/ 154 حديث أبي هريرة، 237 حديث عبد الله بن عمرو، 332 حديث ابن عمر وغيرها من التلخيص.

(2) المستدرك: 4/ 76-77.

(3) تلخيص الذهبي: 4/ 76-77. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 57 حديث شداد بن أوس، 150 حديث ابن عمر، 206 حديث جابر، 448 حديث علي، 493 حديث ابن عمر، 542 حديث أبي هريرة و2/ 189 حديث أبي هريرة، 239 حديث أنس، 621 حديث عبد الرحمن بن أبي بكر و3/ 74 حديث حذيفة، 343 حديث أبي ذر و4/ 178 حديث ابن عباس، 549 حديث أبي نضرة وغيرها من التلخيص.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل منكر وأخو الزبيري مجهول»[2].

وغير هذه الألفاظ شيءٌ غير قليل من الألفاظ التي أعلَّ بها الحافظ الذهبي بعض أحاديث المستدرك[3].

ب- الانقطاع:

ومن هذه العلل الظاهرة التي استعملها الذهبي في تضعيف بعض الأحاديث «الانقطاع» الذي يعبر عنه في بعض الأحيان بالإرسال، وقد استخدم رحمه الله ألفاظاً متنوعة تدل على معنىً واحد من مثل «منقطع» أو «فيه انقطاع» أو «فيه إرسال».

فمثال الأول حديث أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد قال: حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي قال: حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا الأوزاعي فيما رواه عن أبي عمار شداد بن عبد الله فيما رواه عن أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها أنها دخلت على رسول الله ﷺ فقالت: «يا رسول الله، إني رأيتُ حلماً منكراً الليلة. قال: «**وما هو**»؟ قالت: إنه شديد. قال: «**وما هو**»؟ قالت: رأيت كأن قطعةً من جسدك قُطعت ووضِعتْ في حجري... فذكر الحديث بطوله».

---

(1) المستدرك: 3/ 554.

(2) تلخيص الذهبي: 3/ 554. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 334 حديث سمرة، 377 حديث أبي ذر و4/ 147 حديث أبي مسلم الخولاني، 326 حديث أنس وغيرها. منه.

(3) ينظر بعض تلك الألفاظ في الأحاديث: 2/ 575 حديث اليسع بن المغيرة، 342 حديث عائشة، 549 حديث سمرة و3/ 204 حديث سليمان بن عبد الله. وينظر الأحاديث: 1/ 146-147 حديث أبي هريرة و2/ 576 حديث عبد الرحمن بن معاوية، وينظر: 3/ 366 حديث قيس بن أبي حازم وغيرها من التلخيص.

قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل منقطع ضعيف فإنّ شداداً لم يدرك أم الفضل ومحمد بن مصعب ضعيف»[2].

ومثال الثاني حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال: حدثنا القعنبي قال: حدثنا يزيد بن زريع وأخبرنا محمد بن يعقوب الشيباني قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: حدثنا مسدد (يعني ابن مسرهد) قال: حدثنا يزيد بن زريع فيما رواه عن خالد الحذاء فيما رواه عن أبي قلابة فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلقاً وألطفهم بأهله**».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: فيه انقطاع»[4].

---

(1) المستدرك: 3/ 176-177.

(2) تلخيص الذهبي: 3/ 176-177. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 277 حديث معاذ، 377 حديث أبي ذر، 398 حديث قيس بن سعد، 571 حديث فضالة بن عبيد و2/ 77 حديث معاذ، 190 حديث معاذ، 193 حديث ابن عمر، 244 حديث عائشة، 250 حديث أبي بكرة، 272 حديث أبي ذر، 287 حديث أنس و3/ 86 حديث أبي الدرداء، 142 حديث علي بن الحسين، 241 حديث عكرمة، 249 حديث عبد الله بن أبي بكر، 250 حديث خالد بن سعيد، 299 حديث جعفر بن محمد و4/ 147 حديث أبي مسلم الخولاني، 325 حديث علي، 348 حديث عبد الله بن يزيد، 579 حديث أبي ذر وغيرها من التلخيص.

(3) المستدرك: 1/ 53.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 53. قلت: أبو قلابة لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، فحديثه عنها منقطع، كما قال الذهبي في الكاشف (2/ 88). ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 60 حديث محمد بن المنكدر، 92 حديث عبد الله بن شقيق، 108 حديث زيد بن أرقم، 122 حديث دحية الكلبي، 307 حديث أبي عبيدة، 308 حديث أبي موسى، 405 حديث عياش بن أبي ربيعة، 481 حديث محمد بن زياد، 579 حديث أبي ذر. وغيرها من التلخيص.

ومثال الثالث حديث علي ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الحدود» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا همام (يعني ابن يحيى) فيما رواه عن قتادة فيما رواه عن الحسن (يعني البصري) فيما رواه عن عليٍّ ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يعقل، وعن الصبي حتى يشب**».

قال الحاكم: وقد روي هذا الحديث بإسناد صحيح عن علي عن النبيِّ ﷺ[1]. (قلت يعني هذا الحديث).

قال الذهبي في التلخيص: «فيه إرسال»[2].

ج- الإرسال:

ومن هذه الأسباب الظاهرة التي أعلّ بها الذهبي بعضاً من أحاديث المستدرك «الإرسال»، وهو رواية التابعي أو من قبله عن النبيِّ ﷺ من غير ذكر الصحابي. ومن أمثلة ذلك حديث عمرو بن سعيد الأشدق رحمه الله الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأدب» من مستدركه فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأموي قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن سنان القزاز قال: حدثنا عامر بن صالح بن رستم الخزاز قال حدثنا أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد فيما رواه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن**».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[3].

قال الذهبي في التلخيص: قلت: بل مرسل ضعيف ففي إسناده عامر بن

---

(1) المستدرك: 4/ 389.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 389. قلت: الحسن لم يسمع من علي وبه أعلّه الترمذي (برقم 1423) فقال: حسن غريب ولا يعرف للحسن سماعاً من علي بن أبي طالب. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 27 حديث عمر و2/ 117 حديث ابن مسعود و3/ 50 حديث ابن مسعود، 366 حديث عبد الله بن زيد، 630 حديث صهيب و4/ 8 حديث ذكوان، 106 حديث سلمان، وغيرها من التلخيص.

(3) المستدرك: 4/ 263.

صالح الخزاز واه[1].

ثانياً: العلل الخفية

لما كان الذهبي قد لخص كتاب المستدرك حسب، ولم يكن من وَكْدِه تتبع أحاديث الكتاب وتحريرها كما سنبين في الباب الثاني من هذه الدراسة، وأنّه كان من منهجه في الاختصار الكلام على الشيء بعد الشيء من الأحاديث مما ظاهره عدم الصحة والوهاء البَيّن فإنّه بلا شك لم يتكلم على العلل الخفية التي تكثر في هذا الكتاب كما أشار هو إلى ذلك في ترجمة الحاكم من سير أعلام النبلاء، إلا في القليل النادر الذي لا يقاس عليه، قال الذهبي في السير: «... بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة... وقد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً»[2].

قلت وهذا من أقوى دليل على صحة ما ذهبنا إليه في هذه الدراسة، من أن الذهبي لم يحرر الكتاب وإنما اختصره فقط. ونرى من المفيد أن نذكر كلام الحافظ الذهبي في العلل الخفية التي أعلَّ بها بعض أحاديث المستدرك عند تلخيصه وهي قليلة جداً، وقد قسمناها إلى قسمين:

القسم الأول: العلل الخفية في الإسناد

أعلّ الحافظ الذهبي عدداً قليلاً من أحاديث الثقات من المستدرك بأنواع

---

(1) تلخيص الذهبي: 4/ 263. قلت: عمرو بن سعيد الأشدق لم يدرك النبي ﷺ وبه أعلّه الترمذي (برقم 1952). ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 175 حديث ابن أبي مليكة و2/ 32 حديث عبد الله بن سالم البصري، 393 حديث أبي هريرة، 478 حديث أبي سودة، 529 حديث جابر، 532 حديث أبي أسماء الرحبي و3/ 29 حديث عبد الله بن فيروز، 41 حديث جبير بن نفير، 80 حديث سعيد بن المسيب، 157 حديث أم أيمن، 158 حديث سويد بن غفلة، 189 حديث سليمان بن أبان و4/ 343 حديث الحارث بن عبد الله، وغيرها من التلخيص.

(2) سير أعلام النبلاء: 17/ 175-176.

العلل الاسنادية الخفية المختلفة المشهورة، فمن المعروف في علم المصطلح أنّ الحديث الموقوف يمكن أن يكون علّةً للحديث المرفوع إن كان رواته أوثق وأحفظ من رواة الحديث المرفوع وكما هو مشهور، وكذا الحال بالنسبة للحديث المرسل في مقابل الموصول.

فمثال الحديث المرفوع والمعلول بعلة الوقف حديث أبي هريرة ﵁ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الإيمان» من مستدركه فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو. قال: حدثنا سعيد بن مسعود قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أنبأنا إسرائيل فيما رواه عن أبي إسحاق فيما رواه عن الأغر فيما رواه عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أنهما شهدا على رسول الله ﷺ قال: «**إذا قال العبد لا إله إلا الله والله أكبر صدَّقه ربُّه قال صدق عبدي لا إله إلا أنا وأنا وحدي. وإذا قال** ...فذكر الحديث بطوله».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين وقد احتجا جميعاً بحديث أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد، وقد اتفقا جميعاً على الحجة بأحاديث إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق[1].

قال الذهبي في التلخيص: قلت: أوقفه شعبة وغيره[2].

ومثال الحديث الموصول المعلول بعلّة «الإرسال» حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال: حدثنا علي بن عيسى الحيري قال: حدثنا الحسين بن محمد بن زياد قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي قال: حدثنا أبي فيما رواه عن هشام بن عروة فيما رواه عن عروة فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت: أُنزلت «**عبس وتولى**» في ابن أم مكتوم فقالت: أتى إلى رسول الله ﷺ فجعل يقول أرشدني. فقالت: وعند رسول الله ﷺ من عظماء المشركين قالت فجعل رسول الله ﷺ يعرض عنه

---

(1) المستدرك: 1/ 5-6.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 5. قلت: يعني إنه معلول بموقوف شعبة وغيره، وبه أعلّه الترمذي (برقم 3430) ولذلك اقتصر على قوله «حسن». ولمزيد من الأمثلة ينظر: 1/ 153 حديث عبد الله بن عمر من التلخيص.

ويقبل على الآخرين ويقول أترى بما أقول بأساً؟ فيقول: لا. ففي هذا أنزلت **«عبس وتولى»**.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فقد أرسله جماعة عن هشام بن عروة»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: وهو الصواب»[2].

القسم الثاني: العلل الخفية في المتن

أعلَّ الذهبي عدداً قليلاً جداً من أحاديث المستدرك بعلّةِ «نكارة المتن» أي مخالفة متن الحديث المروي لما هو محفوظ من الأحاديث الصحيحة الثابتة ومن أمثلة ذلك حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال: حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي إملاء قال: حدثنا عبد الله بن روح المدايني قال: حدثنا شبابة بن سوار قال: حدثنا نعيم بن حكيم قال: حدثنا أبو مريم (يعني الثقفي) فيما رواه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: انطلق بي رسول الله ﷺ حتى أتى بي الكعبة فقال لي **«اجلس»** فجلست إلى جنب الكعبة فصعد رسول الله ﷺ بمنكبي ثم قال لي **«انهض»** فنهضت فلما رأى ضعفي تحته قال لي **«اجلس»** فنزلت وجلست ثم قال لي **«يا علي اصعد على منكبي»** فصعدت على منكبيه ثم نهض بي رسول الله ﷺ فلما نهض بي خيل إلي لو شئت نلتُ أفق السماء فصعدت فوق الكعبة وتحتي رسول الله ﷺ فقال لي **«ألقِ صنمهم الأكبر صنم قريش»** وكان من نحاس موتداً بأوتاد من حديد إلى الأرض فقال لي رسول الله ﷺ **«عالجه»** ورسول الله ﷺ يقول **«إيه**

---

(1) المستدرك: 2/ 514.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 514. قلت: يعني أنّ الصواب في هذا الحديث أنه مرسل، بمعنى أنّ الإرسال علّة في رفع هذا الحديث، قال الترمذي بعد أن ساقه مرفوعاً: «هذا حديث غريب (يعني ضعيف)» وروى بعضهم هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه قال: أُنزلت «عبس وتولى» في ابن أم مكتوم، ولم يذكر فيه عن عائشة رضي الله عنها. ينظر «الجامع الكبير» للترمذي برقم (3331).

إيه جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً»[1] فلم أزل أعالجه حتى استمكنت منه فقال «**اقذفه**» فقذفته فتكسر وترديت من فوق الكعبة فانطلقت أنا والنبي نسعى وخشينا أن يرانا أحد من قريش وغيرهم قال علي فما صُعِدَ به حتى الساعة. وسكت عنه الحاكم[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: إسناده نظيف والمتن منكر»[3].

ومن المفيد أن نذكر أنه رحمه الله قد أعلّ عدداً قليلاً من الأحاديث التي لا تتجاوز أصابع اليد بعلة «التأريخ» أي أنه نظر إلى متن الحديث المروي وإلى التأريخ الذي عاشه الصحابي ومكانه من الأحداث، فلما رأى الحديث لا يتفق بل يخالف ما ثبت في التأريخ الصحيح فقد جعل هذه المخالفة علّةً توجب ضعف الحديث والقدح بصحته، فمن أمثلة ذلك حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «معرفة الصحابة» من مستدركه فقال: أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان البزاز قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم قال: حدثنا صالح بن حاتم بن وردان قال: حدثني أبي قال: حدثني أيوب فيما رواه

---

(1) سورة (الإسراء) آية (81).

(2) المستدرك: 2/ 366-367.

(3) تلخيص الذهبي: 2/ 366-367. قلت متن هذا الحديث مخالف لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من أنَّهُ عليه الصلاة والسلام إنما كسَّر آلهة قريش هو وأصحابه ﷺ في عام الفتح فقط. فقد أخرج البخاري في صحيحه (فتح الباري برقم 4720) واللفظ له، ومسلم (3/ 1408 برقم 1781) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: دخل النبيُّ ﷺ مكة وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نصباً فجعل يطعنها بعود كان بيده ويقول ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: 81] ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٤٩﴾﴾ [سبأ/ 49] زاد ابن أبي عمر يوم الفتح. ولمزيد من الأمثلة على هذا النوع ينظر الأحاديث: 1/ 316 حديث ابن عباس، 506 حديث رفاعة و3/ 123 حديث أبي ذر، 128 حديث ابن عباس، 166 حديث سلمان، 189 حديث زيد بن حارثة، 604 حديث عبد الله بن سلام و4/ 122 حديث أنس، 242 حديث أنس، 320 حديث ابن عباس، 382 حديث الحارث بن حاطب، 589 حديث ابن مسعود. وينظر كذلك الأحاديث: 3/ 107 حديث عثمان، 387 حديث أبي عبد الرحمن السلمي، 516 حديث مصعب بن عبد الله، 520 حديث عبد الله بن زيد، 572 حديث سهل و4/ 19 حديث أبي عبيدة، 29 حديث أنس، 33 حديث ابن عباس من التلخيص.

عن أبي يزيد المدني فيما رواه عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ فلما أصبحنا جاء النبيُّ ﷺ إلى الباب فقال «**يا أمَّ أيمن ادعي لي أخي**» .فقالت هو أخوك وتنكحه؟ قال: «**نعم يا أمّ أيمن.** فجاء عليٌّ فنضح النبيُّ ﷺ عليه من الماء ودعا له ثم قال «**ادعي لي فاطمة**» قالت: فجاءت تعثر من الحياء. فقال لها رسول الله ﷺ «**اسكني فقد أنكحتك أحبّ أهل بيتي إلي**» .قالت ونضح النبيُّ ﷺ عليها من الماء ثم رجع رسول الله ﷺ فرأى سواداً بين يديه فقال «**من هذا؟**» فقلت: أنا أسماء، قال: «**أسماء بنت عميس؟**» قالت: نعم. قال: «**جئت في زفاف ابنة رسول الله؟**» قلت: نعم. فدعا لي.

وسكت عنه الحاكم[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: حاتم خرج له (يعني مسلماً)، صالح من شيوخ مسلم ولكن الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة»[2].

---

(1) المستدرك: 3/ 159.

(2) تلخيص الذهبي: 3/ 159-160. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 100 حديث الوليد بن عقبة، 268 حديث مالك، 556 حديث أنس، 562 حديث إياس بن سلمة، 639 حديث عبد الله بن عمرو و4/ 19 حديث شهر بن حوشب، 440 حديث محمد بن سيرين، 494 حديث إسماعيل بن عبد الله من التلخيص.

رابعاً: كلامه على الشروط

يمكننا أن نقسم كلام الحافظ الذهبي في الشروط إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول:

تصحيح الذهبي لعدد قليل من أحاديث المستدرك - التي لم يصحح الحاكم أسانيدها على الشرط في الغالب - إما على شرط الشيخين وإما على شرط أحدهما. فمن أمثلة ما صححه الذهبي على شرط الشيخين حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث فيما رواه عن ابن الهاد فيما رواه عن يحيى بن سعيد فيما رواه عن زرارة بن أوفى فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس إلا قال: «**سبحانك اللهم ربي وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك**». فقلت له يا رسول الله ما أكثر ما تقول هذه الكلمات إذا قمت؟ قال: «**لا يقولهن من أحد حين يقوم من مجلسه إلا غفر له ما كان منه في ذلك المجلس**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: على شرط خ م»[2].

---

(1) المستدرك: 1/ 496-497.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 497 ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 360 حديث ابن عباس، 469 حديث ابن عباس/ 576 حديث ابن مسعود و3/ 65 حديث عروة، 227 حديث عمر بن الخطاب، 263 حديث طارق و4/ 11 حديث مسروق، 16 حديث أم سلمة، 197 حديث عروة، 288 حديث عائشة، 374 حديث عقبة بن الحارث، 383 حديث ابن عمر، 396 حديث سلمان، 550 حديث ابن عمر، 579 حديث أبي ذر. منه.

ومن أمثلة ما صححه الذهبي على شرط البخاري حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال: حدثنا يحيى بن منصور القاضي قال: حدثنا أبو عبد الله البوشنجي قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن حنبل: قال: حدثنا هشيم (يعني ابن بشير) قال: أخبرنا حصين (يعني ابن عبد الرحمن السلمي) فيما رواه عن عكرمة: فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾﴾ [1] قال: هي المتابعة الممتلئة قال: وربما سمعت العباس يقول أسقنا وادهق لنا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: على شرط خ»[3].

ومن أمثلة ما صححه الذهبي على شرط مسلم حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الطلاق» من مستدركه فقال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا مُعَرّف بن واصل[4] فيما رواه عن محارب بن دثار فيما رواه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ومن حكم هذا الحديث أي يبدأ به في كتاب الطلاق»[5].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: على شرط (م)»[6].

---

(1) سورة (النبأ) الآية (34).

(2) المستدرك: 2/ 512.

(3) تلخيص الذهبي: 2/ 512. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 131 حديث ابن عباس، 539 حديث أبي الطفيل منه.

(4) تحرف لفظ «مُعَرّف» إلى «معروف» في المستدرك المطبوع. ينظر تقريب التهذيب: 472.

(5) المستدرك: 2/ 196.

(6) تلخيص الذهبي: 2/ 196. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 255 حديث جابر، 329 حديث ابن عمر، 432 حديث أبي سعيد، 448 حديث ابن عباس، 474 حديث أبي موسى و3/ 107 حديث عمر بن سعيد، 108 حديث عامر بن سعد، 178 حديث ابن عباس، 404 حديث أسير بن جابر، 525 حديث الضحاك و4/ 141 حديث ابن عباس، 243 حديث البراء. منه.

القسم الثاني:

اعتراض الذهبي على الحاكم في تصحيحه لعدد من الأحاديث على شرط الشيخين أو على شرط واحد منهما إما لأن في سند الحديث راوياً أو أكثر ليس من رجالهما فعندئذٍ لا يصح الحديث على شرط ذاك لأن شرط الشيخين -عند الذهبي على الأقل- إنما هو أعيان الرواة الذين أخرجا لهم[1].

وإما أن يصرح الذهبي بقبول الحديث ولكن ليس على شرط لوجود العلةِ نفسها في سند الحديث «في سنده من لم يخرجا له».

فمن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط الشيخين فردّه الذهبي بأن فيه من لم يخرجا له حديث سمرة بن جندب ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الكسوف» من مستدركه فقال: حدثنا أبو علي الحسين بن إدريس الأنصاري قال: حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان فيما رواه عن الأسود بن قيس فيما رواه عن ثعلبة بن عباد فيما رواه عن سمرة بن جندب ﷺ قال: صلى بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ثعلبة مجهول وما أخرجا له شيئا»[3].

ومن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط البخاري وردَّه الذهبي بأن في الحديث من لم يخرج البخاري له حديث سَرق ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن

---

(1) ينظر تفصل الكلام على المراد من شرط الشيخين في (الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين). ص92 وما بعدها.

(2) المستدرك: 1/ 334.

(3) تلخيص الذهبي: 1/ 334. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلا الأحاديث: 1/ 89 حديث ابن عباس و2/ 206 حديث عائشة، 303 حديث عمر، 315 حديث علي، 346 حديث ابن عباس، 473 حديث أبي هريرة و3/ 119 حديث أم سلمة، 152-153 حديث أبي هريرة، 194 حديث علي و4/ 191 حديث عتبة و579 حديث أبي ذر وغيرها. منه.

أحمد بن عتاب العبدي ببغداد قال: حدثنا عبد الملك الرقاشي قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيما رواه عن زيد بن أسلم فيما رواه عن عبد الرحمن بن البيلماني قال: «رأيت شيخاً بالإسكندرية يقال له سرق فأتيته وسألته فقال لي: سماني رسول الله ﷺ ولم أكن لأدعَ ذلك أبداً. فقلت لم سماك؟ قال قدم رجل من أهل البادية ببعيرين... فذكر قصة الحديث بطولها».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1]. قال الذهبي في التلخيص: «قلت: كذا قال وعبد الرحمن بن البيلماني لين ولم يحتج به البخاري»[2].

ومن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط مسلم ورده الذهبي بأن فيه من لم يخرج له مسلم حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «العلم» من مستدركه فقال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة.

وأخبرنا أحمد بن سلمان الفقيه قال: قرىء على عبد الملك بن محمد هو ابن عبد الله الرقاشي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا مسلم بن خالد فيما رواه عن العلاء فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«كرم المؤمن دينه ومروءته عقله، وحسبه خلقه»**.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل مسلم ضعيف وما خرج (يعني مسلماً) له»[4].

---

(1) المستدرك: 4/ 101-102.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 101-102. ولمزيد من الأمثلة ينظر حديث ابن مسعود (1/ 525) منه.

(3) المستدرك: 1/ 114.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 114. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 2/ 78-79 حديث أبي مالك الأشعري، 172-174 حديث ربيعة بن كعب، 198 حديث عائشة و3/ 130 حديث بريدة و4/ 557 حديث أبي سعيد. منه.

أما الأحاديث التي صرح الذهبي بقبولها ولكن ليس على شرط -كما فعل الحاكم- فمن أمثلتها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «التفسير» من مستدركه فقال: حدثنا محمد بن صالح بن هانىء والحسن بن يعقوب قالا: حدثنا السري بن خزيمة قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقبري قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال: حدثنا عياش بن عباس القتباني فيما رواه عن عيسى بن هلال الصدفي فيما رواه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: أقرئني يا رسول الله فقال: **«اقرأ ثلاثاً من ذوات حم...»** فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: بل صحيح»[2].

وحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو النضر الفقيه وأبو الحسن العنزي قالا: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثنا الليث قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب أن علي بن رباح أخبره أنه سمع عمرو بن العاص رضي الله عنه يقول على المنبر: «والله ما رأيت قوماً قط أرغب فيما كان رسول الله ﷺ يزهد فيه منكم. ترغبون في الدنيا وكان يزهد فيها. والله ما مرّ برسول الله ﷺ ثلاث من الدهر إلا والذي عليه أكثر من الذي له».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: صحيح وليس على شرط واحد منهما»[4].

---

(1) المستدرك: 2/ 532.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 532. قلت لم يصححه الذهبي على شرط الشيخين لأن فيه عيسى بن هلال لم يخرجا له شيئاً البتة وعياش بن عباس أخرج له مسلم دون البخاري. ينظر الكاشف (2/ 363 و372).

(3) المستدرك: 4/ 315.

(4) تلخيص الذهبي: 4/ 315. قلت لم يصححه على شرط البخاري لأن فيه علي بن رباح إنما أخرج له مسلم فقط... ينظر الكاشف (2/ 284).

ولمزيد من الأمثلة ينظر: 1/ 334 حديث أبي بكرة، 440 حديث النعمان بن بشير و4/ 447 حديث سلمة بن نضيل من التلخيص.

خامساً: عيب الذهبي على الحاكم استدراكه أحاديث على الشيخين أو أحدهما قد أخرجاها أو أحدهما

عاب الذهبي على الحاكم استدراكه على الشيخين أو أحدهما أحاديث قد أخرجاها في صحيحيهما أو أحدهما، فمن أمثلة ما استدركه الحاكم على الشيخين وهو موجود مخرج في صحيحيهما حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأدب» من مستدركه فقال: أخبرنا أبو الزناد بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا بشر بن موسى قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: أخبرنا أبو الزناد فيما رواه عن الأعرج فيما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **«أخنع الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى ملك الملوك شاهان شاه»**. قال سفيان: إنّ العجم إذا عظموا ملكهم يقولون شاهان شاه إنك ملك الملوك.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. لأن جماعة من أصحاب سفيان رووه عنه بإسناده عن أبي هريرة يبلغ به»(1).

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: قد أخرجاه»(2).

قلت (الباحث): أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ مقارب فقال: حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا سفيان فيما رواه عن أبي الزناد فيما رواه عن الأعرج فيما رواه عن أبي هريرة رواية قال: أخنع الأسماء عند الله. وقال سفيان مرة: أخنع الأسماء عند الله رجل تسمى بملك الملوك، قال سفيان: يقول غيره تفسير: شاهان شاه(3).

وأخرجه مسلم في صحيحه بزيادات فقال رحمه الله: حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة (واللفظ لأحمد) قال: الأشعثي: أخبرنا. وقال الآخران حدثنا: سفيان بن عيينة فيما رواه عن أبي الزناد فيما رواه

---

(1) المستدرك: 4/ 274-275.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 274-275. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 442 حديث أبي هريرة و3/ 57 حديث أنس، 523 حديث علي بن الحسين و4/ 16 حديث أم سلمة من التلخيص.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري برقم (6206).

عن الأعرج فيما رواه عن أبي هريرة فيما رواه عن النبي ﷺ قال: **إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الملوك** .زاد ابن أبي شيبة في روايته: **لا مالك إلا الله عز وجل.**

قال الأشعثي: قال سفيان: مثل شاهان شاه. وقال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو عن أخنع الأسماء؟ فقال: أوضع[1].

ومن أمثلة ما استدركه الحاكم على شرط الشيخين وهو مخرج في صحيح الإمام البخاري حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» من مستدركه فقال: حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو قال: حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي قال: حدثنا مكي بن إبراهيم قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ**». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: ذا في البخاري»[3].

قلت (الباحث) أخرجه البخاري بنصه فقال: حدثنا المكي بن إبراهيم قال: أخبرنا عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: قال النبي ﷺ: **نعمتان مغبون فيهما كثير من**

---

(1) صحيح مسلم: 3/ 1688 برقم (2143). وينظر مظان تخريج هذا الحديث في: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي: 10/ برقم 13672.
والمسند الجامع لأستاذنا الدكتور بشار: 17/ برقم 14100.

(2) المستدرك: 4/ 306.

(3) تلخيص الذهبي: 4/ 306. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 475 حديث ابن عباس، 528 حديث أبي امامة و2/ 355 حديث ابن عباس، 497 حديث علي، 607 حديث عبد الله بن يسر و3/ 175 حديث أبي بكرة، 218 حديث سلمة بن الأكوع و4/ 78 حديث ابن عباس، 162 حديث أبي هريرة، 212 حديث أم سلمة، 273 حديث أنس، 361 حديث ابن عباس، 374 حديث السائب من التلخيص.

الناس: الصحة والفراغ[1].

ومن أمثلة ما استدركه الحاكم على شرط الشيخين وهو مخرج في صحيح مسلم حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الدعاء» من مستدركه فقال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ قال: حدثنا الحسين بن الحسن ومحمد بن إسماعيل قالا: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني حفص بن ميسرة ويعقوب بن عبد الرحمن فيما روياه عن موسى بن عقبة فيما رواه عن عبد الله بن دينار فيما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يدعو فيقول: «**اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك ومن تحول عافيتك ومن فجاءة نقمتك ومن جميع سخطك**».

قال ابن وهب ذكره يعقوب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأرسله حفص. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: خرجه (م)»[3].

قلت (الباحث): قد أخرج هذا الحديث الإمام مسلم في صحيحه بلفظ مقارب فقال: حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة قال: حدثنا ابن بكير قال: حدثني يعقوب بن عبد الرحمن بن موسى بن عقبة فيما رواه عن عبد الله بن دينار فيما رواه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك، وتحول عافيتك وفجاءة نقمتك، وجميع سخطك**»[4].

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري برقم (6412). وينظر مظان تخريج هذا الحديث في المسند الجامع لأستاذنا العلامة بشار 9/ برقم 7072.

(2) المستدرك: 1/ 531.

(3) تلخيص الذهبي: 1/ 531. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 445 حديث أبي قتادة، وحديث أبي هريرة، 530 حديث أبي مالك، 533 حديث أبي هريرة، 541 حديث أبي هريرة، 546 حديث أبي هريرة و3/ 327-328 حديث العباس و4/ 88 حديث عياض، 241 حديث أبي ذر، 285 حديث أنس، 367 حديث أنس، 549 حديث عائشة، 547 حديث عبد الله بن عمرو منه.

(4) صحيح مسلم: 4/ 2097 برقم (2739). وينظر مظان تخريج هذا الحديث في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي 5/ برقم 7255.

والمسند الجامع لأستاذنا العلامة الدكتور بشار 10/ برقم 8090.



الباب الثاني

تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي وفيه أربعة فصول



توطئة

شاع القول عند الكثيرين إنّ الحافظ الذهبي قد حرر المستدرك وتكلم فيه على كلٍّ ما يحتاج منه إلى كلام، لذلك فقد صنّفوا ما في التلخيص إلى مخالفة وموافقة وسكوت، وصورة المخالفة عندهم هي جملة الاعتراضات التي اعترض بها الذهبي على أحكام الحاكم في المستدرك، بخلاف الموافقة أو الإقرار فهما جملة أحكام الحاكم على الأحاديث والتي كرر الذهبي ذكرها في التلخيص، أما السكوت فصورته عندهم أن يذكر الذهبي حديث الحاكم من غير أن يذكر معه عبارته، ونتيجة طبيعية لهذا ظهرت ثمرة هذا الزعم الفاسد وهي العبارة الشهيرة «صححه الحاكم ووافقه أو أقره الذهبي».

وأول من وجدته نبَّه إلى هذا الخطأ الشائع فضيلة الأستاذ العلامة الدكتور بشار عواد معروف، وطلب من الدارسين وطلبة العلم أن يبحثوها فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب «الجامع الكبير» للترمذي: «وهذا عندنا وهم كبير يتعين التنبيه عليه لا ندري من أين جاء ولا كيف بدأ»[1].

وكان من نتائج هذا التنبيه أن شمرت ساعد الجد للبحث عن أصل هذه العبارة، وعن أول من استعملها ممن جاء بعد الذهبي، وقد بدأت بالبحث عنه «مصطلح الموافقة» عند المعاصرين ثم الأقدم فالأقدم حتى انتهيت إلى تلامذة الذهبي، فمن أشهر من استعمل هذا المصطلح من علماء هذا العصر: العلامة المباركفوري (ت 1357هـ)[2]، والشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي (ت 1378هـ)[3]. والشيخ العلامة أحمد شاكر[4]، والشيخ العلامة

---

(1) مقدمة تحقيق «الجامع الكبير» للترمذي، تحقيق د. بشار: 1/ 45.
(2) ينظر تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري، مثلاً أرقام الأحاديث: 576، 1526.
(3) ينظر الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني للساعاتي: 4/ 53، 54، 57، 60.
(4) ينظر سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر، مثلاً الأحاديث: 30، 65، 94.

محمد ناصر الدين الألباني[1]، والشيخ العلامة شعيب الأرناؤوطي[2].

ثم رجعت إلى «نيل الأوطار» للشوكاني (ت 1250هـ) وإلى «سبل السلام» للصنعاني (ت 1182هـ)، فلم أرهما يستخدمان هذا المصطلح ثم رجعت إلى «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت 1162هـ)[3]، وإلى «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (ت 1030هـ)[4]، فرأيتهما يستعملان هذا المصطلح.

ثم رجعت إلى «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي القارئ (ت 1014هـ) فرأيته يستعمل هذا المصطلح غير أنه لا ينسبه إلى نفسه[5] بل ينسبه إلى «تصحيح المصابيح»[6] ولا ندري صحة هذه النسبة إذ أني رجعت إلى «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين» للعلامة محمد بن علان الصديقي الشافعي (ت 1057هـ) وإلى «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للمتقي الهندي (ت 975هـ) وإلى «الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (ت 911هـ) وإلى «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي (ت 902هـ)، وإلى «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر (ت 852هـ)، وإلى «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة» للبوصيري (ت 840هـ)، وإلى «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من أخبار» للحافظ العراقي (ت 806هـ)، وإلى «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن (ت 804هـ) وإلى «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، وإلى «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي

---

(1) ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، مثلاً الأحاديث: 531، 539، 541، وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة له، مثلاً أرقام الأحاديث: 557، 685.

(2) ينظر مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرناؤوطي مثلاً أرقام الأحاديث: 2101، 2105، 2112.

(3) ينظر أرقام الأحاديث: 143-1606 منه.

(4) ينظر أرقام الأحاديث: 3129، 3143، 3196 منه.

(5) ينظر: 5/ 150 حديث عبد الله بن عمر، 158 حديث نافع بن عتبة منه.

(6) بحثت عن هذا الكتاب فلم أعثر عليه فلعله من الكتب المفقودة وقد ذكره صاحب كشف الظنون (2/ 1699) من ضمن الشروحات التي ألفت على «مصابيح البغوي».

اليدين من فوائد» للحافظ العلائي (ت 763هـ) فرأيت جميع هؤلاء الأعلام يعتمدون الحاكم مصدراً من مصادر تخريجهم للحديث من غير أن يذكروا موافقة الذهبي له، مما يدل على عدم شيوع هذه الفكرة، في تلك الأعصر، إذ لو كانت معروفةً لاستعملوها، ثم رأيت في المطبوع من كتاب «نصب الراية تخريج أحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي (ت 761هـ) نصاً واحداً يذكر فيه عبارة «وأقره الذهبي عليه»[1] مع أن الحافظ الزيلعي قد اعتمد مستدرك الحاكم في كتابه الكبير -أربعة مجلدات- مصدراً من مصادر تخريجه للحديث، وذكره مئات المرات من غير أن يذكر إقرار الذهبي له، فمن غير المعقول أن لا يذكر مثل هذا الأمر إلا مرةً واحدةً، وأنا أخوف ما أكون أن يكون هذا من إضافات النُّسّاخ، ولا سيما أنّ الكتاب لم يحقق تحقيقاً علمياً قائماً على مقابلة المخطوطات والمطبوعات.

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا المصطلح قد شاع بين العلماء المتأخرين، إذ قلما نجد كتاباً حديثياً يُعنى بتخريج الحديث أو يقدّم دراسةً قائمة على الحديث إلا ويشير إلى هذا المصطلح الذي خلق جواً مظلماً في علمية إمام من أئمة النقد الحديثي وهو شمس الدين الذهبي إذ كيف يعقل أن يصحح هذا العالم الجليل الناقد الجهبذ مئات الأحاديث، ثم يحكم هو نفسه عليها في كتبه الأخرى بالضعف والوهاء أو يحكم على رجالها بالضعف والترك والكذب!؟

ونرى من الواجب علينا أن نوضح أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه القالة، ودفعت إلى القول بها وهي عندي ترتكز على أمرين:

الأول: التعليقات التي علَّقَ بها الذهبي هنا وهناك في تلخيصه والتي تعقب بها الحاكم وبين بعض شطحاته في مستدركه فظنَّ بعض من جاء بعد الذهبي أنه كان من منهجه أن يتكلم على أحاديث الحاكم كلها ولم يفقهوا فكرة الرجل، فمنهج الذهبي أنه حين يختصر أي كتاب أن يتكلم على بعض المواضع فيه هنا وهناك. ولا أدلُّ على هذا من كلام الذهبي نفسه في كتابه «سير أعلام النبلاء» فقد بيَّنَ -رحمه الله تعالى- أنه لم يحرر الكتاب، بل أنّ الكتاب يحتاج إلى عمل وتحرير، إذ قال في السير: «بل في المستدرك شيءٌ كثير على شرطهما وشيء

---

(1) ينظر نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي: 4/ 161.

كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعه من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه وباقي الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً»[1].

قلت (الباحث): فلو كان الذهبي قد حرر كل أحكام المستدرك وتكلم على كل ما يحتاج فيه إلى كلام !، فكيف ساغ له أن يصف عمله بالاختصار المجرد الذي لا يعني أكثر من حذف الفضل والزيادة والإتيان بالكتاب الأصلي بأقل حجم ممكن؟!، ثم لو كان الذهبي قد بيّن كل ما يحتاج إلى بيان من المستدرك، كيف ساغ له أن يقول في السير «... ويعوز عملاً وتحريراً»؟!، فدلَّ كلامه هذا على أن عمله في المستدرك هو الاختصار المجرد ليس إلا.

الثاني: وَصْفُ بَعضِ العلماء عمل الذهبي في «المستدرك» بأنه بيان للصحيح المستدرك والصحيح والحسن والضعيف والموضوع أي أنه تحرير، فقد قال تلميذ الذهبي عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي (ت 774هـ) في كتابه المختصر «اختصار علوم الحديث» ما نصه:

«قلت: في هذا الكتاب (يعني المستدرك) أنواع من الحديث كثيرة؛ ففيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم. وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضاً. وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبيّن هذا كله، (!!!) وجمعَ فيه جزءاً كبيراً مما وقع فيه من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث والله أعلم»أ.هـ.

قلت (الباحث): فقد سوغ كلام ابن كثير هذا على القول بالموافقة ولا سيما وقد خَرجَ من فم عالم كبير من علماء هذا الشأن وهو فضلاً عن هذا من تلامذة الذهبي رحمه الله. ومعلوم ما في هذا القول من إسراف وغلو فهو كلام مردود

(1) سير أعلام النبلاء: 17/ 175-176.

كائناً من كان قائله والذي يرده هو الذهبي نفسه، فخير من يفهم مراد الذهبي هو الذهبي نفسه وخيرُ من يُقيم عمل الذهبي في المستدرك هو الذهبي نفسه فقد قال في «سير أعلام النبلاء»: «... قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً». فكلامه هذا ينقض كلام ابن كثير من الأصل، فابن كثير قال أن الذهبي قد بيّن كل هذا والذهبي قال «قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً» والفرق بين العبارتين كبيرٌ معلوم.

وأنا أعتذر عن الحافظ ابن كثير الدمشقي فلعله أراد أن يقول:

(إنه (أي الذهبي) بيّن بعض ما في المستدرك من صحيح مستدرك وصحيح وحسن وضعيف وموضوع)، وهو قد فعل هذا في بعضها وليس في كلها فسبق قلم ابن كثير مراده - والله أعلم -.

إنّ الأصل من تأليف كتاب مستدرك الحاكم هو أن يستدرك مؤلفه أحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما، وقد نص الحاكم في كتابه على أن: هذا على شرط الشيخين أو شرط البخاري أو على شرط مسلم ولم يخرجاه فلما لخص الذهبي كتاب المستدرك نقل أقوال الحاكم هذه على طريقته في الاختصار ورقم بـ (خ م) و(خ) و(م) تلخيصاً لقول الحاكم وليس من كلامه ولا أدلّ على ذلك من أنه قد ذكر غير هذه الأحكام في كتبه الأخرى التي ألفها، فالذهبي رجل خبير في الرجال قد ألّف فيهم الكتب المفصلة والوجيزة لا يفوته أن هذا الرجل من رجال البخاري ومسلم أو من غيرهما، فقد قرأ كتاب شيخه ورفيقه المزي (ت 742هـ) «تهذيب الكمال» وهو في المسودة ثم قرأه بعد تبييضهِ، واختصر منه أربعة كتب هي: «تذهيب تهذيب الكمال في معرفة الرجال»[1] و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»[2] و«المجرد من تهذيب الكمال»[3] و«المقتضب من تهذيب الكمال للمزي»[4].

---

(1) ينظر الكلام على هذا المختصر في (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص219.

(2) ينظر المصدر نفسه/ 227.

(3) ينظر المصدر نفسه/ 230.

(4) ينظر المصدر نفسه/ 253.

وكان الذهبي حريصاً في جميع كتبه التي اختصرها أن يضع رقوم الكتب الستة على كل ترجمةٍ من تراجمها، وكذلك الكتب التي ألفها من مثل «تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء» و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، ومن ثَمَّ فإننا قد تحاكمنا إلى هذه الكتب فوجدنا أنّ العديد من الأسانيد التي رمز لها في التلخيص (خ م) أو (خ) أو (م) فيها رجل أو أكثر لم يرقم عليه بهذه الأرقام في كتبه هذه مما يدل على معرفته بذلك فهو حافظ الدنيا الذي كان يضرب به المثل في الحفظ، بل إن حافظ عصره ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) قد شرب من ماء زمزم ودعا الله أن يجعله في مرتبة الذهبي في الحفظ[1].

لقد وضعنا خطة مفصلة لدراسة هذا الموضوع بأن تتبعنا الأحكام الواردة في التلخيص هل هي أحكام الحاكم نقلها الذهبي بأسلوبه الخاص أم هي أحكامه الخاصة؟!، ولم نجد وسيلةً لمعرفة ذلك أفضل من تتبع هذه الأحكام في كتب الذهبي الأساسية سالفة الذكر التي تكلم فيها على الأحاديث ورواتها فكانت النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن هذه الأقوال إنما هي أقوال الحاكم وليست أقوال الذهبي بدليل أنه قد خالف جملة هذه الأحكام في كتبه الأخرى، وستبيّن الفصول الأربعة الآتية صحة هذه الدعوى التي ندّعيها، فقد قسمت هذا الباب إلى أربعة فصول تناولت في الفصل الأول نماذج مما صححه الحاكم على شرط الشيخين ورقم عليه الذهبي في التلخيص بـ (خ م) مع أن فيها من لم يخرج له الشيخان أو أحدهما وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى.

وتناولت في الفصل الثاني نماذج مما صححه الحاكم على شرط البخاري ورقم عليه الذهبي في التلخيص ب (خ) مع أن فيها من رقم عليه الذهبي نفسه بغير رقم البخاري في كتبه الأخرى.

ودرست في الفصل الثالث نماذج مما صححه الحاكم على شرط مسلم ورقم عليه الذهبي في التلخيص بـ (م) مع أن فيها من لم يخرج له مسلم وكما بين الذهبي نفسه في كتبه الأخرى.

---

(1) ينظر الإعلان للسخاوي ص472.

وتعرضت في الفصل الرابع لنماذج من الأحاديث التي صحح الحاكم أسانيدها وقال الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن الذهبي نفسه قد ذكر هذهِ الأحاديث في كتبه الأخرى ووصفها بالضعف أو النكارة أو الإرسال... الخ. أو ذكر بعض رواتها وأطلق عليهم أنواع الجروح المتنوعة كالكذب أو الاتهام به أو الترك أو الضعف أو... إلخ وهذا وذاك ينزل رتبة هذهِ الأحاديث من الصحة إلى الضعف - والله أعلم -.



الفصل الأول

ما صححه الحاكم على شرط الشيخين ورقم عليه الذهبي في التلخيص ((خ م)) مع أن فيها من لم يخرجا له أو أحدهما وكما بين الذهبي نفسه ذلك في كتبه الأخرى



الفصل الأول

لقد صحح الحاكم في مستدركه مئات الأحاديث على شرط الشيخين فكان الذهبي في التلخيص يرقمُ على الأغلب الأعم، منها بـ «خ م» مع أن فيها راوياً أو أكثر لم يخرجا أو أحدهما له شيئاً البتة، وكما بين الذهبي نفسهُ ذلك في كتبه الأخرى مثل «الكاشف» و«الميزان» و«سير أعلام النبلاء»، مما يؤكد ما ادعينا، وقد أدت عملية الجرد والدراسة التي قمت بها لعدد من تلك الأحاديث إلى تكريس عشرات الأمثلة، على أن إيراد جميع هذه الأمثلة في مثل هذه الدراسة يبدو عملاً عبثاً يخرج الدراسة عن مسارها المرسوم لها، لذلك سوف أكتفي دائماً بإيراد عشرة نماذج لكل فصل من الفصول الثلاثة الأولى من هذا الباب، وسأردفها بجداول فيها مزيد من الأمثلة للتدليل على ما ذهبنا إليه فبهذا يحصل المقصود. والله أعلم.

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا يحيى بن نصر بن سابق قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني معاوية بن صالح فيما رواه عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير فيما رواه عن أبيه أنه سمع أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول:

سَمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لن يعجز الله هذه الأمة من نصف يوم**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بعبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي الحمصي وإنما روى له في «الأدب المفرد» فقط[3].

ومعاوية بن صالح هو من رجال مسلم فقط، قال الذهبي في ترجمته من الميزان: «وهو ممن احتج به مسلم دون البخاري، وترى الحاكم يروي في مستدركه أحاديث، ويقول: هذا على شرط البخاري فيهم في ذلك ويكرره»[4]!!!.

قلت (الباحث): وقد ذكرهما الذهبي في كاشفه ورقم برقم مسلم والأربعة على كليهما[5].

فكيف يعقل أن يكون من كلامه في التلخيص أن هذا الحديث على شرط الشيخين؟!!

---

(1) المستدرك: 4/ 24.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 24.

(3) تقريب التهذيب: ص279.

(4) ميزان الاعتدال: 4/ 135.

(5) الكاشف: ترجمة عبد الرحمن بن جبير (2/ 159)، وترجمة معاوية بن صالح (3/ 157) منه.

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو كامل الجحدري قال: حدثنا النضر بن سليمان قال: حدثنا موسى بن عقبة فيما رواه عن إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة فيما رواه عن عبادة بن الصامت ﷺ قال: «إنَّ من قضاء رسول الله ﷺ للجدتين من الميراث السدس بينهما بالسوية».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): صححه الحاكم على شرط الشيخين ورقم عليه الذهبي بـ (خ م)، وهذا الرقم يجعل القارئ يتصور أن الذهبي قد صحح الحديث على شرط الشيخين كما فعل الحاكم وليس الأمر كذلك لما يأتي بيانه.

إنّ من لوازم هذا التصحيح (خ م) أن يكون جميع رواة هذا الحديث -عدا شيخ الحاكم وشيخه- من رجال الشيخين والأمر غير ذلك، فإسحاق بن يحيى ما روى له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجة. فكيف يكون من شرط الشيخين؟!!، فقد ذكره الذهبي في الكاشف ورقم عليه برقم ابن ماجة[3].

ثم هو فضلاً عن ذلك منكر الحديث عند الذهبي، فقد ترجمه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال: «منكر الحديث»[4]!!

ثم إن رواية إسحاق هذا عن عبادة ﷺ منقطعة، قال في الميزان: «وفي سنن ابن ماجة إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت المدني عن عبادة. ولم يدركه»[5]!!

---

(1) المستدرك: 4/ 340.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 340.

(3) الكاشف: 1/ 114.

(4) ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 77.

(5) ميزان الاعتدال: 1/ 204.

قلت (الباحث): فالحديث بهذا السند ضعيف منقطع عند الذهبي. فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط الشيخين؟!!!

النموذج الثالث

قال الحاكم: أخبرني أبو سعيد أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران الثقفي الزاهد قال: حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد المالكي بالري قال: حدثنا أحمد بن صالح بمصر قال: حدثني عبد الله بن وهب القرشي قال: أخبرني عاصم بن حكيم فيما رواه عن يحيى بن أبي عمرو السيباني فيما رواه عن عبد الله بن الديلمي أنَّ يعلى بن أمية ﵁ قال: «أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتمست أجيراً يكفيني وأُجري له سهمه فوجدت رجلاً فلما دنا الرحيل أتاني فقال: ما أدري ما السهمان؟ وما يبلغ سهمي فسم لي شيئاً كان السهم أو لم يكن. فسميت له ثلاثة دنانير فلما حضرت غنيمة أردتُ أن أجريَ له سهمه فذكرت الدنانير فجئت النبي ﷺ فذكرت له أمره فقال: «**ما أجد له في غزوته هذه في الدنيا إلا دنانيره التي سمى**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «قلت: خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الشيخين ما احتجا في صحيحيهما بعبد الله بن فيروز الديلمي، ولا بيحيى بن أبي عمرو السيباني أبي زرعة الحمصي، إنما روى البخاري للأخير في «الأدب المفرد» فقط[3]. والإمام مسلم ما احتج بأحمد بن صالح المصري أبي جعفر الطبري إنما هو من رجال البخاري فقط!

وقد ذكرهم الذهبي جميعاً في كاشفه ورقم برقم أبي داود والنسائي وابن

---

(1) المستدرك: 2/ 112.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 112.

(3) تقريب التهذيب: ص524.

ماجة فقط على عبد الله بن فيروز[1].

ورقم برقم أبي داود والنسائي وابن ماجة فقط على يحيى بن أبي عمرو السيباني[2].

ورقم برقم البخاري وأبي داود فقط على أحمد بن صالح المصري[3].

قلت: فكيف يعقل بعد هذا البيان أن يصحح الذهبي سند هذا الحديث على شرط الشيخين، وفيه هؤلاء الرواة المعرفون عنده؟!!

النموذج الرابع

قال الحاكم: أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني قال: حدثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا إسرائيل (يعني ابن يونس السبيعي) فيما رواه عن محمد بن قيس قال: سمعت مالك بن الحارث يقول: «شهدت علياً يوم النهروان طلب المُخدَج فلم يقدر عليه فجعل جبينه يعرق وأخذه الكرب ثم إنه قدر عليه. فخرّ ساجداً. فقال: والله ما كَذَبْتُ ولا كُذِّبْتُ».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر وهو غريب صحيح في سجود الشكر»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الشيخين ما احتجا بمالك بن الحارث الهمداني أبي موسى الكوفي، ولا بمحمد بن قيس الهَمَداني الموهبي الكوفي فما روى لهما إلا النسائي في «مسند علي رضي الله عنه»[6]!!

---

(1) الكاشف: 2/ 118.

(2) المصدر نفسه: 3/ 264.

(3) الكاشف: 1/ 60.

(4) المستدرك: 2/ 154.

(5) تلخيص الذهبي: 2/ 154.

(6) تقريب التهذيب: ص450 وص437.

ثم إن مالك بن الحارث مجهول عند الذهبي فقد ترجمه في ميزانه وقال: «ولا يدرى من هو؟»[1]!!

قلت: فالحديث لا يصح عند الذهبي وفي سنده هذا المجهول فضلاً عن أن يكون على شرط الشيخين، فكيف يُعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط الشيخين؟!!

النموذج الخامس

قال الحاكم: حدثني أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي من أصل كتابه قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري قال: حدثنا عبد الله بن صالح الأزدي قال: حدثني محمد بن سليمان بن الأصبهاني فيما رواه عن سعيد بن مسلم المكي فيما رواه عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت: «لما سار علي إلى البصرة دخل على أم سلمة زوج النبي ﷺ يودعها فقالت: سر في حفظ الله وفي كنفه فوالله إنك لعلى الحق والحق معك ولولا أني أكره أن أعصي الله ورسوله فإنه أمرنا ﷺ أن نقر في بيوتنا لسرتُ معك ولكن والله لأرسلن معك من هو أفضل عندي وأعز علي من نفسي ابني عمر».

قال الحاكم: «هذه الأحاديث الثلاثة (قلت وهذا منها) كلها على شرط الشيخين»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[3].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!!، مع أن الشيخين ما احتجا بسعيد بن مسلم المكي ولا بمحمد بن سليمان بن الأصبهاني، وعبد الله بن صالح لم يخرج له مسلم شيئاً البتة إنما هو من رجال البخاري فحسب فقد ذكرهم جميعاً الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم الترمذي وابن ماجة على

(1) ميزان الاعتدال: 3/ 425.
(2) المستدرك: 3/ 119.
(3) تلخيص الذهبي: 3/ 119.

سعيد بن مسلم المكي[1]، وبرقم الترمذي والنسائي وابن ماجة على محمد بن سليمان بن الأصبهاني[2]. وبرقم البخاري وأبي داود الترمذي وابن ماجة على عبد الله بن صالح[3].

قلت: فكيف يعقل أن يصحح الذهبي سند هذا الحديث على شرط الشيخين في التلخيص وفي سنده هؤلاء الرواة المعرفون عنده؟!!

النموذج السادس

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي وبحر بن نصر الخولاني قالا: حدثنا بشر بن أحمد المحبوبي بمرو قال: حدثنا سعيد بن مسعود قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا زكريا بن أبي زائدة قال: حدثنا مصعب بن شيبة فيما رواه عن صفية بنت شيبة قالت: حدثتني أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن والحسين فأدخلهما معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها معهما ثم جاء علي فأدخله مَعهم ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[4].

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[5].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[6].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص مع أن البخاري لم يحتج بمصعب بن شيبة إنما هو من رجال مسلم فقط فكيف يكون من شرطهما؟!!، وقد ذكره الذهبي في الكاشف ورقم عليه برقم مسلم والأربعة فقط[7]!!

---

(1) الكاشف: 1/ 372.

(2) المصدر نفسه: 3/ 50.

(3) المصدر نفسه: 2/ 96.

(4) سورة (الأحزاب) الآية (33).

(5) المستدرك: 3/ 147.

(6) تلخيص الذهبي: 3/ 147.

(7) الكاشف: 3/ 148.

وسعيد بن مسعود ليس من رجال الكتب الستة فلم يذكره صاحب الكمال ولا من لخصه ومنهم الذهبي نفسه في الكاشف!!

قلت: فكيف يعقل أن يصحح الذهبي سند هذا الحديث على شرط الشيخين وفيه من لم يحتجا أو أحدهما به؟!!

النموذج السابع

قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا محمد بن شاذان الجوهري قال: حدثنا معلى بن منصور قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا منصور بن زاذان فيما رواه عن ابن سيرين فيما رواه عن ابن العلاء بن الحضرمي فيما رواه عن أبيه ﷺ أنه كتب إلى النبي ﷺ فبدأ بنفسه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الشيخين لم يحتجا بابن العلاء بن الحضرمي فما أخرجا له شيئاً البتة، إذ ليس هو من شرطهما، فقد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف ورقم عليه برقم أبي داود فقط[3]!

وهو فضلاً عن ذلك مجهول، لا يعرف عند الذهبي فقد ترجمه في ميزانه وقال: عن أبيه لا يعرف. روى عنه ابن سيرين[4].!!

قلت: فمن غير المعقول أن يحكم الذهبي على رجل بالجهالة في مكان ويصحح حديثه على شرط الشيخين في مكان آخر.

النموذج الثامن

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا بكار بن قتيبة

(1) المستدرك: 4/ 273.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 273.

(3) الكاشف: 3/ 414.

(4) ميزان الاعتدال: 4/ 594.

القاضي قال: حدثنا صفوان بن عيسى قال: أخبرنا أنيس بن أبي يحيى فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن أبي سعيد الخدري ﵁ قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه وهو معصب الرأس. قال فاتبعته حتى صعد المنبر قال: فقال: «**إني الساعة لقائم على الحوض**، ثم قال: **إن عبداً عرضت عليه الدنيا وزينتها فاختار الآخرة**، فلم يفطن في القوم لذلك أحد إلا أبو بكر ﵁ فقال: بأبي أنت وأمي بل نفديك بأنفسنا وأولادنا وأموالنا وموالينا قال: ثم هبط من المنبر فما رؤي حتى الساعة».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين...»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ. م وفيه إباحة قولنا جعلت فداك»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الشيخين ما احتجا بأنيس بن أبي يحيى الأسلمي ولا بأبيه واسمه سمعان أبو يحيى الأسلمي فما أخرجا لهما شيئاً البتة.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم أبي داود الترمذي فقط على أنيس[3]، وبرقم الأربعة فقط على أبيه[4]!!

قلت: فكيف يعقل أن يكون من كلام الذهبي أن هذا الحديث على شرط الشيخين؟!!

النموذج التاسع

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق قال: أخبرنا أبو المثنى قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى بن سعيد فيما رواه عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة فيما رواه عن زينب بنت كعب فيما روته عن أبي سعيد الخدري ﵁ قال: قال رجل: يا رسول الله، أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ماذا لنا

---

(1) المستدرك: 4/ 282.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 282.

(3) الكاشف: 1/ 141.

(4) المصدر نفسه: 1/ 404.

بها؟ قال: «**كفارات**» .فقال أُبيّ بن كعب: يا رسول الله وإنْ قلَّتْ؟ قال: «**شوكة فما فوقها**» .قال: فدعا أُبيٌّ على نفسه أن لا يفارقه الوعك حتى يموت بعد أن لا يشغله عن حج ولا عمرة ولا جهاد في سبيل الله عز وجل ولا صلاة مكتوبة في جماعة. قال: فما مس رجل جلده بعدها إلا وجد حرها حتى مات.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الشيخين ما احتجا بزينب بنت كعب ولا بإسحاق بن كعب بن عجرة البلوي.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في «الكاشف» ورقم برقم الأربعة فقط على زينب بنت كعب[3]، وبرقم أبي داود والترمذي والنسائي فقط على إسحاق بن كعب[4]!!

قلت: زينب هذه فضلاً عن أنها ليست من رواة الشيخين فهي مجهولة عند الذهبي، فقد ترجمها في الميزان ونقل قول ابن حزم فيها: مجهولة. ما روى عنها غير سعيد[5].

فكيف يعقل أن يكون كلام الذهبي أنَّ هذا الحديث على شرط الشيخين وفيه هذه المجهولة؟!!

النموذج العاشر

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني: قال: حدثنا أسيد بن عاصم قال: حدثنا الحسين بن حفص قال: حدثنا سفيان فيما رواه عن أبي قيس الأودي فيما رواه عن هزيل بن شرحبيل قال: أتيت أبا

---

(1) المستدرك: 4/ 308.
(2) تلخيص الذهبي: 4/ 308.
(3) الكاشف: 3/ 471.
(4) المصدر نفسه: 1/ 112.
(5) ميزان الاعتدال: 4/ 607.

موسى وسلمان بن ربيعة في ابنة وابنة ابن وأخت لأب وأم فقالا للابنة النصف وللأخت النصف وقالا ائت ابن مسعود فإنه سيتابعنا فأتيته فأخبرته فقال: لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين، ولكني أقضي بما قضى به رسول الله ﷺ: «**للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللأخت**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الإمام مسلماً ما احتج بهزيل بن شرحبيل الأودي ولا بعبد الرحمن بن ثروان أبي قيس الأودي الكوفي!

والحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني الأصبهاني القاضي ليس من رجال البخاري فما أخرج له شيئاً البتة!!

وقد ذكرهم الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم البخاري والأربعة على هزيل بن شرحبيل[3]، وعبد الرحمن بن ثروان[4]، وبرقم مسلم وابن ماجة فقط على الحسين بن حفص[5]!!

قلت: فكيف أن يكون من كلام الذهبي أن هذا الحديث على شرط الشيخين؟!!

ولمزيد من الأمثلة ينظر الجدول الآتي:

جدول:

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك على شرط الشيخين ورقم عليهما الذهبي في التلخيص بـ «خ م» مع أنَّ فيها من لم يخرجا أو أحدهما

(1) المستدرك: 4/ 334-335.
(2) تلخيص الذهبي: 4/ 334.
(3) حاشية الكاشف: 3/ 220.
(4) الكاشف: 2/ 159.
(5) المصدر نفسه: 1/ 230.

له وكما بيّن ذلك الذهبي نفسه في الكاشف.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الراوي الذي لم يخرجا أو أحدهما له	الكاشف م/ ص	الرقم فيه
1	1/ 91	أبو ذر رضي الله عنه	سالم بن أبي سالم الحبشاني وأبوه سفيان بن هانئ المصري	1/ 343 1/ 379	م د س م د س
2	2/ 194	أبو الدرداء رضي الله عنه	عبد الرحمن بن جبير بن نفير ويزيد بن خمير الرحبي الحمصي	2/ 159 3/ 277	م 4 م 4
3	2/ 231	عائشة رضي الله عنها	عبدالله بن شقيق العقيلي البصري بديل بن ميسرة العقيلي البصري	2/ 96 /1 150	م 4 م 4
4	2/ 236	أبو هريرة رضي الله عنه	أبو يونس سليم بن جبير الدوسي حرملة بن عمران التجيبي أبو جعفر	1/ 389 1/ 213	م د ت م د س ق
5	2/ 282	علي رضي الله عنه	ناجية بن كعب الأسدي	3/ 195	د ت س
6	2/ 311	عائشة رضي الله عنها	أبو الزاهرية حدير بن كريب الحمصي معاوية بن صالح	1/ 210 3/ 157	م د س ق م 4
7	2/ 500	أُبي بن كعب رضي الله عنه	الربيع بن أنس البصري	1/ 303	4
8	2/ 553	كعب بن مالك رضي الله عنه	هشام بن يوسف الصنعاني أبو عبد الرحمن القاضي	3/ 224	خ 4

9	602 /2	أبو قتادة الأنصاري رضي الله عنه	عبدالله بن معبد الزماني البصري	133 /2	م 4
10	605 /2	سليمان بن بريدة	سليمان بن بريدة بن الخصيب الأسلمي يحيى بن يمان العجلي	390 /1 273 /3	م 4 م 4
11	68 /3	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	يوسف بن عدي نعيم بن حماد الخزاعي	299 /3 207 /3	خ س خ د ت ق
12	73 /3	أبو هريرة رضي الله عنه	يزيد بن عبد الرحمن الدالاني أبو خالد عمران بن ميسرة البصري	330 /3 351 /2	4 خ د
13	83 /3	عائشة رضي الله عنها	عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى الأويسي	200 /2	خ د ت ق
14	84 /3	عبدالله بن مسعود رضي الله عنه	عبد الله بن الوليد بن ميمون العدني	141 /2	د ت س
15	122-123 /3	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	إسماعيل بن رجاء	122 /1	م 4
16	125 /3	علي رضي الله عنه	عبدالله بن عمرو بن هند الجملي هوذة بن خليفة	114 /2 226 /3	ت ق
17	130 /3	علي رضي الله عنه	أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري	355 /1	د ت
18	135 /3	علي رضي الله عنه	أبو بكر بن عياش	316 /3	خ 4
19	141 /3	جري بن كليب	جري بن كليب النهدي الكوفي الحارث بن منصور الواسطي الزاهد	183 /1 197 /1	ت ت ق

20	3/ 148	زيد بن أرقم رضي الله عنه	يحيى بن المغيرة بن إسماعيل	3/ 269	ت
21	3/ 150	عامر بن سعد	بكر بن مسمار موسى بن هارون	1/ 164 3/ 189	م ت س خ د س
22	3/ 217	البراء رضي الله عنه	عبد الرحمن بن عوسجة الحسن بن عبيد الله النخعي	2/ 179 1/ 223	4 م 4
23	4/ 148	عمرو بن عنبسة رضي الله عنه	العباس بن سالم الدمشقي محمد بن المهاجر الأنصاري الشامي	2/ 65 3/ 100	د س ق م 4
24	4/ 164	عبدالله بن عمر رضي الله عنه	شرحبيل بن مسلم	2/ 8	د ت ق
25	4/ 185	سمرة بن جندب رضي الله عنه	ميمون بن أبي شبيب الربعي أبو نصر	3/ 193	ع
26	4/ 264	أبو مسعود رضي الله عنه	حكيم بن أفلح المدني	1/ 248	ق
27	4/ 344	علي رضي الله عنه	هبيرة بن يريم أبو الحارث الكوفي هانئ بن هانئ الهمداني	3/ 218 3/ 218	4 د ت ق
28	4/ 334	عائشة رضي الله عنها	عمرو بن مسلم الجندي اليماني	2/ 343	م د ت س
29	4/ 391	عبادة رضي الله عنه	عبد الله بن رجاء الغداني	2/ 85	خ س
30	4/ 419	حذيفة رضي الله عنه	عبد الله بن فيروز الديلمي أخو الضحاك	2/ 118	د س ق
31	4/ 430	المقداد بن الأسود رضي الله عنه	محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي سليم بن عامر أبو يحيى الحمصي	3/ 52 1/ 389	4 م 4

الفصل الثاني

ما صححه الحاكم على شرط البخاري ورقم عليه الذهبي في التلخيص ((خ)) أو قال ((على شرط البخاري)) مع أن في أسانيدها من لم يحتج بهم البخاري وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى



الفصل الثاني

صحح الحاكم عدداً من أحاديث المستدرك على شرط البخاري وهي قليلة إذا ما قيست بتلك التي صححها على شرط الشيخين أو على شرط مسلم، فما كان من الذهبي في تلخيصه إلا أن رقم عليها «خ» أو قال «على شرط البخاري» متابعة منه للحاكم، مع أن في أسانيد قسم من هذه الأحاديث من لم يخرج له البخاري شيئاً البتة وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى مما يجعلنا نقطع من غير شك ولا تردد بأن هذه العبارة هي عبارة الحاكم لم يزد الذهبي على اختصارها أي شيء.

وإليك هذه النماذج العشرة التي توضح هذا الأمر بجلاء.

النموذج الأول

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد قال حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثنا معاوية بن صالح فيما رواه عن ثور بن يزيد فيما رواه عن أبي إدريس الخولاني فيما رواه عن أبي امامة الباهلي ﷺ فيما رواه عن رسول الله ﷺ قال:

«عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم إلى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الإثم».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بمعاوية بن صالح فهو ليس من شرطه إنما من رجال مسلم فقط، وقد أشار إلى ذلك الذهبي نفسه في كاشفه[3] وميزانه وقال في الميزان:... وهو (يعني معاوية بن صالح) ممن احتج به مسلم دون البخاري، وترى الحاكم يروي في مستدركه أحاديث ويقول هذا على شرط البخاري فيهم في ذلك ويكرره[4]!!!

قلت: فكيف بعد هذا البيان الواضح أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط البخاري؟!!

النموذج الثاني

قال الحاكم حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا عبيد بن شريك قال: حدثنا ابن أبي مريم.

وأخبرني إسماعيل بن أحمد التاجر واللفظ له قال: حدثنا محمد بن الحسن

(1) المستدرك: 1/ 308.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 308.

(3) ينظر الكاشف: 3/ 157.

(4) ميزان الاعتدال: 4/ 135.

العسقلاني قال: حدثنا حرملة بن يحيى قال حدثنا بن وهب قال أخبرني يحيى بن أيوب فيما رواه عن عبد الرحمن بن حرملة فيما رواه عن أبي علي الهمداني قال سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أمَّ قَوْماً فأصاب الوقت فله ولهم ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط (خ)»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بعبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، كما وأن أبا علي ثمامة بن شفي الهمداني ليس من رجاله إنما هو من رجال مسلم فقط، فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم مسلم والأربعة على عبد الرحمن بن حرملة[3]، وبرقم مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة على ثمامة بن شفي أبي علي الهمداني[4].

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يصحح الذهبي هذا الحديث على شرط البخاري مع أن فيه من لم يحتج به البتة؟!!

النموذج الثالث

قال الحاكم: أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال حدثنا محمد بن نعيم قال حدثنا مجاهد بن موسى قال حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيما رواه عن محمد بن زيد بن قنفذ فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟

قال «**إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها**».

---

(1) المستدرك: 1/ 209-210.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 209-210.

(3) الكاشف: 2/ 161.

(4) المصدر نفسه: 1/ 174.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بمحمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، إنما هو من رجال مسلم فقط.

وقد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف ورقم عليه برقم مسلم والأربعة فقط[3]!، وأبوه لا ذكر له في الكتب الستة فلم يذكره صاحب الكمال ولا من اختصره ومنهم الذهبي في الكاشف.

فقوله إن هذا الحديث على شرط البخاري خطأٌ بين لا يمكن أن يخفى على الحافظ الذهبي -والله أعلم-.

النموذج الرابع

قال الحاكم حدثنا أحمد بن جعفر القطيعي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا أبو المغيرة قال: حدثنا صفوان بن عمرو قال: حدثنا يزيد بن خمير الرحبي قال: خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام وقال: إنا كنا مع رسول الله ﷺ قد فرغنا ساعتنا هذهِ وذلك حين التسبيح.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص، مع أن البخاري ما احتج بيزيد بن خمير ولا بصفوان بن عمرو فليس هما من رجاله إنما هما من رجال مسلم فقط!

(1) المستدرك: 1/ 250.
(2) تلخيص الذهبي: 1/ 250.
(3) الكاشف: 3/ 45.
(4) المستدرك: 1/ 295.
(5) تلخيص الذهبي: 1/ 295.

وقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم مسلم والأربعة على كليهما[1].

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط البخاري؟!!، أليس هذا تناقضاً؟!

النموذج الخامس

قال الحاكم أخبرني أبو بكر محمد بن أحمد بن حاتم العدل بمرو قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي بمهمدان قال: حدثنا إبراهيم بن الحسين قال: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة.

وأخبرنا عبد الرحمن بن الحسن قال: حدثنا يزيد أبو خالد فيما رواه عن المنهال بن عمرو فيما رواه عن سعيد بن جبير فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه عن النبي ﷺ قال: «**من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال عنده سبع مرات اسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عافاه الله من ذلك المرض**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[3].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بأبي خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني فقد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف ورقم عليه برقم الأربعة فقط[4]!

ثم هو مختلف فيه لذلك ترجمه في الميزان ونقل قول ابن حبان فيه: «فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به». وقول ابن عدي: «في حديثه لين إلا أنه

---

(1) الكاشف: 3/ 277 و2/ 30.
(2) المستدرك: 1/ 342.
(3) تلخيص الذهبي: 1/ 342.
(4) الكاشف: 3/ 330.

يكتب حديثه»[1].

النموذج السادس

قال الحاكم: حدثني أبو منصور محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي قال: حدثنا بشر بن سهل اللباد قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: (حدثني معاوية بن صالح)[2] فيما رواه عن أبي حلبس يزيد بن ميسرة أنه سمع أُمّ الدرداء تقول: سمعت أبا الدرداء ﷺ يقول: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: **«إنَّ الله قال يا عيسى إني باعث من بعدك أمة إن أصابهم ما يحبون حمدوا الله، وإنْ أصابهم ما يكرهون احتسبوا وصبروا ولا حلم ولا علم. فقال يا رب كيف يكون هذا لهم ولا حلم ولا علم؟ قال: أعطيهم من حلمي وعلمي».**

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[4].

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ يزيد بن ميسرة ليس من رجال الستة، إذ لم يذكره صاحب الكمال ولا من اختصره ومنهم الذهبي نفسه في الكاشف.

قلت: ترجمهُ الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) في «تعجيل المنفعة» فقال: «...روى عن أبي إدريس الخولاني وأم الدرداء. وروى عنه صفوان بن عمرو ومعاوية بن صالح. ذكره ابن أبي حاتم، وابن حبان في الثقات»[5].

قلت: فمن هذا حاله فهو مجهول الحال لعدم توثيق معتبر، ولأنَّ ذكر ابن حبان له في «الثقات» لا يعد توثيقاً بخلاف ما لو نص على التوثيق كما هو معروف.

---

(1) الميزان: 4/ 432.

(2) سقط معاوية بن صالح من متن المستدرك وقد صححته من تلخيص الذهبي.

(3) المستدرك: 1/ 348.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 348.

(5) تعجيل المنفعة لابن حجر ص454.

ومعاوية بن صالح ليس من رجال البخاري، إنما هو من رجال مسلم فقط. فقد أشار الذهبي إلى ذلك في كاشفه[1] وميزانه[2]!!

فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط البخاري؟!!

النموذج السابع

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا عنبسة بن أحمد بن الفرج قال: حدثنا عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار قال: حدثنا محمد بن مهاجر فيما رواه عن ثابت بن عجلان قال: حدثنا عطاء فيما رواه عن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحاً من ذهب. فسألت عن ذلك النبي ﷺ فقالت: أكنز هو؟ فقال: «**إذا أديت زكاته فليس بكنز**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط خ»[4].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري ما احتج بمحمد بن مهاجر ولا بعثمان بن سعيد بن كثير.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم مسلم والأربعة فقط على محمد بن مهاجر[5]، وبرقم أبي داود والنسائي وابن ماجة فقط على عثمان بن سعيد[6]!!

(1) ينظر الكاشف: 3/ 157.

(2) ميزان الاعتدال: 4/ 135.

(3) المستدرك: 1/ 390.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 390.

(5) الكاشف: 3/ 100.

(6) المصدر نفسه: 2/ 250.

النموذج الثامن

قال الحاكم: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ببغداد قال: حدثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان قال: حدثنا أبو داود الطيالسي قال: حدثنا حوشب بن عقيل قال: حدثنا مهدي بن حرب الهجري فيما رواه عن عكرمة فيما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

«نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجري[3] لم يخرج لهما البخاري شيئاً البتة.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم أبي داود والنسائي وابن ماجة على حوشب بن عقيل[4]، وعلى مهدي بن حرب الهجري[5].

قلت: مهدي الهجري فضلاً عن أنه ليس من رجال البخاري فهو مجهول!. فقد ترجمهُ الذهبي في ميزانه ونقل قول أبي حاتم فيه: «لا أعرفه» وقول ابن حزم «مجهول»[6]!!

---

(1) المستدرك: 1/ 434.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 434.

(3) تحرف لفظ «مهدي بن حرب» في المستدرك المطبوع إلى «مهدي بن حسان العبدي» فالعبدي بحثت عنه فلم أعثر له على ترجمة في كتب الرجال، وحوشب بن عقيل إنما يروي عن مهدي بن حرب الهجري، وهذا يروي عن عكرمة، وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة «مهدي بن حرب الهجري» من الميزان (4/ 195) فانحلّ الإشكال والحمد لله. ينظر مشايخ حوشب بن عقيل من تهذيب التهذيب (3/ 65)، وينظر من روى عن عكرمة في ترجمة عكرمة من تهذيب التهذيب (7/ 264).

(4) الكاشف: 1/ 262.

(5) المصدر نفسه: 3/ 179.

(6) ميزان الاعتدال: 4/ 195.

قلت: فأنى للحديث أن يكون صحيحاً وفيه هذا المجهول؟! بل كيف يعقل على ناقدٍ بصير من مثل الحافظ الذهبي أن يصحح هذا الحديث على شرط البخاري؟!!

النموذج التاسع

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: حدثنا إسحاق بن إدريس قال: حدثنا همام فيما رواه عن قتادة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن سمرة رضي الله عنه فيما رواه عن النبي ﷺ قال: «**لا تساكنوا المشركين ولا تجامعوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص، مع أن البخاري لم يخرج لإسحاق بن إدريس الأسواري البصري، وكذا أصحاب الكتب الستة لم يخرجوا له، إذ لم يذكره صاحب الكمال ولا من اختصره ومنه الذهبي في الكاشف.

ثم هو فضلاً عن ذلك كذّاب عند الذهبي، فقد ترجمه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال: «كذّاب»[3]!!

قلت: فكيف يعقل أن عالماً بصيراً نافذاً مثل الحافظ الذهبي يصحح حديث هذا الكذاب على شرط البخاري في مكان، ويتهمه بالكذب في مكان آخر؟!!!

النموذج العاشر

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن إسحاق

(1) المستدرك: 2/ 141-142.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 141-142.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 72، وينظر ميزان الاعتدال (1/ 184).

الصغاني قال: حدثنا أبو عامر الغفاري قال: حدثنا زمعة بن صالح فيما رواه عن سلمة بن وهرام فيما رواه عن عكرمة فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن إختناث الاسقية وإنّ رجلاً بعد ما نهى عنه رسول الله ﷺ قام بالليل إلى سقاء فأختنثه فخرجت عليه منه حية».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «خ»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن البخاري لم يحتج بسلمة بن وهرام ولا بزمعة بن صالح، فقد ذكرهما الذهبي في الكاشف ورقم برقم الترمذي وابن ماجة على سلمة بن وهرام[3]، وبرقم مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة على زمعة بن صالح[4].

قلت: فسند هذا الحديث ليس على شرط البخاري وكما وضح الذهبي ذلك، فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط البخاري؟!!

ولمزيد من الأمثلة ينظر الجدول الآتي:

(1) المستدرك: 4/ 140.
(2) تلخيص الذهبي: 4/ 140.
(3) الكاشف: 1/ 381.
(4) المصدر نفسه: 1/ 325.

جدول:

بعض الأحاديث التي صححها الحاكم على شرط البخاري ورقم عليها الذهبي في التلخيص بـ (خ) مع أن فيها من لم يحتج البخاري به وكما بين ذلك الذهبي نفسه في الكاشف.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الراوي الذي لم يخرج له البخاري	الكاشف م/ ص	الرقم فيه
1	1/ 214-215	قيس بن عباد	محمد بن عمر بن علي المقدمي	3/ 82	4
2	1/ 225-226	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	هلال بن خباب أبو العلاء	3/ 227	4
3	1/ 278	أوس الثقفي رضي الله عنه	شرحبيل بن آدة الصنعاني أبو الأشعث	2/ 7	م 4
4	1/ 386	عبد الله بن عباس	إبراهيم بن عبد الله أبو شيبة	1/ 85	م س ق
5	1/ 406	المستورد بن شداد رضي الله عنه	عبد الرحمن بن جبير بن نفير	2/ 159	م4
6	1/ 409	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	سيار بن عبد الرحمن الصدفي مروان بن محمد الدمشقي	1/ 415 3/ 133	د ق م 4
7	1/ 507	معاذ بن أنس	عبد الرحيم بن ميمون أبو مرحوم	2/ 193	د ت ق
8	1/ 528	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	خالد بن أبي عمران التجيبي أبو عمر	1/ 272	م د ت س
9	2/ 47	سمرة رضي الله عنه	عبد الوهاب بن عطاء	2/ 221	م4
10	2/ 159-160	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	عمر بن عطاء بن وردان	2/ 318	ت ق

11	2/ 241	أبو الدرداء ﵁	فضالة بن عبيد	2/ 381	م4
12	2/ 289	المقداد بن الأسود ﵁	عبد الرحمن بن جبير نفير معاوية بن صالح	2/ 159 3/ 157	م4 م4
13	2/ 343	عبد الله بن عباس ﵁	معاوية بن هشام القصار ابو الحسن الكوفي	3/ 159	م4
14	2/ 478	عبد الله بن مسعود ﵁	قيس بن السكن الازدي الكسوفي	2/ 404	م س
15	3/ 24	عبد الله بن عباس ﵁	منجاب بن الحارث بن عبد الرحمن التميمي	3/ 174	م
16	3/ 45	عبد الله بن عباس ﵁	يزيد بن أبي سعيد النحوي أبو الحسن المروزي	3/ 278	4
17	4/ 302-303	عائشة رضي الله عنها	عبد الرحمن بن أبي الرجّال	2/ 163	4

الفصل الثالث

ما صححه الحاكم على شرط مسلم ورقم عليه الذهبي في التلخيص ((م)) أو قال ((على شرط مسلم أو م)) مع أن في أسانيدها من لم يحتج به الإمام مسلم وكما بين ذلك الذهبي نفسه في الكاشف



الفصل الثالث

صحح الحاكم في مستدركه مئات الأحاديث التي أخرجها فيه صححها على شرط الإمام مسلم!، فما كان من الحافظ الذهبي وهو يلخص هذا الكتاب الكبير إلا أنْ أختصر عبارة الحاكم هذه «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» برقم «م» أو «على شرط مسلم» على عادته في الاختصار، وكما اختصر أسانيد هذه الأحاديث، ومتون بعضها. وإليك هذه النماذج العشرة التي ستبين ذلك بوضوح.

النموذج الأول

قال الحاكم: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد فيما رواه عن ثور فيما رواه عن راشد بن سعد فيما رواه عن ثوبان ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أنْ يمسحوا على العصائب والتساخين».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ إنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط م»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الذهبي نفسه وليس أحدٌ غيره قد أورد هذا الحديث في كتابه الكبير «سير أعلام النبلاء» في ترجمة راشد بن سعد من طريق ثور عنه به، وقال عقبة: إسناده قوي، وخرجه الحاكم فقال: على شرط مسلم فأخطأ (!!!) فإن الشيخين ما احتجا براشد. ولا ثور من شرط مسلم[3]!!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا البيان الذي لا يقبل الشك أن يكون من كلامٌ الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط مسلم؟!!!

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثني محمد بن صالح بن هانئ قال: حدثنا سهل بن مهران البغدادي: قال حدثنا عبد الله بن بكر السهمي قال: حدثنا مبارك بن فضالة فيما رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى فيما رواه عن عبد الرحمن بن أبي بكر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «**هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟**» فقال أبو بكر:

---

(1) المستدرك: 1/ 169.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 169.

(3) سير أعلام النبلاء: 4/ 491.

دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة الخبز في يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح على شرط م»[2].

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما احتج بمبارك بن فضالة!، فقد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف ورقم عليه برقم أبي داود والترمذي وابن ماجة[3].

ثم هو فضلاً عن ذلك مدلس ضعيف عند الذهبي فقد ترجمه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال: ضعفه أحمد والنسائي، وكان يدلس[4]!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث صحيح على شرط مسلم؟!!

النموذج الثالث

قال الحاكم: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن فضيل فيما رواه عن عبد الرحمن بن إسحاق القرشي فيما رواه عن النعمان بن سعد فيما رواه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«شعار المسلمين على الصراط يوم القيامة اللهم سلم سلم».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[5].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[6].

---

(1) المستدرك: 1/ 412.
(2) تلخيص الذهبي: 1/ 412.
(3) الكاشف للذهبي: 3/ 118.
(4) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 270.
(5) المستدرك: 2/ 375.
(6) تلخيص الذهبي: 2/ 375.

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما أخرج للنعمان بن سعد بن عتبة الأنصاري الكوفي، ولا لعبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي شيئاً البتة.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم الترمذي فقط على النعمان بن سعد[1]، وبرقم أبي داود والترمذي فقط على عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي[2]!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث صحيح على شرط مسلم؟!!

النموذج الرابع

قال الحاكم: أخبرناه أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا صالح بن محمد الحافظ قال: حدثنا إسحاق بن عبد الواحد القرشي قال: حدثنا خالد بن عبد الله فيما رواه عن خالد الحذّاء فيما رواه عن عكرمة فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبيَّ ﷺ استعار من صفوان بن أُمية أدرعاً وسناناً في غزوة حنين. فقال: يا رسول الله أعارية مؤداة؟ قال: «**عارية مؤداة**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[3].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[4].

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ إسحاق بن عبد الواحد الموصلي القرشي ليس من رجال مسلم!، قد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف ورقم عليه برقم النسائي فقط[5]!

قلت: وهو فضلاً عن ذلك متروك عند الذهبي. قال في «ديوان الضعفاء

(1) الكاشف: 3/ 206.
(2) المصدر نفسه: 2/ 155.
(3) المستدرك: 2/ 47.
(4) تلخيص الذهبي: 2/ 47.
(5) الكاشف: 1/ 111.

والمتروكين»: متروك[1]!!!

فكيف يعقل بعد هذا أن يصحح حافظ ناقد خبير بالرجال من مثل الذهبي حديث هذا المتروك على شرط مسلم؟!!

النموذج الخامس

قال الحاكم: حدثني أبو الحسن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران قال: حدثنا أبي قال: حدثنا محمد بن المصفى قال: حدثنا علي بن عياش قال: حدثنا الليث بن سعد قال: حدثنا حيوة بن شريح فيما رواه عن ابن شفي فيما رواه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فيما رواه عن النبي ﷺ قال: «**قفلة كغزوة**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[3].

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما احتج بالحسين بن شفي بن مانع الأصبحي المصري،ولا بعلي بن عياش الألهاني الحمصي.

فقد ذكرهما الذهبي نفسه في الكاشف ورقم برقم أبي داود فقط على الحسين بن شفي[4]، وبرقم البخاري والأربعة على علي بن عياش[5]!!

النموذج السادس

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا الخضر بن إبان الهاشمي قال: حدثنا سيار بن حاتم قال: حدثنا جعفر بن سليمان فيما رواه

---

(1) ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 74، وينظر ميزان الاعتدال: 1/ 195.

(2) المستدرك: 2/ 73.

(3) تلخيص الذهبي: 2/ 73.

(4) الكاشف: 1/ 231.

(5) المصدر نفسه: 2/ 292.

عن ثابت فيما رواه عن أنس ﷺ قال:

قال رسول الله ﷺ: «**حبب إليّ النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[2].

قلت (الباحث) هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما أخرج لسيار بن حاتم العنزي شيئاً البتة!، فهو ليس من شرطه، وقد ذكره الذهبي نفسه في الكاشف[3] والميزان[4] ورقم عليه برقم الترمذي والنسائي وابن ماجة فقط!

ثم إن الخضر بن إبان متفق على تضعيفه فقد ترجمه الذهبي نفسه في ميزانه وقال:... ضعفه الحاكم وغيره (!!)... وتكلم فيه الدارقطني[5]!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي أن هذا الحديث على شرط مسلم؟!!

النموذج السابع

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بالويه قال: حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي قال: حدثنا عفان قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرني عمر بن طفيل بن سخبرة المدني فيما رواه عن القاسم بن محمد فيما رواه عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبي ﷺ قال: «**أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً**».

قال الحاكم: «وهذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[6].

---

(1) المستدرك: 2/ 160.

(2) تلخيص الذهبي: 2/ 160.

(3) الكاشف: 1/ 414.

(4) الميزان: 2/ 253

(5) المصدر نفسه: 1/ 654.

(6) المستدرك: 2/ 178.

قال الذهبي في التلخيص: «م»[1].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ عمر بن الطفيل بن سخبرة ليس من رجال الستة، فقد بحثت عنه فلم أعثر له على ترجمة في كتب الرجال، ولكن حماد بن سلمة يروي عن ابن سخبرة، وهذا يروي عن القاسم بن محمد كما نصّ عليه المصنف في الميزان وقال: «لا يعرف»[2].

فإن كان هو عمر بن سخبرة فهو مجهول ليس من رجال مسلم. وإن كان هو عيسى بن ميمون فهو ليس من رجال مسلم أيضاً. وهو متفق على تركه كما نصّ المصنف في ديوانه[3].

فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي أن هذا الحديث على شرط مسلم؟!!

النموذج الثامن

قال الحاكم: أخبرنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا أبو عصمة سهل بن المتوكل البخاري قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد فيما رواه عن محمد بن طحلاء فيما رواه عن محصن بن علي فيما رواه عن عوف بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ فأحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صلّوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا يُنقص ذلك من أجورهم شيئاً**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «على شرط م»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما احتج

---

(1) تلخيص الذهبي: 2/ 178.

(2) ميزان الاعتدال: 4/ 592.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 224. وينظر الكاشف (2/ 372) والميزان (3/ 326).

(4) المستدرك: 1/ 208.

(5) تلخيص الذهبي: 1/ 208.

بعوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبرة الأزدي، ولا بمحصن بن علي الفهري المدني، ولا بمحمد بن طحلاء المدني فما روى لهم في صحيحه شيئاً البتة، وقد ذكرهم جميعاً الذهبي في الكاشف ورقم برقم البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجة على عوف بن الحارث[1]، وبرقم أبي داود والنسائي فقط على محصن بن علي[2]، وعلى محمد بن طحلاء[3]!!

النموذج التاسع

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن إسحاق الصنعاني قال: حدثنا محمد بن يعلى.

وأخبرنا أبو الطيب محمد بن علي الزاهد وأبو حامد محمد بن أحمد بن شعيب الفقيه قالا: حدثنا سنهل بن عمار العتكي قال: حدثنا محمد بن يعلى قال: حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة فيما رواه عن أبي سلمة فيما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «**من سيدكم يا بني سلمة؟**» قالوا: الجد بن قيس إلا أن فيه بخلاً. قال: «**وأيُّ داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم بشر بن البراء بن معرور**».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما أخرج لمحمد بن يعلى شيئاً البتة، فهو ليس من شرطه، وقد ذكره الذهبي نفسه في

(1) الكاشف: 2/ 356.
(2) المصدر نفسه: 3/ 124.
(3) المصدر نفسه: 3/ 55.
(4) المستدرك: 3/ 219.
(5) تلخيص الذهبي: 3/ 219.

«الكاشف»[1] و«الميزان»[2] ورقم عليه برقم الترمذي وابن ماجة فقط!!

وقد ساق الذهبي رحمه الله في «الميزان» أقوال الأئمة في تركه وطرح حديثه[3].!!!

النموذج العاشر

قال الحاكم: أخبرنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي قال: حدثنا علي بن سعيد بن مسروق الكندي قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة فيما رواه عن محمد بن عمر فيما رواه عن أبي سلمة فيما رواه عن أبي هريرة ﷺ قال:

«قيل للنبي ﷺ: إنَّ ماعزاً حين وجد مَسَّ الحجارة والموت فرَّ، فقال: **(هلا تركتموه)**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «م»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الإمام مسلماً ما أخرج لعلي بن سعيد بن مسروق الكندي شيئاً البتة، فقد ذكره الذهبي في الكاشف ورقم عليه برقم الترمذي والنسائي فقط[6]!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث على شرط مسلم؟!!

ولمزيد من الأمثلة ينظر الجدول الآتي:

(1) الكاشف: 3/ 110.
(2) ميزان الاعتدال: 4/ 70.
(3) ينظر المصدر نفسه: 4/ 70-71.
(4) المستدرك: 4/ 363.
(5) تلخيص الذهبي: 4/ 363.
(6) الكاشف: 2/ 285.

جدول:

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم على شرط مسلم ورقم عليها الذهبي في التلخيص (م) مع أن فيها من لم يحتج به مسلم وكما بين ذلك الذهبي نفسه في الكاشف.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الراوي الذي لم يخرج له البخاري	الكاشف م/ ص	الرقم فيه
1	1/ 73	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي ضرار بن صرد التميمي الكوفي	2/ 93 ليس من رجال الكتب الستة	4
2	1/ 455	عبدالله بن السائب رضي الله عنه	يحيى بن عبيد المكي	3/ 263	د س
3	1/ 466	عائشة رضي الله عنها	مسيكة	3/ 481	د ت ق
4	1/ 467	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	أبو عياش المعافري المصري	3/ 364	د ق
5	1/ 502	عبدالله بن عباس رضي الله عنه	عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود المسعودي	2/ 171	خت 4
6	1/ 554	عبدالله بن عمر رضي الله عنه	يحيى بن عبد الله بن شريح	1/ 264	ت س
7	2/ 57-58	أبو سعيد رضي الله عنه	عثمان بن محمد بن ربيعة المدني	ليس من رجال الكتب الستة	
8	2/ 124	جندب بن مكيث رضي الله عنه	مسلم بن عبد الله بن جندب الجهني	3/ 141	د

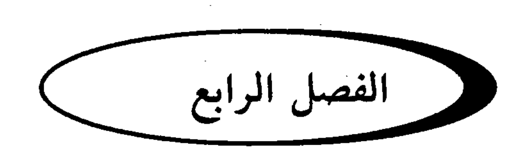
9	2/ 178	أنس رضي الله عنه	علي بن قادم الكوفي	2/ 293	د ت
10	2/ 202-203	أبو هريرة رضي الله عنه	عبد الله بن يونس	2/ 145	د س
11	2/ 354	أنس رضي الله عنه	العلاء بن عبد الجبار الأنصاري مولاهم البصري	2/ 361	خ ت ق
12	2/ 469	أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها	يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير	3/ 259	4
13	2/ 500	العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	عبد الله بن عميرة الكوفي	2/ 115	د ت ق
14	2/ 516	خالد بن عرعرة	خالد بن عرعرة	ليس من رجال الكتب الستة	
15	2/ 605	قيس بن مخزمة رضي الله عنه	مطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة	3/ 151	ت
16	3/ 79	أنس رضي الله عنه	عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي	2/ 51	خ ت ق
17	4/ 219	أنس رضي الله عنه	مصعب بن ثابت بن عبد الله	3/ 147	د س ق
18	4/ 352	أبو هريرة رضي الله عنه	عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو إسماعيل السدي	2/ 183	د ت
19	4/ 363	أبو هريرة رضي الله عنه	علي بن سعيد بن مسروق الكندي	2/ 285	ت س
20	4/ 602	عمارة بن خزيمة	عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي	2/ 302	4



الفصل الرابع

ما صححه الحاكم في المستدرك وقال الذهبي في التلخيص ((صحيح)) مع أن الذهبي نفسه قد حكم على قسم منها في كتبه الأخرى بالضعف أو النكارة... أو جرح رواتها بأنواع الجرح المختلفة كالكذب أو الترك أو الضعف... الخ





الفصل الرابع

صحح الحاكم في مستدركه مئات الأحاديث على غير شرط الشيخين. وقد أطلق الذهبي في تلخيصه على الأغلب الأعم منها لفظ «صحيح» مع أنه نفسه رحمه الله قد بيّنَ أحوالها أو أحوال رواتها في كتبه الأخرى.

فمن غير المعقول أن يناقض عالم حافظ ناقد مثل الذهبي نفسه كلَّ هذا التناقض بين كتاب وآخر.

فقد بين أنَّ مما كتب عنه «صحيح» في التلخيص أنه «ضعيف الإسناد» أو «لم يصح» أو «ليس بالقوي» أو أنه «منكر» أو «مرسل» أو «منقطع»... الخ.

أو بيّن أنَّ من رواة ما قال عنه «صحيح» من هو: «كذاب» أو «متهم» أو «متروك» أو «واه» أو «ضعيف» أو «مجهول» وهذا وذاك يسقط الحديث من مراتب الصحة عند جمهور العلماء وعنده هو بالذات كما بينه في كتابه المختصر المقتصر «الموقظة»[1].

وبعد هذا لا يسعنا إلا أنْ نسلم مطمئنين للذي ادعينا من أنّ علاقة الذهبي بمستدرك الحاكم إنما هي علاقةُ المُختصِر بالمختصَر ليس إلا، ولا يسوغ بعد ذلك أن يحاسب الذهبي عن كل ما فيه.

وهذه نماذج وجداول أتيت بها لإثبات ما ذكرناه فيما سبق.

(1) ينظر كلام الذهبي مفصلاً على مراتب الحديث الضعيف ص33 وما بعدها من الموقظة.

أ- ما قال الذهبي عنه في التلخيص «صحيح» مع أنه نصَّ على تضعيفه، أو ذكر فيه علةً كالنكارة أو الانقطاع أو الإرسال وكما بين ذلك في كتبه الأخرى

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا أبو المثنى قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي.

وأخبرنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا قيس بن أنيف قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قالا: حدثنا الليث بن سعد فيما رواه عن يزيد بن أبي حبيب فيما رواه عن عبد الله بن راشد الزَّرْقي فيما رواه عن عبد الله بن أبي مرة الزوفي فيما رواه عن خارجة بن حذافة العدوي ﷺ قال خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، رواته مدنيون ومصريون ولم يتركاه إلا لما قدمت ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح تركاه لتفرد التابعي عن الصحابي»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد أورد هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن أبي مرة الزوفي من الميزان فقال هناك: «**له عن خارجة في الوتر، لم يصح**»[3]!!!

قلت: فكيف يعقل أن يكون الحديث الواحد صحيحاً في مكان ضعيفاً في مكان آخر،؟!، وكيف يعقل أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث صحيح الإسناد؟!!

---

(1) المستدرك: 1/ 306.
(2) تلخيص الذهبي: 1/ 306.
(3) ميزان الاعتدال: 2/ 501.

النموذج الثاني

قال الحاكم: أخبرنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى قال: حدثنا صالح بن عبد الله بن محمد بن حبيب الحافظ قال: حدثنا الحكم بن موسى.

وحدثنا أبو زكرياء يحيى بن محمد العنبري قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي قال: حدثنا أبو صالح الحكم بن موسى القنطري قال: حدثنا يحيى بن حمزة فيما رواه عن سليمان بن داود فيما رواه عن الزهري فيما رواه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن جده (يعني عَمرو بن حزم ﵁) فيما رواه عن النبي ﷺ أنه كتب إلى أهل اليمن بكتابٍ فيه الفرائض والسنن والديات وبعث مع عمرو بن حزم، فقرأت على أهل اليمن... فذكر حديث الديات والصدقات بطوله.

قال الحاكم: «هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وإمام العلماء في عصره محمد بن مسلم الزهري بالصحة كما تقدم ذكري له. وسليمان بن داود الدمشقي الخولاني معروف بالزهري وإن كان يحيى بن معين غمزه فقد عدله غيره كما أخبرنيه أبو أحمد الحسين بن علي قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قال سمعت أبي وسئل عن حديث عمرو بن حزم في كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبهُ له في الصدقات فقال سليمان بن داود الخولاني عندنا ممن لا بأس به. قال أبو محمد بن أبي حاتم سمعت أبا زرعة يقول ذلك[1].

قال الذهبي في التلخيص: «سليمان بن داود الدمشقي الخولاني معروف بالزهري وإن كان ابن معين غمزه فقد عدله غيره، قال أبو حاتم عندي لا بأس به وكذا قال أبو زرعة»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص ملخصاً كلام الحاكم في حين أنّه ذكر هذا الحديث في ترجمة سليمان بن داود الخولاني من الميزان وفصّلَ القول

(1) المستدرك: 1/ 395 و397.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 395-397.

في الخلاف الذي وقع في سليمان هذا هل هو ابن داود الخولاني أم هو ابن أرقم الضعيف فقال رحمه الله بعد أن بيّن أقوال العلماء في ذلك: قلت (يعني الذهبي): رجَّحنا أنه ابن أرقم، فالحديث إذاً ضعيف الإسناد[1]!!!

قلت: فكيف يعقل بعد أن يناقض الذهبي نفسه كل هذا التناقض بأن يقبل الحديث في مكان ويضعف إسناده في مكان آخر؟!!

النموذج الثالث

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال: حدثنا أحمد بن مهران الأصبهاني قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا إسرائيل فيما رواه عن عبد الأعلى فيما رواه عن سعيد بن جبير فيما رواه عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**العباس مني وأنا منه**».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[2].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[3].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد أورد هذا الحديث في ترجمة العباس بن عبد المطلب ﷺ من «سير أعلام النبلاء» من طريق عبد الأعلى بن عامر الثعلبي به. وقال: إسناده ليس بالقوي[4]!!!

وإنما قال ذلك لضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي كما بينه في موضع آخر من السير[5] والميزان[6] والديوان[7].

---

(1) ينظر ميزان الاعتدال: 2/ 200-202.

(2) المستدرك: 3/ 325.

(3) تلخيص الذهبي: 3/ 325.

(4) سير أعلام النبلاء: 2/ 99.

(5) المصدر نفسه: 2/ 102.

(6) ميزان الاعتدال: 2/ 530.

(7) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 77، وينظر تحرير التقريب 2/ 291-292.

النموذج الرابع

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي قال: حدثنا الحسن بن حماد الضبي قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الزبير الحمداني قال: حدثنا جعفر بن محمد بن علي بن الحسين فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن جده فيما رواه عن علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السماوات والأرض**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح فإن محمد بن الحسن هذا هو ابن التل وهو صدوق في الكوفيين»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد ذكر هذا الحديث في ترجمة محمد بن الحسن بن التل من الميزان من منكراته فقال هناك: «ومن مناكيره: حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السماوات والأرض، أخرجه الحاكم وصححه. فيه انقطاع»[3]!!!

قلت: فكيف يعقل بعد هذا البيان الواضح أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أن هذا الحديث صحيح الإسناد؟!!

النموذج الخامس

قال الحاكم: حدثنا أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي المقري ببغداد قال: حدثنا أبو قلابة قال: عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا عمر بن إبراهيم فيما رواه عن قتادة فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن سمرة بن جندب ﷺ

(1) المستدرك: 1/ 492.
(2) تلخيص الذهبي: 1/ 492.
(3) ميزان الاعتدال: 3/ 513.

فيما رواه عن النبي ﷺ قال: «**كانت حواء لا يعيش لها ولد فنذرت لئن عاش لها ولد تسميه عبد الحارث فعاش لها ولد فسمته عبد الحارث وإنما كان ذلك عن وحي الشيطان**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد أورد هذا الحديث في ترجمة عمر بن إبراهيم العبدي من الميزان من طريقه به وقال: صححه الحاكم. وهو حديث منكر كما ترى[3]!!!

مما يتبين لنا بوضوح أن قوله (صحيح) في التلخيص إنما هو كلام الحاكم وليس كلامه أما كلامه فهو الذي في (الميزان).

النموذج السادس

قال الحاكم: أخبرني الحسين بن علي قال: حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي قال: أخبرني أبي فيما رواه عن هارون بن موسى النحوي فيما رواه عن الزبير بن الحارث فيما رواه عن عكرمة فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

نهى رسول الله ﷺ عن طعام المتباريين أن يُؤكل.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[4].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[5].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد أورد هذا

---

(1) المستدرك: 2/ 545.
(2) تلخيص الذهبي: 2/ 545.
(3) ميزان الاعتدال: 3/ 179.
(4) المستدرك: 4/ 128-129.
(5) تلخيص الذهبي: 4/ 129.

الحديث في كتابه الكبير «سير أعلام النبلاء» من طريق بقية قال: حدثنا ابن المبارك عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحزين عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قال (الذهبي): «وهذا الصواب مرسل»[1]!!!

قلت: ولمزيد من الأمثلة ينظر الجدولين أ وب:

(1) سير أعلام النبلاء: 8/ 462.

جدول - أ -

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وقال الذهبي «صحيح» في التلخيص مع أنه قد حكم بضعفها في كتبه الأخرى

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الكتاب الذي تكلم فيه	قول الذهبي
1	3/ 199	جابر بن عبد الله ﷺ	سير أعلام النبلاء 1/ 184	ذكر هذا الحديث في ترجمة حمزة ﷺ من طريق أبي إسحاق به. وقال: بإسناد «فيه ضعف».
2	3/ 326-327	خريم بن أوس ﷺ	سير أعلام النبلاء 2/ 103	ذكر هذا الحديث في ترجمة العباس ﷺ وقال عقبه: قال الحاكم: رواته أعراب ومثلهم لا يضعون. قلت (الذهبي) ولكنهم لا يعرفون.!!!
3	3/ 336	أبو حرب بن أبي الأسود الديلي	ميزان الاعتدال 2/ 488	قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي: قال العقيلي: الأسانيد في هذا (يعني حديث المناشدة) لينه!!

جدول - ب -

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وقال عنها الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن الذهبي نفسه قد حكم عليها بأنها مناكير في كتبه الأخرى.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الكتاب الذي تكلم فيه الذهبي	قوله هناك
1	2/ 200	عبد الله بن عباس رضي الله عنهما	ميزان الاعتدال 2/ 6	ذكر هذا الحديث في ترجمة داود بن الحصين من مناكيره.
2	4/ 91	أبو هريرة رضي الله عنه	ميزان الاعتدال 2/ 370	ساق هذا الحديث في ترجمة عباد بن أبي علي وقال: وهذا الحديث منكر، رواه الطيالسي في مسنده، عن هشام بن أبي عبد الله، عنه.
3	4/ 95-96	عبد الله بن عباس رضي الله عنهما	ميزان الاعتدال 3/ 72-73	ذكر هذا الحديث في ترجمة عطاء بن السائب وقال: ومن مناكيره مما رواه عنه روح بن القاسم وأبو الأحوص وأبو حمزة السكري وغيرهم، عن أبي يحيى زياد عن ابن عباس. به.
4	4/ 129	عمرو بن العاص رضي الله عنه	ميزان الاعتدال 2/ 46	ذكر هذا الحديث في ترجمة رجاء بن أبي عطاء المصري وقال عقبه: هذا حديث غريب منكر تفرد به إدريس أحد الزهاد. قلت: ومن الطريف أن الحاكم نفسه قال عن عطاء هذا كما نقل صاحب الميزان: «مصري صاحب موضوعات». ومع هذا صحيح إسناد حديثه في المستدرك، وهذا والله من العجب العجاب!!!
5	4/ 281	سمرة بن جندب رضي الله عنه	ميزان الاعتدال 3/ 389	ذكر هذا الحديث في ترجمة قريش بن أنس من طريق بندار عنه به. وقال: هذا حديث منكر!!!

ب- ما صححه الحاكم في المستدرك وقال عنه الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن في أسانيدها متهم بالكذب أو الوضع وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا إبراهيم بن عصمة العدل قال: حدثنا المسيب بن زهير قال: حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا محمد بن الفرات التميمي قال: سمعت محارب بن دثار يقول: أخبرني عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: **«شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يوجب الله لهما النار»**.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنّ الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً عند الذهبي لحال محمد بن الفرات التميمي فهو متهم بالكذب، فقد ترجمة في «ديوان الضعفاء والمتروكين» فقال هناك: «قال أحمد: كذّاب»[3]!!

قلت: فكيف يكون سند هذا الحديث صحيحاً عند الذهبي وفيه هذا المتهم الذي نصّ عليه في كتبه وعرفه معرفةً جيدة؟!!

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن الليث قال: حدثنا أحمد بن شريح قال: أخبرنا محمد بن يونس اليمامي قال: حدثنا يحيى بن شعبة بن يزيد قال: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن جده رضي الله عنه قال: قال

---

(1) المستدرك: 4/ 98.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 98.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 329، وينظر ميزان الاعتدال: 4/ 3.

رسول الله ﷺ:

«من قال لا اله إلا الله دخل الجنة ووجبت له الجنة. ومن قال سبحان الله وبحمده مائة كتب الله له ألف حسنة وأربعاً وعشرين حسنة». قالوا: يا رسول الله، إذاً لا يهلك منا أحد. قال: **«بلى إنَّ أحدكم ليجيء بالحسنات لو وضعت على جبل أثقلته ثم تجيء النعم فتذهب بتلك ثم يتطاول الرب بعد ذلك برحمته»**.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد شاهد لحديث سليمان بن هرم ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنّ الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً عند الذهبي لحال محمد بن يونس الكُديمي فهو متهم بالوضع، فقد ترجمه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال هناك: «قال ابن عدي: أُتهم بالوضع، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات. قلت كان حافظاً»[3].

قلت: فكيف يعقل بعد هذا أن يكون من كلام الذهبي في التلخيص أنَّ هذا الحديث صحيح؟!!

(1) المستدرك: 4/ 251.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 251.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 348، وينظر ميزان الاعتدال: 4/ 74.

ت- ما صححه الحاكم في المستدرك وقال عنه الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن فيها متروك وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا يحيى بن أبي طالب قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا أبو أميه بن يعلى الثقفي فيما رواه عن أبي الزناد فيما رواه عن عمرو بن وهب فيما رواه عن أبيه فيما رواه عن زيد بن ثابت ﷺ في المشتركة.

قال: «هبوا إنَّ أباهم كان حمّاراً ما زادهم الأب إلا قرباً، وأشرك بينهم في الثلث».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الحديث بهذا السند ضعيف جداً لحال أبي أمية إسماعيل بن يعلى الثقفي فهو متروك عنده.

فقد ترجمه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال: «متروك»[3].

قلت: فكيف يسوغ بعد هذا البيان أن يقال أنَّ من كلام الذهبي في التلخيص أنّ الحديث بهذا السند صحيح؟ وفيه هذا المتروك الذي نصَّ عليه وعرفه معرفة جيدة؟!!

---

(1) المستدرك: 4/ 337.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 337.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 92. وينظر ميزان الاعتدال: 1/ 254-255.

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الزاهد إملاء قال: حدثنا أحمد بن يونس الضبي قال: حدثنا يعلى بن عبيد الطنافسي قال حدثنا: محمد بن عون فيما رواه عن نافع فيما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «استقبل رسول الله ﷺ الحجر واستلمه ثم وضع شفتيه عليه يبكي طويلاً فالتفت فإذا عمر يبكي فقال: **يا عمر هاهنا تسكب العبرات**».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً عند الذهبي لحال محمد بن عون الخراساني فهو متروك عنده.

قال في «ديوان الضعفاء والمتروكين»: قال النسائي: متروك[3]!

وقال في «ميزان الاعتدال»: قال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال عباس عن ابن معين: ليس بشيء. ثم ذكر هذا الحديث من بين منكراته[4]!!!

قلت: فمن غير المعقول أن يناقض ناقد من مثل الذهبي نفسه كل هذا التناقض بأن يصحح حديثاً في مكان ويوثق رواته. ويضعِّفه ويجرح أحد رواته في مكان آخر!!

(1) المستدرك: 1/ 454.

(2) تلخيص الذهبي: 1/ 454.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 328.

(4) ينظر ميزان الاعتدال: 3/ 676.

ث- ما صححه الحاكم في المستدرك وقال عنه الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن منها ضعيف وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا محمد بن عيسى بن السكن الواسطي قال: حدثنا شهاب بن عباد قال: حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا الحسن بن حي فيما رواه عن أبي ربيعة الإيادي فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«اشتاقت الجنة إلى ثلاثة: علي وعمار وسلمان».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال الذهبي في التلخيص!، مع أن الذهبي نفسه قد أورد هذا الحديث في ترجمة بلال بن رباح رضي الله عنه من كتابه الكبير «سير أعلام النبلاء».

وقال عقبة: أبو ربيعة عمر بن ربيعة الإيادي ضعيف[3]!!!

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال: حدثنا إسماعيل بن قتيبة والحسن بن عبد الصمد قالا: حدثنا يحيى بن يحيى قال: أخبرنا أبو معاوية قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم فيما رواه عن الحسن فيما رواه عن جندب الخير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«حد الساحر ضربةٌ بالسيف».**

---

(1) المستدرك: 3/ 137.

(2) تلخيص الذهبي: 3/ 137.

(3) سير أعلام النبلاء: 1/ 355.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد وان كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم فإنه غريب صحيح وله شاهد صحيح على شرطهما جميعاً في ضد هذا»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح غريب وان كان قد ترك إسماعيل»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال الذهبي في التلخيص!، مع أن الحديث بهذا السند ضعيف جداً عند الذهبي لحال إسماعيل بن مسلم أبي إسحاق البصري فهو متفق على ضعفه، وقد ترجمه الذهبي نفسه في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وقال: «متفق على ضعفه»[3].!!!

قلت: فكيف يكون سند هذا الحديث صحيحاً عند الذهبي، وفيه هذا الضعيف الذي نصَّ عليه في كتبه وعرفه معرفة جيدة.؟!!

ولمزيد من الأمثلة على هذه الأنواع الثلاثة (المتهم، المتروك، الضعيف) ينظر الجدول الآتي:

(1) المستدرك: 4/ 360.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 360.

(3) ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 91، وينظر ميزان الاعتدال: 1/ 248.

جدول

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وقال الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن في أسانيدها متهم أو متروك أو واه أو ضعيف أو من قال البخاري فيه: منكر الحديث...إلخ وكما بيّن هو نفسه ذلك في كتبه الأخرى.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الراوي المنتقد	الكتاب الذي تكلم فيه الذهبي	كلامه هناك
1	1/ 191	العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	عمر بن إبراهيم العبدي	سير أعلام النبلاء: 11/ 142	قال: عمر تالف
2	1/ 216	أبو هريرة رضي الله عنه	حريش بن الخريت	الكاشف: 1/ 214	قال: بصري واه
3	1/ 447	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	يعقوب بن عطاء	الكاشف: 3/ 393	قال: ضعيف
4	1/ 448	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	عمر بن عطاء بن وراز	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 192	قال: ضعفه ابن معين والنسائي
5	1/ 454	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	محمد بن عون الخراساني	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 328	قال: قال النسائي متروك
6	1/ 533	معاذ بن جبل رضي الله عنه	عبد الله بن عامر الأسلمي	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 44	قال: ضعفوه
7	1/ 547	صفية رضي الله عنها	هشام بن سعيد الكوفي	ميزان الاعتدال: 4/ 289	قال: قال ابن معين: «يسر بشيء» وقال ابن عدي: «مقدار ما يرويه لا يتابع عليه»

8	2/ 15	عائشة رضي الله عنها	مسلم بن خالد الزيخي	الكاشف: 3/ 140	قال: وثق وضعفه أبو داود لكثرة غلطه.
9	2/ 21	أبو أمامة رضي الله عنه	العلاء بن هلال الباهلي	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 166	قال: قال أبو حاتم وغيره: منكر الحديث
10	2/ 27	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	إبراهيم بن مسلم الهجري	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 58	قال: ضعفوه
11	2/ 86	عقبة بن عامر رضي الله عنه	محمد بن صالح بن قيس	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 306	قال ابن حبان: لا يحتج به
12	2/ 92	عقبة رضي الله عنه	عبيد بن الصباح	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 141	ضعفه أبو حاتم
13	2/ 98	أنس رضي الله عنه	زيان بن قائد	الكاشف: 1/ 317	قال: فاضل خيّر ضعيف
14	2/ 114	أبو هريرة رضي الله عنه	سفيان بن حسين	الكاشف: 1/ 377	قال: قال س ليس به بأس إلا في الزهري (قلت: وهذا من حديثه عن الزهري)
15	2/ 243	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	قابوس بن أبي ظبيان	الكاشف: 2/ 388	قال: قال أبو حاتم وغيره لا يحتج به.
16	2/ 261	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	خُصيف بن عبد الرحمن الجزري	الكاشف: 1/ 280	قال: ضعفه أحمد

17	2/ 264	أبو سعيد رضي الله عنه	أحمد بن كامل بن شجرة	ميزان الاعتدال: 1/ 129	قال: لينه الدارقطني
18	3/ 341 342	جبير بن نفير	صدقة بن عبد الله بن السمين	الكاشف: 2/ 27	قال: ضعيف
19	3/ 467	أبو بردة	خالد بن نافع	سير أعلام النبلاء: 2/ 387	قال: ضعيف
20	4/ 6	عائشة رضي الله عنها	حريش بن الخريت	الكاشف: 1/ 214	قال: بصري واه
21	4/ 9	عائشة رضي الله عنها	سعيد بن المرزبان البقال	سير أعلام النبلاء: 4/ 164	قال: لين الحديث
22	4/ 113	أبو هريرة رضي الله عنه	عمرو بن عبد الله بن الأسوار	الكاشف: 2/ 334	قال: ضُعّف
23	4/ 154	سهل بن معاذ	زبان بن قائد	الكاشف: 1/ 317	قال: فاضل خيّر ضعيف
24	4/ 171	أبو هريرة رضي الله عنه	صدقة بن عبد الله السمين	الكاشف: 2/ 27	قال: ضعيف
25	4/ 195	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	صباح بن محمد البجلي	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 392	قال ابن حبان: يروي الموضوعات
26	4/ 197	صفوان بن عسال رضي الله عنه	سويد بن عبد العزيز القاضي	ميزان الاعتدال: 2/ 252	قال: بل هو واه جداً
27	4/ 291	أبو بكرة رضي الله عنه	بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 125	قال: ضعيف

28	4/ 312	عثمان بن عفان رضي الله عنه	حريث بن السائب البصري	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 176	قال: ضعفه زكريا الساجي
29	4/ 314	أبو أمامة رضي الله عنه	عفير بن سعدان المؤدب	ديوان الضعفاء والمتروكين: 2/ 160	قال: مجمع على ضعفه
30	4/ 322	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الدمشقي	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 255	قال: قال النسائي: ليس بثقة
31	4/ 324	عبد الله بن عمرو رضي الله عنه	زافر بن سليمان الأيادي	الكاشف: 1/ 316	قال: فيه ضعف
32	4/ 332	أبو موسى الأشعري رضي الله عنه	أزهر بن سنان	الكاشف: 1/ 103	قال: ضُعّف
33	4/ 335	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	شعبة مولى ابن عباس	ديوان الضعفاء والمتروكين: 1/ 379	قال: قال النسائي: ليس بالقوي

ج- ما صححه الحاكم في المستدرك وقال الذهبي في التلخيص «صحيح» مع أن فيها «مجهول» وكما بين ذلك الذهبي نفسه في كتبه الأخرى

النموذج الأول

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: أخبرنا ابن أبي فديك قال: حدثني أبو المعتمر فيما رواه عن عمر بن خلدة الزرقي وكان قاضي المدينة قال: جئنا أبا هريرة ﷺ في صاحب لنا قد أفلس فقال:

«هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ أيّما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه».

قال الحاكم: «هذا حديث عالٍ صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الحديث بهذا السند ضعيف عند الذهبي لجهالة أبي المعتمر وعمر بن خلدة، فقد ترجم في ميزانه لكليهما، فقال في ترجمة أبي المعتمر «لا يعرف»[3]!! وقال في ترجمة عمر بن خلدة: «لا يكاد يعرف»[4]!!

قلت: فمن هذا حاله فحديثه ضعيف استناداً إلى القواعد الحديثية التي يقررها الذهبي[5].

فكيف يعقل أن يكون من كلامه في التلخيص أن هذا الحديث صحيح؟!!

---

(1) المستدرك: 2/ 50-51.
(2) تلخيص الذهبي: 2/ 50-51.
(3) ميزان الاعتدال: 4/ 575.
(4) المصدر نفسه: 3/ 192.
(5) ينظر الموقظة: ص79.

النموذج الثاني

قال الحاكم: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق قال: أخبرنا بشر بن موسى الأسدي وعلي بن عبد العزيز البغوي قالا: حدثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني قال: حدثنا شريك فيما رواه عن أبي الحسناء فيما رواه عن الحكم فيما رواه عن حنش قال: ضحى علي ﷺ بكبشين كبش عن النبي ﷺ وكبش عن نفسه وقال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أُضحي عنه فأنا أضحي أبداً».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الحسناء هذا هو، الحسن بن الحكم النخعي»[1].

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح وأبو الحسناء هو الحسن بن الحكم النخعي»[2].

قلت (الباحث): هكذا قال في التلخيص!، مع أنَّ الحديث بهذا السند ضعيف عند الذهبي لجهالة أبي الحسناء الحسن بن الحكم النخعي، فقد ترجمه في ميزانه وقال: «... لا يعرف»[3]!!

ولمزيد من الأمثلة على هذا النوع ينظر الجدول الآتي:

(1) المستدرك: 4/ 229-230.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 229-230.

(3) المصدر نفسه: 4/ 515.

جدول:

ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وأطلق الذهبي عليها في التلخيص (صحيح) مع أن في أسانيدها من حكم عليه بالجهالة في كتبه الأخرى.

	المستدرك م/ ص	راوي الحديث	الراوي المجهول	الكتاب الذي تكلم فيه الذهبي	كلامه هناك
1	1/ 167	معاذ بن جبل رضي الله عنه	أبو سعيد الحميري	ميزان الاعتدال: 4/ 530	وقال: لا يدرى من هو
2	1/ 171	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	نجي الحضرمي	ميزان الاعتدال: 4/ 248	وقال: لا يدرى من هو
3	1/ 415	عبد الله بن عمرو رضي الله عنه	وهب بن جابر	ميزان الاعتدال: 4/ 350	وقال: لا يكاد يعرف
4	1/ 448	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	مهران أبو صفوان	ميزان الاعتدال: 4/ 196	وقال: لا يدرى من هو
5	1/ 493	ثوبان رضي الله عنه	عبد الله بن أبي الجعد	ميزان الاعتدال: 2/ 400	وقال: ففيه جهالة
6	2/ 74	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	محمد بن مسلم بن عائذ	ميزان الاعتدال: 4/ 41	وقال: لا يعرف
7	2/ 83	أبو ريحانة رضي الله عنه	محمد بن شمير الرعيني	ميزان الاعتدال: 3/ 580-581	وقال: لم يروي عنه سوى عبد الرحمن بن شريح

8	2/ 96	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	محمد بن عباد بن سعد	ميزان الاعتدال: 3/ 589	وقال: مجهول
9	2/ 135	العرباض بن سارية رضي الله عنه	أم حبيبة بنت العرباض	ميزان الاعتدال: 4/ 611	وقال: تفرد عنها وهب أبو خالد
10	2/ 317	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	عبد الله بن خليفة الهمداني	ميزان الاعتدال: 2/ 414	وقال: لا يكاد يعرف
11	3/ 16-17	أم سلمة رضي الله عنها	ابن عمر بن أبي سلمة	ميزان الاعتدال: 4/ 594	وقال: فهذا لا يعرف
12	4/ 108	عائشة رضي الله عنها	أم كلثوم عن عائشة	ميزان الاعتدال: 4/ 613	وقال: تفرد عنها عبد الله بن عبيد بن عمير
13	4/ 108-109	أمية بن مخشي رضي الله عنه	المثنى بن عبد الرحمن الخزاعي	ميزان الاعتدال: 3/ 435	وقال: لا يعرف
14	4/ 114	زيد بن ثابت رضي الله عنه	حاضر بن المهاجر	ميزان الاعتدال: 1/ 447	وقال: مجهول
15	4/ 178	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	زيد بن يُثيع الهمداني	ميزان الاعتدال: 2/ 107	وقال: ما روى عنه سوى أبي إسحاق
16	4/ 183	سهل بن الحنظلية رضي الله عنه	قيس بن بشر التغلبي عن أبيه	ميزان الاعتدال: 3/ 392	وقال: لا يعرفان

17	4/ 276	أبو حدرد رضي الله عنه	حمل بن بشير	ميزان الاعتدال: 1/ 609	وقال: لا يعرف
18	4/ 286	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	أبو مطر	ميزان الاعتدال: 4/ 574	وقال: لا يدرى من هو
19	4/ 295	الأشعث بن قيس	كردوس بن قيس	ميزان الاعتدال: 3/ 411	وقال: لا يعرف
20	4/ 364	النعمان بن بشير رضي الله عنه	خالد بن عرفطة	ميزان الاعتدال: 1/ 635	وقال: لا يعرف
21	4/ 448	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	عمارة بن عبد	ميزان الاعتدال: 3/ 177	وقال: مجهول لا يحتج به قاله أبو حاتم
22	4/ 515	أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه	داود بن أبي صالح الحجازي	ميزان الاعتدال: 2/ 9	وقال: لا يعرف

فوائد

وقبل أن أختتم هذا الفصل أودُ أن أذكر أدلة أخرى يمكن أن يُستدلَ بها على ما ادعيناه من أن العبارات التي في التلخيص إنما هي عبارات الحاكم نقلها الذهبي بأسلوبه الخاص إلى تلخيصه.

فمن هذه الأدلة أن الحافظ الذهبي كان إذا أراد ان يعترض على بعض أحكام الحاكم على الأحاديث فإنه يأتي بعبارة الحاكم أولاً ثم يذكر بعد ذلك اعتراضه ويفصل بين كلام الحاكم وبين كلامه بلفظ «قلت» وهذا من أكبر الدلائل وأبينها على أن جميع ما في التلخيص من الألفاظ إنما هي ألفاظ الحاكم وأقواله إلا ما نصّ عليه الذهبي أنه من كلامه بقوله «قلت» والأمثلة على هذا كثيرة جداً فمن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط الشيخين واعترض عليه الذهبي في التلخيص بعد أن ذكر مختصر عبارة الحاكم حديث زيد بن أرقم ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الحدود» من مستدركه قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

فقد ذكر الذهبي مختصر عبارة الحاكم هذه وهو الرقم (خ. م) ثم ذكر بعد ذلك اعتراضه فقال في التلخيص بعد أن ساق الحديث: «خ م قلت: لم يخرجا لثمامة (يعني ابن عقبه المحلمي) شيئاً وهو صدوق»[2].

ومن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط البخاري واعترض عليه الذهبي في التلخيص بعد أن ذكر مختصر عبارة الحاكم وهو الرقم «خ» حديث عبد الرحمن بن البيلماني الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الأحكام» من مستدركه وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»[3].

---

(1) المستدرك: 4/ 360-361.

(2) تلخيص الذهبي: 4/ 361. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 507 حديث رفاعة بن رافع و2/ 248 حديث أبي هريرة و3/ 194 حديث علي، 312 حديث عائشة و4/ 191 حديث عقبة بن عامر، 447-448 حديث سلمة بن نفيل، 461 حديث عبد الله بن عمرو، 579 حديث أبي ذر منه.

(3) المستدرك: 4/ 101-102.

فقد ذكر الذهبي في تلخيصه مختصر هذه العبارة وهو الرقم «خ» ثم ذكر بعد ذلك اعتراضه وقال في التلخيص: «خ قلت: كذا قال وعبد الرحمن بن البيلماني ليّن ولم يحتج به البخاري»[1].

ومن أمثلة ما صححه الحاكم على شرط مسلم واعترض عليه الذهبي في التلخيص بعد أن ذكر مختصر عبارة الحاكم وهو الرقم «م» حديث أنس بن مالك ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن والملاحم» من مستدركه فقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[2].

فقد ذكر الذهبي في تلخيصه مختصر عبارة الحاكم هذه هو الرقم «م» ثم ذكر اعتراضه بعد ذلك فقال: «م قلت: سنان (يعني ابن سعد) لم يرو له مسلم»[3].

ومن أمثلة ما صحح الحاكم إسناده واعترض عليه الذهبي في التلخيص بعد أن ذكر مختصر عبارته حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الفتن والملاحم» من مستدركه وقال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[4].

فقد ذكر الذهبي في تلخيصه مختصر عبارة الحاكم هذه وهو لفظ (صحيح) ثم ثناه بعد ذلك باعتراضه فقال في التلخيص: «صحيح قلت: ما أبعده من الصحة وأنكره»[5].

فهذا يدل دلالة واضحة قاطعة على أن جميع العبارات التي في التلخيص

---

(1) تلخيص الذهبي: 4/ 102. ولمزيد من الأمثلة ينظر مثلاً الأحاديث: 1/ 484 حديث عبد الله بن عباس، 511 حديث عبد الله بن مسعود و2/ 105 حديث عبد الله بن عباس منه.

(2) المستدرك: 4/ 495.

(3) تلخيص الذهبي: 4/ 495. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 1/ 123-124 حديث أبي هريرة و2/ 431 حديث أنس، 495 حديث مجمع بن جارية و3/ 130 حديث بريده منه.

(4) المستدرك: 4/ 521.

(5) تلخيص الذهبي: 4/ 521. ولمزيد من الأمثلة ينظر الأحاديث: 3/ 179 حديث علي، 364 حديث علي و4/ 479 حديث عبد الرحمن بن عوف، 510 حديث أبي أمامه، 527 حديث ابن عباس وغيرها منه.

والتي سلمت من اعتراض الذهبي إنما هي عبارات الحاكم لم يزد الذهبي على اختصار أغلبها ونقلها إلى مختصره شيئاً البتة.

ومن هذه الأدلة التي دلت على أن عبارات التلخيص إنما هي للحاكم وليست للذهبي أن الأخير اقتبس قسماً من عبارات الحاكم ونقلها بنصها إلى تلخيصه، وقد مر معنا في الباب الأول في فصل (منهجهُ في تلخيص المستدرك) أنه قد نقل ألفاظاً كثيرة من ألفاظ الحاكم نقلها بنصها ولم يزد عليها شيئاً سوى التقديم والتأخير في بعض الأحيان وهذا إن دل على شيء فهو يدل بوضوح على أن هذه العبارات إنما هي عبارات الحاكم لم يكلف الذهبي نفسه بأكثر من نقلها إلى تلخيصه، والأمثلة على هذه كثيرة جداً ذكرت قسماً منها في موضعه بما يغني عن إعادته[1]، ولا بأس بإيراد مثال واحد للتدليل فحسب.

وهو حديث أبو هريرة ﷺ الذي أخرجه الحاكم في كتاب «الرقاق» من مستدركه وقال عقبه: «إن كان معمر بن راشد سمع من المقبري فالحديث صحيح على شرط الشيخين»[2].

فقد كرر في التلخيص هذه العبارة ونقلها بنصها إلا كلمة واحدة فقال هناك: «إن كان معمر سمع من المقيري فهو صحيح على شرط خ م»[3].

ومن هذه الأدلة أن الحاكم ربما كرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من كتابه، فيتكلم الذهبي على موضع واحد ويترك الكلام على المواضع الأخرى وهذا عندي يعني أمرين.

الأول: إن منهج الذهبي في التعليق على بعض الأحاديث كان انتقائياً بأن يتكلم على موضع ويترك الآخر وإلا كيف ساغ له أن يعلق على حديث في موضع ويترك التعليق والتنبيه على الحديث نفسه في المواضع الأخرى.

الأمر الثاني: إن كلام الذهبي إنما هو الذي نص هو عليه أنه له بخلاف

(1) ينظر الأمثلة مفصلة في الباب الأول: فصل (منهجه في تلخيص المستدرك).
(2) المستدرك: 4/ 321.
(3) تلخيص الذهبي: 4/ 321.

غيره فهو من كلام الحاكم وإلا فمن غير المعقول أن يناقض الذهبي نفسه في كتاب واحد وهو «المستدرك» كل هذا التناقض بأن يضعف حديث في مكان ويصحح الحديث نفسه في مكان آخر من الكتاب نفسه. وخير مثال على هذا حديث عمر بن الخطاب ﷺ فقد أخرجه الحاكم في ثلاثة كتب من مستدركه كتاب «الإيمان»[1] وكتاب «التفسير»[2] وكتاب «التاريخ»[3]، فقد صححه الحاكم في الموضعين الأول والثالث على شرط الشيخين وفي الموضع الثاني صححه على شرط مسلم فقط، فما كان من الذهبي إلا أن أعل هذا الحديث في الموضع الأول بالانقطاع فقال بعد أن ذكر مختصر عبارة الحاكم وهو (على شرطهما) قلت: «فيه إرسال»[4].

في حين أنه أمسك عن الكلام في الموضعين الآخرين واكتفى بذكر مختصر عبارة الحاكم فقط[5]، مع أنَّ علة الانقطاع موجودة في المواضع الثلاثة إذ الحديث قد تكرر بمتنه وسنده في هذه المواضع مما يؤكد ما قلناه من إن تعليق الذهبي على الأحاديث كان انتقائياً وليس على سبيل الدوام، وإن كلام الذهبي إنما هو الذي نص هو عليه أنه له وما عداه فهو كلام الحاكم وإن كان موجوداً في التلخيص، ومن ثَمَّ فلا يجوز أن نحاسب الذهبي عليه لأنه ما زاد على نقله واختصار بعضه أي شيء.

ومن الأدلة أيضاً أن الذهبي رحمه الله قال في «سير أعلام النبلاء»: «... بل في «المستدرك» شيءٌ كثير على شرطهما وشيءٌ كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتب مناكير وعجائب...»[6].

---

(1) ينظر المستدرك: 1/ 27.

(2) ينظر المستدرك: 2/ 325-326.

(3) ينظر المصدر نفسه: 2/ 544-545.

(4) تلخيص الذهبي: 1/ 27. قلت مسلم بن يسار لم يسمع من عمر ينظر الكاشف: 3/ 143.

(5) ينظر: 2/ 325-326 و544-545 من التلخيص.

(6) سير أعلام النبلاء للذهبي: 17/ 175.

قلت: فلو سلمنا جدلاً أنّ ربع أحاديث «المستدرك» يصح على شرطهما أو على شرط أحدهما، سالماً من العلل الخفية الكثيرة!! وربع الكتب اسناده صالح مقبول فيكون مجموع الأحاديث المقبولة الصحيحة نصف الكتاب، أما النصف الثاني فهو مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك مائة حديث حكم الذهبي ببطلاتها.

وإذا عرفنا أن مجموع أحاديث «المستدرك» هو (9588) حديثاً فمن المفروض الواقع أن يصح من مجموع هذه الأحاديث (4794) حديثاً أي أن مجموع الأحاديث التي ينبغي ويتعين على الذهبي أن يتكلم عليها هي (4794) حديثاً، فإذا علمنا أنه قد تكلم على (1224) حديثاً فأين كلامه المتبقي على باقي الأحاديث؟!

إن نسبة الأحاديث التي تكلم عليها الذهبي في التلخيص هي (1/ 9) أي إنه تكلم على حديث واحد من كل تسعة أحاديث تحتاج إلى كلام وتعليق، وهي نسبة قليلة جداً، وهذا من أقوى دليل على أنه لم يتكلم على كل الأحاديث، وإلا فأين كلامه على ما لا يقل عن (3570) حديثاً من تلك الأحاديث؟!

وإذا ثبت عندنا بهذا الذي قدمناه أن عبارة «وافقه الذهبي» أو «أقره الذهبي» لا تستند إلى أسس علمية رصينة فمن باب أولى أن لا يعني سكوت الذهبي - وهو أن يهمل عبارة الحاكم- في بعض الأحيان عن أحكام الحاكم شيئاً البتة.

وقد مر معنا في الباب الأول أن الذهبي أهمل كثيراً من عبارات الحاكم من غير أن يعني إهماله هذا موافقة للحاكم أو مخالفةً له، فهو لا يعني بذلك إلا الاختصار الذي طلبه من وراء عمله هذا، وقد أعرضت على الكلام فيما سكت عنه الذهبي لأني أراه كلاماً زائداً وجهداً فائضاً، فما ثبت فيما يقال عنه «موافقة» يثبت ومن باب أولى في «السكوت» والله أعلم.

الخاتمة

يمكننا أن نلخص أهم النتائج التي تمخضت عن هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

أولاً: إنّ الحاكم رجلٌ مشهور بالتساهل في تصحيح الأحاديث في كتابه «المستدرك» لذلك فإنه لا ينبغي أن يلتفت إلى قوله، بل إنه في كثير من الأحيان ضارٌ لأنه خطأ يوهم الصواب.

ثانياً: إنّ مستدرك الحاكم كتاب كبير مشهور فيه من الصحيح المقبول شيءٌ قليل، أما باقيه فمليء بالموضوعات والمتروكات والأحاديث المعلولة والضعيفة، وهو طافح بالرواة الذين لم يحتج بهم الشيخان، ولهذا فإنّه ينبغي على أهل الاختصاص فضلاً عن غيرهم أن لا يأخذوا بأحاديث «المستدرك» إلا بعد أن ينظروا فيها نظرات فاحصة ناقدة، ثم يحكم عليها بما تستحقه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع، استناداً إلى قواعد تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

وبناءً على هذا فإن الحاكم لم يحقق مقصوده من وراء تأليفه «المستدرك» لأنه قال في مقدمة كتابه: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما...»[1]، فصنيعه في كتابه يخالف ما اشترطه لكثرة الكذابين والوضاعين والضعفاء والهلكى في الأسانيد التي ساقها فيه.

ثالثاً: استطاعت هذه الدراسة أن ترسم منهج الذهبي في التلخيص لكثير من الكتب التي اختصرها، وتوصلت إلى أنَّ الذهبي كان يعلق بتعليقات نفيسة هنا وهناك عند اختصاره لأي كتاب ولكن ليس على سبيل الدوام والاستقصاء، وهذا هو عين ما فعله عندما اختصر «المستدرك».

رابعاً: لقد حاولت هذه الدراسة أن ترسم منهج الذهبي العام في تلخيص «المستدرك»، وبيّنت أنّ هذا المنهج يقوم من حيث العموم على حذف الأسانيد،

---

(1) المستدرك: 1/ 3.

والإتيان بالمتون ونقل بعض عبارات الحاكم إلى التلخيص وحذف بعض عباراته أحياناً أخرى أما عباراته الباقية فقد اختصرها بالرموز أو ببعض الكلمات.

خامساً: وقد اجتهدت هذه الدراسة أن تسعى إلى تصنيف إضافات الذهبي وتعليقاته التي في التلخيص إلى الأصناف الآتية:

1 - كلامه على بعض الرواة جرحاً أو تعديلاً.

2 - كلامه على تقوية بعض أحاديث المستدرك.

3 - كلامه في بيان بعض علل الأحاديث الظاهرة والخفية.

4 - كلامه في الشروط.

5 - عيب الذهبي على الحاكم استدراكه على الشيخين أحاديث قد أخرجاها أو أحدهما.

سادساً: وحاولت الدراسة تتبع ظاهرة خطيرة انتشرت بين المتأخرين مفادها أن الذهبي كان في اختصاره «للمستدرك» ناقداً ومحرراً ومختصراً في آنٍ واحد، بحيث صاروا يعتقدون أنّ كلَّ حديث سكت عنه الذهبي في التلخيص أو نقل عبارة الحاكم هي موافقة للحاكم في حكمه الذي أصدره على الحديث.

فقد تمكنا بحمد الله ومَنّه أن نثبت وبالأدلة القاطعة والأمثلة الكثيرة التي لا تحتمل الشك خطأ ذلك الزعم، ومن ثَمَّ فقد تبين خطأ ثمرته وهو المصطلح المشهور «صححه الحاكم ووافقه الذهبي» أو «أقره الذهبي»، وأنه خطأ علمي فاحش يسر الله تعالى علينا بِمَنِّه وكرمه إثبات بطلانه، وذلك مما احتاج دراسة متأنية متأتية لتلخيص الذهبي، قائمة على مقارنة هذه الأحكام بما قرره في كتبه الأخرى، فهي دراسة قامت على التتبع والمقارنة والوصول إلى هذه النتيجة.

والحق أنّ هذه النتيجة هي لب هذه الدراسة إذ لو لم يكن فيها إلا هذا التصحيح لذلك الخطأ العلمي الشائع لكان وحده غاية.

ومن هنا صار من المتعين على أهل العلم بعد إنجاز هذه الدراسة الاستقرائية عدم استخدام عبارة «صححه الحاكم ووافقه الذهبي» أو «صححه الحاكم وأقره الذهبي» كونها لا تستند إلى أي أساس علمي يركن إليه.

قائمة المصادر والمراجع

1 - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكتوي الهندي (ت 1304هـ) - تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

2 - الأدب المفرد لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - تأليف فضل الله الجيلاني - خرج أحاديثه محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة الثالثة - 1407هـ.

3 - ارواء الخليل في تخريج أحاديث منار السبيل - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - 1979م.

4 - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - علي بن سلطان القاري (ت 1014هـ) - تحقيق علي بن لطفي الصباغ - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1986م.

5 - الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) - إعداد محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت.

6 - الأعلام - خير الدين الزركلي (ت 1976م) - بيروت - الطبعة الثالثة - 1969م.

7 - أعلام المحدثين - الدكتور محمد أبو شهبة - مطابع دار الكتاب العربي - مصر.

8 - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ) - مطبوع ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين - لفرانس وازنتال - ترجمة الدكتور صالح العاني - مطبعة العاني - بغداد - 1963م.

9 - الاقتراح في بيان الاصطلاح - تقي الدين بن دقيق العيد (ت 702هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري - مطبعة الإرشاد - بغداد - 1982م.

10 - الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع - أبو الفضل عياض بن موسى اليحمصي (ت 544هـ) - تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - الطبعة الأولى - 1970م.

11 - الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين صلاح الدين عبد الله السنگاوي - رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة في جامعة بغداد - 1986م.

12 - أنباء الغمر في أبناء العمر - ابن حجر العسقلاني - بإشراف الدكتور محمد عبد المعيد خان - دار المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند - 1973م.

13 - الأنساب - أبو سعد عبد الكريم السمعاني (ت 592هـ) - دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند - الطبعة الأولى - 1383هـ.

14 - الباعث الحثيث - أحمد محمد شاكر - وهو شرح لاختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.

15 - البداية والنهاية - لابن كثير الدمشقي - تحقيق مجموعة من الأساتذة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1985م.

16 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ) - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى - 1348هـ.

17 - تاج العروس من جواهر القاموس - السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي - تحقيق عبد العليم الطحاوي - مطبعة حكومة الكويت - 1974م.

18 - التاج المكلل من جواهر مآثر الآخر والأول - أبو الطيب البخاري - (ت 1307هـ) - المطبعة الهندية العربية - الطبعة الثانية - 1963م.

19 - تاريخ بغداد - أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

20 - تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة - 1971م.

21 - تاريخ الخلفاء - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الثالثة - 1964م.

22 - التاريخ الكبير - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند - الطبعة الأولى - 1962م.

23 - تاريخ نيسابور - أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) - نشر مختصرهُ بالتصوير الفوتوغرافي - رتشارد ن. - 1965م.

24 - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري - علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت 571هـ) مطبعة التوفيق - دمشق - 1347هـ.

25 - تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً - إعداد عمر بن محمود أبو عمر وحسن محمود أبو هنية - مكتبة المنار - الأردن - الطبعة الأولى - 1988م.

26 - تحرير تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - تأليف: د. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1997م.

27 - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي - محمد عبد الرحمن المباركفوري (ت 1353هـ) - أشرف على مراجعة أصوله: عبد الرحمن محمد عثمان - دار الفكر - بيروت.

28 - تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف - جمال الدين بن عبد الرحمن المزي (ت 742هـ) - والنكث الظراف (ابن حجر العسقلاني - المكتب الإسلامي -

بيروت - الطبعة الثانية - 1983م.

29 - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج - عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت 804هـ) - تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني - دار حراء - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى - 1986م.

30 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي جلال الدين السيوطي - تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى - 1959م.

31 - تذكرة الحفاظ - شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ) - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد الدكن - الهند - 1333هـ.

32 - تعجيل المنفعة - ابن حجر العسقلاني -.

33 - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير الدمشقي - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية - 1990م.

34 - تقريب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - بعناية عادل مرشد - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولى - 1990م.

35 - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت 806هـ) - تعليق: محمد راغب الطباخ - مؤسسة الكتب الثقافية.

36 - التكملة في وفيات النقلة - زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656هـ) - تحقيق: د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - 1981م.

37 - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ابن حجر العسقلاني - تعليق: د. شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر.

38 - تنبيه الدارس إلى ما في دمشق من المدارس - عبد القادر بن محمد النعيمي (ت 927هـ) - تحقيق جعفر الحسني - المجمع العلمي العربي -

دمشق - 1367هـ - 1370هـ.

39 - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1986م.

40 - تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - دار المعارف النظامية - الهند - الطبعة الأولى - 1326هـ.

41 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت 742هـ) - تحقيق: د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1980م.

42 - جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ - مبارك بن الأثير الجزري (ت 606هـ) - تحقيق: محمد حامد الفقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - 1983م.

43 - جامع التحصيل في أحكام المراسيل - الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت 761هـ) - تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الثانية - 1986م.

44 - الجرح والتعديل - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 326هـ) - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - 1952م.

45 - الحديث والمحدثون - محمد محمد أبو زهو - مطبعة مصر - مصر - الطبعة الأولى - 1958م.

46 - الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، علومه، كتبه - محمد الصباغ - مؤسسة مطابع معتوق - بيروت - 1972م.

47 - حسن الأثر في التعريف برجال الأثر - أمين سرور - مطبعة الشرق الإسلامية - القاهرة - الطبعة الثالثة - 1939م.

48 - الخلاصة في أصول الحديث - الطيبي (ت 743هـ) - مطبعة الإرشاد -

بغداد - 1971م.

49 - الدراية في تخريج أحاديث الهداية - ابن حجر - تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني - دار المعرفة - بيروت.

50 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - ابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق - القاهرة - الطبعة الثانية - 1966هـ.

51 - الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة - جلال الدين السيوطي - الناشر: عمدة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - الرياض - الطبعة الثانية - 1966م.

52 - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين - محمد بن علان الصديقي الشافعي (ت 1057هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت.

53 - دول الإسلام في التاريخ - الحافظ الذهبي - حيدر آباد الدكن - 1364هـ.

54 - ديوان الضعفاء والمتروكين - الحافظ الذهبي - تحقيق: لجنة من العلماء - دار القلم - بيروت - الطبعة الأولى - 1988م.

55 - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم - تخريج الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ) - دراسة وتحقيق: بُوران الضناوي وكمال يوسف الحوت - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى - 1985م.

56 - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - بيروت - ط3 - 1981م.

57 - الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام - د. بشار عواد معروف - رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب جامعة بغداد - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - الطبعة الأولى - 1976م.

58 - ذيل العبر في خبر من غبر - الحافظ الذهبي - تحقيق: محمد رشاد عبد المطلب نشره مع ذيل الحسيني في كتاب من ذيول العبر - طبع في

الكويت من غير تاريخ.

59 - الرحلة في طلب الحديث - الخطيب البغدادي - تحقيق: نور الدين عتر - سلسلة روائع تراثنا الإسلامية - الطبعة الأولى - 1975م.

60 - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرفة - محمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ) - طبع كراجي - 1960م.

61 - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - محمد عبد الحي اللكنوي (ت 1304هـ) - تعليق: عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثالثة - 1987م.

62 - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت 1313هـ) - مطبعة الحيدرية - طهران - 1390هـ.

63 - سبل السلام شرح بلوغ المرام من جوامع أدلة الأحكام - محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية - 1950م.

64 - سلسة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى- 1988م.

65 - سلسلة الأحاديث الضعيفة - الألباني - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الخامسة - 1985م.

66 - سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح - أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 297 هـ) - تحقيق: أحمد محمد شاكر - دار الفكر - بيروت.

67 - سنن الترمذي - تحقيق: د. بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - 1996م.

68 - سنن ابن ماجة - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة (ت 275هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.

69 - سنن أبي داود - الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت

275هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت.

70 - سنن النسائي - شرح السيوطي وحاشية السندي - دار الحديث - القاهرة 1987م.

71 - سنن الدارمي - أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت 255هـ) - شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة.

72 - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل - تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - 1984م.

73 - سير أعلام النبلاء - الحافظ الذهبي - تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1983م.

74 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.

75 - شرح علل الترمذي - الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت 795هـ) - تحقيق: صبحي السامرائي - عالم الكتب - لبنان - الطبعة الثانية - 1985م.

76 - شرح علل الترمذي - تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد - مكتبة المنار - الأردن - ط1 - 1987م.

77 - شروط الأئمة الخمسة - الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ) ومعه كتاب شروط الأئمة الستة - أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507هـ) - تحقيق: محمد زاهد الكوثري - مطبعة المنير - بغداد - 1989م.

78 - الصحاح - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) - تحقيق: د. أحمد عبد الغفور عطار - مطابع دار الكتاب العربي - مصر.

79 - صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) - تحقيق: د.

قاسم الشماعي - دار العلم - بيروت - الطبعة الأولى - 1987م.

80 - صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1986م.

81 - صحيح مسلم - الإمام مسلم بن الحجاج (ت 261هـ) - حقق نصوصه وصححه - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - 1983م.

82 - الضعفاء والمتروكين - أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ) - تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - 1984م.

83 - ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) - الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1988م.

84 - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - محمد بن عبد الرحمن السخاوي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

85 - طبقات الحفاظ - جلال الدين السيوطي - تحقيق: علي محمد عمر - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - 1973م.

86 - طبقات الشافعية - جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت 772هـ) - تحقيق: د. عبد الله الجبوري - مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى - 1970م.

87 - طبقات الشافعية - أبو بكر بن هداية الله الحسيني (ت 1014هـ) - دار الآفاق الجديدة - الطبعة الأولى - 1971م.

88 - طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771هـ) - تحقيق: عبد الفتاح محمد حلو ومحمود محمد الضاحي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر - الطبعة الأولى - 1966م.

89 - طرق تخريج حديث رسول ﷺ - أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر - دار النصر للطباعة - مصر - 1987م.

90 - العبر في خبر من غبر - الحافظ الذهبي - تحقيق: محمد السيد بسيوني

زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت.

91 - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - أبو الطيب الفاسي المكي (ت 832هـ) - تحقيق: فؤاد السيد - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - 1965م.

92 - علوم الحديث - أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ) - تحقيق: نور الدين عتر - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - مطبعة الأصيل - حلب - 1966م.

93 - علوم الحديث ومصطلحه - د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السابعة - 1973م.

94 - غاية النهاية في طبقات القراء - شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 833هـ) - مكتبة الخانجي - مصر - 1932 - 1933م.

95 - فتح الباري شرح صحيح البخاري - ابن حجر العسقلاني - حقق أصلها عبد العزيز بن باز ورقمها: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1989م.

96 - الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني مع مختصر شرح بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني - أحمد عبد الرحمن البنا - الناشر: دار الحديث - القاهرة.

97 - فتح المغيث شرح ألفية الحديث - أبو عبد الله السخاوي - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى - 1983م.

98 - الفروسية - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط1 - 1987م.

99 - فهارس أحاديث وآثار مسند الإمام أحمد بن حنبل - محمد السعيد بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1989م.

100 - فهارس المستدرك - محمد السعيد بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى - 1987م.

101 - فوات الوفيات - محمد شاكر الكتبي (ت 764هـ) - تحقيق: د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

102 - فيض القدير شرح الجامع الصغير - الإمام محمد زين الدين المدعو عبد الرؤوف المناوي (ت 1030هـ) - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية - 1972م.

103 - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة - تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ) منشورات مكتبة المثنى - بغداد - 1986م.

104 - قاعدة في الجرح والتعديل -تاج الدين السبكي (ت 771هـ) - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - القاهرة - الطبعة الخامسة - 1984م.

105 - القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت 813هـ) - دار الفكر - بيروت - 1978م.

106 - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - محمد جمال الدين القاسمي - دار إحياء السنة النبوية - بيروت - 1979م.

107 - قواعد في علوم الحديث - محمد علي التهانوي (ت 1158هـ) - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - دار القلم - بيروت - الطبعة الثالثة - 1972م.

108 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة - الحافظ الذهبي - تحقيق: عزت علي عبد عطية وموسى محمد علي الموشي - دار الكتب الحديثة - مصر.

109 - الكامل في ضعفاء الرجال - عبد الله بن عدي (ت 365هـ) - تحقيق: صبحي السامرائي - مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد.

110 - كتاب الضعفاء الكبير - أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت 322هـ) - تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي - دار الكتب العامة - بيروت - الطبعة الأولى - 1984م.

111 - الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث - برهان الدين الحلبي (ت

841هـ) - تحقيق: صبحي السامرائي - مطبعة العاني - بغداد.

112 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت 1162هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية.

113 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة (ت 1067هـ) - دار الفكر - بيروت.

114 - الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي (ت 463هـ) - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى - 1972م.

115 - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت 975هـ) - تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوة السقا - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة - 1981م.

116 - لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) - تحقيق: عبد الله علي الكبير - دار المعارف - مصر - 1986م.

117 - لسان الميزان - ابن حجر العسقلاني - الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - 1971م.

118 - لمحات في أصول الحديث - د. محمد أديب صالح - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية - 1388هـ.

119 - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - الحافظ محمد بن حبان البستي (ت 354هـ) - المطبعة العزيزية - حيدر آباد - الهند - الطبعة الأولى - 1970م.

120 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية - 1967م.

121 - مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت 728هـ) - جمع وترتيب

عبد الرحمن بن قاسم النجدي وساعده ابنه محمد - إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين - المملكة العربية السعودية.

122 - محاضرات في علوم الحديث - الأستاذ الدكتور حارث سليمان الضاري - مطبعة جامعة بغداد - 1985م.

123 - مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت.

124 - المختصر في أخبار البشر - أبو الفداء إسماعيل صاحب حماة (ت 732هـ) - دار الكتاب اللبناني - بيروت.

125 - المدخل إلى الصحيح - أبو عبد الله الحاكم (ت 405هـ) - تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1984م.

126 - المدخل في أصول الحديث - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - طبعة محمد راغب الطباخ - المطبعة العلمية - حلب - الطبعة الأولى - 1932م.

127 - مرآت الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان - عبد الله بن أسعد المكي اليافعي (ت 768هـ) - منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - 1970م.

128 - المراسيل - عبد الرحمن بن أبي حاتم - تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط1 - 1977م.

129 - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - علي بن سلطان محمد القاري (ت 1014هـ) - الدار السلفية.

130 - المستدرك على الصحيحين - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - وبذيله تلخيص المستدرك - الحافظ الذهبي - دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - الهند - 1335هـ - 1342هـ - طبعة دار الفكر - 1978 - بيروت.

131 - مسند أحمد - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) -

المطبعة الميمنية - القاهرة - 1896م.

132 - مسند أحمد - تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة - دار الرسالة - بيروت - 1997م.

133 - المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرى وموطأ مالك ومسند الحميدي ومسند أحمد وعبد بن حميد وسنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة - تأليف أستاذنا الدكتور: بشار عواد معروف وجماعة - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - 1993م.

134 - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة - أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت 840هـ) - تحقيق: الكشناوي والحوت - الدار العربية للطباعة - بيروت - الطبعة الأولى - 1985م.

135 - معجم الأغلاط النحوية المعاصرة - محمد العدناني - مكتبة لبنان - بيروت - 1989م.

136 - معجم البلدان - ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت 626هـ) - دار صادر - بيروت - 1977م.

137 - معجم الشيوخ - للحافظ الذهبي - تحقيق: محمد الحبيب اليهلة - مكتبة الصديق - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى - 1988م.

138 - المعجم المختصر بالمحدثين - الحافظ الذهبي - تحقيق: محمد الحبيب اليهلة - مكتبة الصديق - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى - 1988م.

139 - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف - تأليف: د. أ. ي. ونسنكك - مكتبة بريل في مدينة ليدن - 1936م.

140 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - 1986م.

141 - معجم مقاييس اللغة - أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - بيروت.

142 - معجم المؤلفين وتراجم مصنفي الكتب العربية - عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

143 - مختصر البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن الملقن - محمد بن درويش الحوت (ت 1276هـ) - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - 1987م.

144 - معرفة من يقبل قوله في الجرح والتعديل - الحافظ الذهبي - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

145 - معرفة علوم الحديث - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - نشر الأستاذ - معظم حسين -حيدر آباد - الهند - 1977م.

146 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - للحافظ الذهبي - تحقيق: محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - مصر - الطبعة الأولى.

147 - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من أخبار - مطبوع بهامش إحياء علوم الدين - زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

148 - المغني في الضعفاء - الحافظ الذهبي - تحقيق: نور الدين عتر - دار المعارف - حلب - الطبعة الأولى - 1971م.

149 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم - أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت 968هـ) - مراجعة: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو نور - دار الكتب الحديثة - مصر.

150 - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - صححه وعلق عليه: عبد الله محمد الصديق الغماري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1987م.

151 - المنار المنيف في الصحيح والضعيف - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت

751هـ) - تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية - 1983م.

152 - المنجد في اللغة والإعلام - قام بتأليفه مجموعة من المستشرقين - المكتبة الشرقية - بيروت - الطبعة الثانية - 1986م.

153 - منتخب من سياق تاريخ نيسابور - انتخبه إبراهيم بن محمد الصريفني (ت 641هـ) - نشره ريتشارد ن. بالتصوير الفوتوغرافي.

154 - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت 597هـ) - دار المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند - الطبعة الأولى - 1359هـ.

155 - الموقظة في علم مصطلح الحديث - الحافظ الذهبي - تعليق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الأولى - 1405هـ.

156 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - الحافظ الذهبي - تحقيق: علي محمد البجاوي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - 1382هـ.

157 - الناقد الحديث في علوم الحديث - الشيخ محمد المبارك - مطبعة محمد علي وجميع أولاده - مصر.

158 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت 874هـ) - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - مصر.

159 - نصب الراية تخريج أحاديث الهداية - أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 672هـ) - بعناية المجمع العلمي في الهند - مطبعة دار المأمون - الهند - الطبعة الأولى - 1938م.

160 - نظم الفوائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من فوائد - الحافظ خليل بن كيكلدي المعروف بالعلائي (ت 763هـ) - تحقيق: كامل شطيب الراوي - مطبعة الأمة - بغداد - 1986م.

161 - النكت على كتاب ابن الصلاح - ابن حجر العسقلاني - تحقيق: د. ربيع هادي عمير - دار الراية والنشر - الرياض - الطبعة الثانية - 1988م.

162 - نكت الهميان في نكت العميان - صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 674هـ) مطبعة الجمالية - مصر - 1911م.

163 - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار - محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ) - دار الجيل - بيروت.

164 - هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - إسماعيل باشا البغدادي (ت 1920م) - مكتبة المثنى - بغداد.

165 - الوافي بالوفيات - صلاح الدين الصفدي - باعتناء هلموت ريتر - الطبعة الثانية - 1961م و1970م.

166 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان (ت 681هـ) - تحقيق: إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.

167 - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت 429هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة الحجازي - القاهرة - الطبعة الأولى - 1947م

(THE METHOD OF AL HAFEDH AL THAHABI IN SUMMARIZING MUSTADRAK AL HAKEM)

This study is about the traditions of Al Mustadrak between Al Imam Al Hakem & Al Imam Al Thahabi, which required to be in two chapters.

CHAPTER ONE:

SECTION 1: I took the life of Al Imam Al Hakem briefly because Al Shaikh Salah El Din Al Sankawi had taken before Al Hakem's life in details in his thesis: "Al Imam Al Hakem & what he restricted on Al Sahehain". Also I cleared in this section the rank of this book among Al Sunna books.

SECTION 2: In this section I took the life of Al Imam Al Thahabi briefly because PH. D. Bashar Awad M'aroof had taken his life before in details in his book "Al Thahabi & his method in his book The History of Islam". Also I cleared in this section Al Thahabi's method in his other summaries.

SECTION 3: I talked about the general method of Al Thahabi in summarizing Al Mustadrak.

CHAPTER TWO: The study of this chapter included an introduction & four sections.

THE INTRODUCTION: Consintrated on the following axes:

It had been said that Al Thahabi who revised Al Mustadrak.

It is about searching for the history of the aooearance of the famous idiom: "It was corrected by Al Thahabi".

Al Thahabi's sayings in (Al Meezan), (Tathkarat Al Huffadh) & (The Biographies of the Famous Nobles) which evaluated (Al Mustadrak) in away & summarized not revised it in another way.

Our saying that Al Thahabi had summarized (Al Mustadrak) & had not revised all its decitions as will be cleared in the four sections of this chapter.

E.

SECTION 1: I took some examples of what was corrected by Al Hakem on the condition of Al Shaikhain & was numbered by Al Thahabi in the summary (KH M), though these examples didn't contain whom are the evidences of Al Shaikhain of one of them. This point was cleared by Al Thahabi himself in his other books.

SECTION 2: In this section I took examples of what was corrected by Al Hakem on the condition of Al Bukhari & was numbered by Al Thahabi in the summary (KH). Though it didn't contain whom are the Evidences by Al Bukhari. This was cleared by Al Thahabi himself in his other books.

SECTION 3: We specified this section to talk about what was corrected by Al Hakem on the condition of Al Imam Muslem & was numbered by Al Thahabi in the summary (M). Though it didn't contain whom are the evidences of Al Imam Muslem. This was cleared by Al Thahabi himself in his other books. We presented examples of that.

SECTION 4: I took in this section examples of what was corrected by Al Hakem in (Al Mustadrak) & said about it Al Thahabi in the summary (Sahheh). Though Al Thahabi judge on many of these traditions in weeknees, or talked about its relaters & them as meanness, lie, leaving out & weeknees...etc.

THE CONCLUSION:

I mentioned the important results of this research.

فهرس المحتويات

الباب الأول

مَنهَج الذَّهَبي في تلخيص المستدرك

الباب الثاني

تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي

TAṢḤĪḤ AḤĀDĪṮ AL-MUSTADRAK BAYN AL-ḤĀKIM AL-NAYSĀBŪRI WAL-ḤĀFIẒ AL-ḎAHABI

(*The method of Al-Hafedh Al-Thahabi in summarizing Mustadrak Al-Hakem*)

by

Dr. ᶜAzīz Rašīd Muḥammad Al-Dāyini

Revised by

Dr. Baššār ᶜAwwād Maᶜrūf Al - ᶜUbaydi

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH

Beirut-Lebanon